النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 23 صفر 1430هـ الموافق 18 فبراير 2009 العدد (184) Wed. 23/2/1430 - 18 February 2009 **70 ريالاً 16 صفحة**

عن مشروع قانون المعلومات
الحكومة في مهمة فرض مزيد من القيود

فشل اجتماع "أول" للجنة التباحث بشأن "قضايا" التأجيل
كامبل يجتمع بقيادات المعارضة لدعم «التفاهم»
المؤتمر.. محاولة أخيرة لتوفير "ماء الوجه" بإعلان الاستعداد لـ27 أبريل
تفاهم "مبدئي" بين الرئيس والمشترك على تأجيل الانتخابات

■ محمد عايش

انتهى لقاء بين الرئيس علي عبدالله صالح وقيادات المشترك إلى تفاهم مبدئي بتأجيل الانتخابات شريطة توافق مسبق على القضايا التي سيتم التأجيل بهدف إنجازها.

ودعا الرئيس، خلال اللقاء الذي عقد الجمعة، أمناء عموم أحزاب المشترك إلى تبني خيار تأجيل الانتخابات "بشكل واضح" من قبل المؤتمر والمشترك دون أن يضع أحدهما الآخر في موقف المسؤول عن هذا القرار. وقد ردت قيادات المعارضة بالموافقة بشرط تحديد القضايا التي ستؤجل الانتخابات لإفساح المجال لإنجازها، وهو الشرط الذي قبله الرئيس وتم تشكيل لجنة للحوار هدفها تحديد هذه القضايا. وتكونت اللجنة من الدكتور عبدالكريم الارياني وإسماعيل الوزير ويحيى الراعي، كممثلين للمؤتمر، وأمناء عموم الأحزاب الأربعة: الإصلاح، الاشتراكي، الناصري، والبعث، ممثلين للمشترك.

وطبقا لمصادر سياسية تحدثت إلى "النداء" فقد عقدت اللجنة المشكلة اجتماعا خلال اليومين التاليين للقاء دار الرئاسة، غير أن الاجتماع فشل في التوصل إلى اتفاق بشأن أهم القضايا التي طرحت على أجندته، وهي قضية الأخذ بنظام "القائمة النسبية".

فبينما اشترط ممثلو المشترك تبني هذا النظام الانتخابي، كبديل لنظام القائمة الفردية، والبدء في إجراء التعديلات القانونية والتشريعية المطلوبة له خلال فترة التأجيل للانتخابات، طرح ممثلو المؤتمر فكرة بديلة هي إجراء "استفتاء" على هذه القضية يتزامن مع الانتخابات نفسها بحيث يتم الأخذ بنظام القائمة النسبية، في حال كانت نتيجة الاستفتاء لمصلحتها، بدءا من الانتخابات بعد القادمة، وهو ما رفضه المشترك معتبرا إياه "احتيالا" مبكرا على أهم مطالب المعارضة وبهدف "إجراء الانتخابات بالآليات التي يريدها المؤتمر حتى بعد تأجيلها"، بحسب تعبير أحد قيادات المعارضة.

مع ذلك تبدو الأمور ذاهبة بالطرفين نحو تنفيذ الاتفاق المبدئي على "التأجيل". وبينما الصحيفة ماثلة للطبع، مساء الأربعاء، كان لس كامبل، المدير الإقليمي للمعهد الديمقراطي الأمريكي يعقد لقاء طارئا مع قيادات أحزاب المشترك من المفترض أنه يأتي لتلافي فشل اجتماع اللجنة وفي إطار جهود المعهد للتوصل بطرفي المعركة السياسية في اليمن إلى تهدئة قائمة على أساس تأجيل الانتخابات حتى حلحلة الأزمات العالقة بينهما.

المؤتمر الشعبي العام بادر، عقب لقاء دار الرئاسة بين صالح ومعارضيه، إلى إعلان استمراره في الاستعداد

التتمة في الصفحة 4

عسكريون يستولون على مدرسة وموقع أثري بسيئون

■ "النداء"

فوجئ أهالي منطقة "حوطة سلطانة" ومجلس الآباء بمدرسة الخليفة أبوبكر الصديق (10 كيلومترات شرق مدينة سيئون) بجاميع عسكرية تركن في حرم المدرسة من الجهة الجنوبية، والمتاخمة لأحد المواقع الأثرية المهملة التي تتوسط "حوطة سلطانة" و"مريمة الشرقية".

وأفادت مصادر مطلعة بأن عسكريين، بينهم ضابط في الاستخبارات العسكرية بقيادة المنطقة الشرقية، وآخر من الأمن المركزي، قاموا بالسطو على المواقع خلال الأسابيع القليلة المنصرمة، مستعينين باستمارات جديدة صادرة من مصلحة الأراضي بوادي حضرموت.

وصرح مصدر تربوي، طلب عدم الإفصاح عن اسمه، أن إدارة المدرسة والمعلمين ومجلس الآباء وقفوا في وجه المعتدين واعترضوا على تركين المواقع وتم منع البنائين من الاقتراب. وأضافوا أن المواقع المذكورة تُعدُّ من حرم المدرسة، وبحوزة إدارة التربية والتعليم وثائق تمليك للمدرسة

التتمة في الصفحة 4

النقيب والباشا يطلقون عليه قانون عقوبات بامتياز والوجيه
دكتاتورية الراعي تحاول الاطاحة بشفافية عشال

■ هلال الجمرة

رفض غالبية النواب مشروع قانون المعلومات الذي قدمته الحكومة إلى مجلس النواب للموافقة عليه، معتبرين ذلك مخالفة دستورية ولائحية.

خلال الدورة الفائتة للمجلس قدم النائب علي عشال مشروع قانون ضمان الحق في الحصول على المعلومات، وافقوا عليه من حيث المبدأ، وأحالوه إلى لجنة الإعلام والثقافة والسياحة لدراسته وإبداء ملاحظاتها فيه.

أنهت اللجنة مهمتها بعد فترة. حينها طلب النواب من هيئة الرئاسة إدراج القانون في جدول الأعمال لمناقشته. لم تستجب هيئة الرئاسة لطلبهم، وتولت عملية احتجاز القانون المقدم من برلماني معارض حتى بداية الدورة الحالية، وأتت بقانون جديد لغرض الإطاحة بالمشروع.

احتل "قانون المعلومات" المركز الثالث في جدول أعمال الدورة الحالية المجلس. لكن إنزاله إلى القاعة لم يتم إلا في جلسة الأحد الماضي. تجاهل رئيس المجلس، يحيى الراعي، كل الأعضاء الذين اعترضوا على قانون المعلومات المقدم من الحكومة، وأغلق باب النقاش وأحاله إلى لجنة الإعلام والثقافة والسياحة رغم معرفته التامة بأن ذلك مخالف للائحة المجلس.

لما عجز الأعضاء عن إعادة القانون إلى القاعة، أعدوا أنفسهم إلى صباح الاثنين.

وبصمت استمعوا إلى المحضر ثم بدؤوا النقاش الأشد سخونة بين جلسات هذه الدورة: هاجموا الإجراء الخاطئ الذي اتخذه الراعي بمخالفة صارخة للائحة، رفضوا بشدة القانون المقدم من الحكومة.

في غياب الراعي أدار حمير الأحمر جلسة الاثنين، وتحدث النواب عن تسلط الراعي وديكتاتوريته عند إدارة الجلسات بحرية، بيد أن الأحمر، أيضاً، أثبت لهم قدرته على مخالفة اللائحة وأنهى المناقشة وصوّت على المحضر بـ15 نائبا فقط.

"لم يناقش هذا المشروع ولم يوافق المجلس عليه من حيث المبدأ؛ مع ذلك أحيل الى اللجنة". ووصف النائبان المستقل صخر الوجيه والمؤتمري عبد العزيز جباري هذا الإجراء بأنه باطل. وقال الوجيه إن هدف الحكومة من تقديم هذا المشروع هو "تجريم حق الحصول على المعلومة، وهيئة الرئاسة بادرت لتحقيق مراد الحكومة"، كاشفاً الهدف الخفي للحكومة وهيئة الرئاسة بالقول: "حتى لو لم يقر القانون المقدم من الحكومة هناك هدف غير معلن هو: إعاقة مشروع الزميل علي عشال؛ لكن هدفهم معروف ومشروعهم فضيحة".

وعزز النائب عبده بشر (مؤتمر) كلام

التتمة في الصفحة 4

توقعوا أن تمارس دولها ضغوطا سياسية لإقامة قواعد عسكرية
مهتمون يحذرون من بقاء القوات الدولية في المياه الإقليمية

■ حميد دبوان "نيوزيمن":

حذر الخبير الاستراتيجي في شؤون المنطقة العربية وشمال أفريقيا، خالد الرماح، من بقاء القوات الدولية المتواجدة حاليا قرب المياه الإقليمية اليمنية، في إطار ما يسمى الحملة الدولية لمكافحة القرصنة، والتي تفتح المجال أمام تدخل تلك القوات في الشؤون الداخلية لليمن على المدى القريب، إلى جانب تشكيلها نوعا من الرقابة غير المعلنة على واردات اليمن من الأسلحة.

وأشار الرماح في ندوة حول "ظاهرة القرصنة في خليج عدن: الأسباب والأبعاد الإقليمية والدولية، التي نظمها أمس بصنعاء المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، إلى أن الآثار الناتجة عن عمليات القرصنة وتواجد القوات الدولية تتمثل في تهديدهما المباشر للأمن القومي العربي.

وأشار الرماح إلى أن التهديد الأمني الناتج عن عمليات القرصنة تتمثل في تهديدها المباشر لحياة المواطن اليمني (بحار، أو صياد، أو مسافر بحري)، مما يستدعي مزيدا من الأعباء المالية الناتجة عن الإنفاق العسكري لمواجهة تلك العمليات.

وعن الآثار العسكرية المترتبة على الوجود العسكري الأجنبي في المياه الإقليمية، أشار الخبير الاستراتيجي إلى أن الخطر الأمني يتمثل في استهداف الجماعات الإرهابية للأساطيل الحربية أثناء تزودها بالوقود من الموانئ اليمنية، بكونها هدفا سهلا لها في ظل التواجد الكثيف لتلك الأساطيل، مما يضع الحكومة اليمنية في مأزق تنازلات هي في غنى عنها.

الصحفي المهتم بشؤون القرن الأفريقي، جلال الشرعبي، أرجع تضاعف عمليات القرصنة في 2008 إلى الربح الذي يحققه القراصنة من الفدية، وأن استغلال السفن والشركات الأجنبية لثروة الصومال البحرية قد دفع بالكثيرين من الصيادين الصوماليين إلى ممارسة عمليات القرصنة نتيجة نفوق عدد كبير من الأسماك من مياههم الإقليمية بفعل تلك السفن، وأن انهيار الدولة الصومالية في

التتمة في الصفحة 4

المرصد يكشف نخاسة رسمية في حجة

أفاد المرصد اليمني لحقوق الإنسان بأنه حصل على وثيقة تكشف حالة رق مثبتة رسمياً في محكمة يمنية.

وقال المرصد إن الوثيقة، التي عمدت في إحدى محاكم محافظة حجة، تضمنت تفاصيل بيع إنسان مقابل نصف مليون ريال في مديرية كعيدنة.

وجاء في الوثيقة ما يفيد بقيام "ح. م. ص. ن. ب" ببيع "(العبد المسمى) قناف ابن (الجارية) سيار، بيعا صحيحا "شرعيا" بإيجاب وقبول من المشتري بماله لنفسه، واسمه "ع. أ. س. ع".

وشهد شخصان على الوثيقة، فيما حررها أمين المحل المدعو "م. ع. ع. ب".

وقال المرصد اليمني لحقوق الإنسان إنه بصدد التحري عن صحة المعلومات الواردة في الوثيقة، وتشكيل فريق لبحث وتقصي الحقائق، حيث وردته معلومات عن وجود حالات رق أخرى في المنطقة.

وبحسب المرصد فإنه إذا صح ما جاء في الوثيقة فإن ذلك يخالف الدستور اليمني الذي يلتزم في المادة السادسة منه بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تنص المادة الرابعة منه على: "لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما"، بالإضافة إلى أن الرق أصبح من ذكريات العصور القديمة، وهو يناهض حرية وكرامة الإنسان، وكل قيم الحضارة والديمقراطية.

ووعد المرصد بالكشف عن كل ما يتوصل إليه في هذا الشأن خلال الأيام القادمة.

مهمة فرض مزيد من القيود

■ «النداء» - خاص

تتجه الحكومة إلى فرض المزيد من القيود على الحقوق الدستورية للمواطنين عبر حزمة قوانين إضافية، وهي تضغط الآن بشدة لتمرير واحد منها أسمته «قانون المعلومات»، لكن مضمونه يجعل الوصول إليها جريمة موجبة لعقوبة أقلها السجن.

تظهر مواد القانون حجم المخاوف الرسمية من تداول المعلومات سيما ما يتعلق بالانشطة العامة وقد صاغت مواده الـ83 كزنازن وعنابر تنتهي إليها أية محاولة للحصول على المعلومات وتداولها.

وجاءت خطوتها الأخيرة كرد فعل لمواجهة أول مبادرة عملية لمشروع قانون خاص يجعل من الحصول على المعلومة حقاً للمواطنين، تقدم به النائب علي حسين عشال.

مطلع مايو الفائت أحال مجلس النواب مشروع قانون «عشال» إلى لجنة الاعلام والثقافة والسياحة بالمجلس لدراسته.

ربما شعرت الحكومة للمرة الاولى بتهديد جدّي بدأت معه استنفار خبراتها القانونية لتفصيل قانون مضاد يصيب المحاولة في مقتل، مطلع نوفمبر الفائت كان مشروع «قانون المعلومات» جاهزاً في صورته الحكومية للإقرار، وقد حدث ذلك، وبعدها بـ4 أيام قدمت اللجنة البرلمانية مشروع قانون عشال في صيغته الاخيرة بعد التعديلات التي أدخلتها عليه.

وبدلاً من طرح تقرير اللجنة بشأن المشروع للمداولة والنقاش استجاب مجلس النواب لطلب حكومي بوضع مشروعها على رأس جدول أعماله.

وقد حجب المجلس القانون الأول عن أعضائه ليفرض عليهم نقاش المشروع الحكومي.

يبدأ الاختلاف الجوهري بين المشروعين من الغلاف، فعشال اسماه قانون ضمان الحق في الحصول على المعلومات، بينما أسمته الحكومة بارتياب واضح «قانون المعلومات».

في صيغته التي أقرتها اللجنة، بدا أن مشروع «قانون حق الحصول على المعلومات» مازال بحاجة للكثير من المراجعات ليكون أكثر دقة وضبطاً لمفرداته، لكنه في الاجمال أعد ليكون طريقاً ممهداً لترسيخ هذا الحق.

لتأكيد حق جميع المواطنين في الحصول على المعلومات بأنواعها، مع استثناءات بسيطة متعلقة ببعض الجوانب العسكرية والامنية، جند هذا القانون كل مواد باب العقوبات إلى جانب المواطن ضد كل ما يعوق تحقيق مطالبه بشأن الاطلاع على المعلومات.

في المقابل يحشد القانون الحكومي معظم مواده في الباب ذاته لجعل أي محاولة للاطلاع على معلومة ما مغامرة محفوفة بالسجن.

في بعض مواده (كما في الجدول المرفق) يبدو القانون متساهلاً حيال أي مسعى للتزود بالمعلومات من الجهات المعنية، لكنه ينصب بسببها فخاخاً بصيغ مراوغة تتلبس بالمصالح الوطنية العليا والامن القومي وحتى المصالح التجارية الخاصة، وهي صيغ فضفاضة يمكن بواسطتها

قانون المعلومات: ضمير مستتر تقديره "حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والجبهة الداخلية"!

ماجد المذحجي
maged231@yahoo.com

في منتصف 2007 أقرت الحكومة اليمنية تقديم مشروع "قانون حماية الوحدة الوطنية والجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي" بغرض إحالته للمصادقة عليه في مجلس النواب، حيث تمتلك كتلة برلمانية مريحة تتيح لها المضي بالأمر فعلياً. قبل تحقق ذلك السيناريو قوبل هذا المشروع برد فعل عنيف من الصحافة ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، حيث سيعني تحول ذلك المشروع إلى قانون نافذ توسيع الصلاحيات الأمنية وتحويلها إلى متسلط حقيقي، ومنحها أصلا قانونيا فضفاضا يتيح تأويل كل ما لا يروق الحاكم باعتباره عملا ضد الوحدة الوطنية، أو يفكك الجبهة الداخلية مثلاً. وبعد تصاعد الاحتجاج والرفض الداخلي الشديد لمشروع القانون، وجهت الضربة القاضية له من قبل المانحين، وتم تداول حديث عن تقريع عنيف وجهته الإدارة الأمريكية للوزير "الرصّاص" أثناء قيامه بزيارة للولايات المتحدة في ذلك الحين.

المشروع السابق كان سيتيح تحويل اليمن ببساطة إلى دولة أمنية بملامح عارية، تتحكم فيها الدوائر الاستخبارية بتفسير كل ممارسة سياسية ومدنية، وتأويل كل رأي يطرح في الشأن العام، باعتباره فعلا يهدد الوحدة الوطنية والجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، وبالتالي قمعها!

الفشل السابق لم يؤدِّ بالضرورة إلى توقف السعي في الأمر، ولكن الآن عبر إعادة مجموعة متصرف بها من نصوصه في إطار المشروع الجديد للمعلومات الذي دفعت به الحكومة مؤخراً إلى مجلس النواب، حيث تسهل قراءة المخاوف الأمنية ذاتها والرغبة بالسيطرة على المعلومات في المشروع الجديد أكثر من ضمان الحق في الحصول عليها.

تنفتح العلاقة بين المشروعين ضمن المستوى العقابي الذي يتسم بصرامة شديدة في التعامل مع نشر المعلومات والحصول عليها أو "السعي للحصول عليها"، أو الحصول عليها واستخدامها في الإضرار بـ"أمن وسلامة واستقرار المجتمع" في المشروع الجديد، أو نشر معلومات أو مقالات تعتبر "مُغرضة وتهدد السلام الداخلي والوحدة الوطنية" أو المساس بـ"الثوابت الوطنية" في المشروع (الحمائي) القديم! الفارق في هذا الشأن بين المشروعين أن الحد الأدنى في القانون الجديد بما يخص هذه "الجرائم" هو سنتان في بعض المواد، و4 أو6 سنوات في مواد أخرى، مع جعل السقف تقديرياً ومفتوحاً، بينما المشروع القديم كان متواضعاً أكثر وكان الحد الأدنى فيه عام، لكن مع رفع الحد الأعلى حتى الـ15 سنة.

تستجيب بنية المشروع الجديد للهواجس الأمنية تجاه الأداء الصحفي وأداء المنظمات المدنية والأنشطة الاحتجاجية للمتضررين من السياسات الحكومية والأمنية، ومختلف الفعاليات المعارضة، حيث ترغب بتشريع الممارسات القمعية، وإيجاد ذرائع قانونية لمصادرة الحق الضمني الذي يتوفر عليه المجتمع في نقد السياسات الحكومية والأمنية، والحصول على المعلومات، وممارسة النشاط العام بأجندة مختلفة عن الاجندة الرسمية.

إن نصوص المشروع تقيد حقوقاً قائمة ضمنياً في الحصول على المعلومات والتعامل بها. وهي ترفع اللهجة الرسمية ضد الحق الأصيل للمواطنين في معرفة ما يدور في هذه البلاد.

تتسم نصوص مشروع القانون الجديد بكونها فضفاضة، خصوصاً في الفصل الخامس المتعلق بالاستثناءات، حيث تتسع صياغة المواد في هذا الفصل بما يمنح فرصة لعملية تأويل واسعة لمضمونها، فلا تحديد واضح مثلاً لنوع وطبيعة المعلومات التي يؤدي "نشرها والإفشاء بها إلى الإضرار بالأمن القومي"، كما ورد في البند (أ) من المادة (32)، وهو ما يجعلها مفتوحة للغاية، باعتبارها ليست معلومات عسكرية من تلك التي يتعلق بها تحديداً البند (ج) في المادة نفسها، وهو ما يجعل نطاق الأمن القومي أيضاً، الذي يمكن أن تمسه المعلومات، غير معلوم أو معرف بدقة.

طبعاً هذه الصيغة الفضفاضة هي التي جعلت كل معلومة "بدون أي تحديد أبداً لنوع وطبيعة هذه المعلومات" يحتفظ بها رئيس الجمهورية ضمن هذا الاستثناء الذي لا يجب الاقتراب منه.

طبعاً تحظى المعلومات التي تخص "الأمن الداخلي والسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية"، لا أعلم لماذا تم استثناء "الثوابت الوطنية"، العبارة الرسمية الأثيرة، بتنويه خاص ضمن الاستثناءات في البند (د). طبعاً مع عدم وجود مرجعية تستطيع تعريف ما هو "الأمن الداخلي" والفارق بينه وبين "القومي" مثلاً، وماذا يُعنى بـ"السلام الاجتماعي"، ومتى يُمكن وصفه بكونه مُهددا أم لا، علاوة على "الوحدة الوطنية" بالطبع، التي يوجد تصور أمني واحد لمعناها لا يستوعب تعريف الأطراف الأخرى لها في المجتمع، هذا إذا لم ندخل في محاولة توصيف نوعية المعلومات التي يُمكن أن تهدد "الأمن، والسلام، والوحدة"، ومتى يُمكن أن تشكل تهديداً بالطبع!

إنها مواد مفتوحة للغاية يُمكن أن توظف في استهداف أي رأي أو نشاط عام لا يستجيب للتصورات الرسمية التي تدير البلد، مما يجعل الحياة العامة في حالة طوارئ غير معلنة، نخضع فيها لممارسات أمنية مخيفة، تستند إلى قانون مطاط يُفسر حسب الهوى أي حصول على المعلومات ونشرها، باعتباره شكلا عدائيا، ويستبق كل ذلك بمعاقبة من سعى للحصول على معلومات يفترض أنها محظورة ضمن التحديدات الفضفاضة التي ترد في هذا المشروع (سعى ولم يحصل عليها، مجرد سعي فقط)، كما هو وارد في المادة (71) من الباب الخامس الخاص بالمخالفات والجزاءات من مشروع القانون.

إن صياغات لا يمكن ضبطها، مثل "السلام الاجتماعي" و"الثوابت الوطنية" وما إلى ذلك، تنتمي إلى المزاج الشمولي نفسه الذي حكم اليمن طويلا، والذي يستدعي ويفعل مثل هذه الصياغات ضمن وسائل الإكراه التي يستخدمها عادةً لمطابقة الناس مع الحاكم، ولقمع أي اعتراضات على سياساته. إنها عبارات تنتمي لنموذج الدولة الفاشية، التي يصبح فيها تصور الأجهزة الأمنية لمصالح الوطن واستقراره هي المعيار الوحيد لسلامة موقف أي جهة أو فرد أو رأي، وحيث المواطن الصالح فقط هو المواطن الصامت، أو ذلك الذي يجيد الهتاف بحماسة في جوقة الزعيم الرمز.

مشروع يفتقد القيمة الاخلاقية

المحامي احمد الوادي

الذي يقرأ مشروع قانون المعلومات الحكومي يظن أن البلاد تعيش حالة من الشفافية المفرطة حملت الحكومة على استصدار قانون يحد من الشفافية المتطرفة، حماية للأمن القومي. والواقع على العكس، فرغم الزعم بأن الديمقراطية داهمتنا (أو داهمتهم) منذ ما يقرب من عقدين من السنين، إلا أن شفافية المعلومات بالذات ماتزال مفقودة، وماتزال اليمن -على هذا الصعيد- في المحل الذي كانت عليه أيام حالة الطوارئ في عقد الستينيات من القرن الماضي.

أول ما يفجع الحرية (ونقصد حرية الصحافة وحرية الفكر) في هذا القانون المشروع هو افتقاده القيمة الاخلاقية؛ لأنه يكذب على الناس، إذ يقرر في الفصل الثاني -كاذباً- أن هدف القانون «تأمين حق المواطن في الحصول علي المعلومات وبما يمكن المواطنين من توسيع فرص ممارستهم للحقوق والحريات»، في حين يضع في خاتمته باباً كاملاً بعدد كبير من العقوبات القاسية، فيها السجن إلى ست سنوات، توقع على أفعال جميعها تهدف إلى حصول المواطنين على المعلومات، ويحرص على تأكيد أنها عقوبات إضافية على ما تضمنه قانون العقوبات. وليس ذلك فحسب وإنما جعل الحصول على المعلومات في أضيق الحدود، ومعظم نصوصه مجرد قيود على الحق في الحصول على المعلومات، بحيث لا يحصل الناس منها إلا على ما يجود به موظفون كل ما يجيدونه هو «حفظ» المعلومات.

وكما هو الشأن دائماً فهذه الكذبة عن الأهداف النبيلة للقانون موجهة بالأساس إلى القارئ الاجنبي الذي يهتم به النظام.

وليس هذا مقام المناقشة التفصيلية لهذا القانون، بل لا يجدر بالناس مناقشته، وإنما الاحرى فقط مقاومته وبكافة السبل.

رئيس لجنة الحقوق والحريات في نقابة المحامين:

القانون صيغ بذهنية أمنية

وصف باسم الشرجبي، رئيس لجنة الحقوق والحريات في نقابة المحامين، مشروع قانون الحكومة الخاص بالمعلومات بأنه قيد جديد أضيف إلى القيود القانونية كقانون الصحافة والمطبوعات. وقال إنه حال أقر هذا المشروع سيغدو سيفاً مسلطاً على رقاب المواطنين، كما وسيقضي على ما تبقى من هامش الحريات.

وإذ لفت إلى أن الحكومة في مشروعها خصصت الفصل الثاني من الباب الاول لأهداف القانون، ومنها تعزيز الحقوق والحريات، وإرساء مبدء الشفافية؛ أكد الشرجبي استحالة تحقيق تلك الأهداف بسبب القيود والمحرمات التي زخر بها المشروع.

وأوضح أن المادة (32) من الفصل الخامس من المشروع نظمت جملة من الاستثناءات، التي احتوت على أحكام مطاطة تجرم نشر أو كشف أي معلومة قد تؤدي إلى الإضرار بالأمن القومي أو الأمن الداخلي أو السلام الاجتماعي أو الأمن الوطني.

وأضاف: "هذه تعبيرات مطاطة تمنح القائمين على تنفيذ القانون صلاحية تجريم أي مواطن تحت مسميات الإضرار بالأمن القومي أو الداخلي... الخ.

رئيس لجنة الحقوق والحريات في نقابة المحامين دعا أعضاء مجلس النواب للعمل على إسقاط مشروع الحكومة والتصدي لأي قانون يمس أو ينتقص من حقوق وحريات ممثليهم.

وشدد على ضرورة أن يكون لنقابة المحامين دور فاعل لمواجهة مشروع الحكومة انطلاقاً من الأهداف التي قامت عليها النقابة، ومنها الحفاظ على الحقوق والحريات.

وإذ قال إن مشروع قانون الحكومة صيغ وأعد بذهنية أمنية، توقع أن تكون المعلومات التي تصنف في نطاق الاستثناء هي من اختصاص الأجهزة الأمنية، وهي التي ستقرر مدى سريتها وأضرارها.

الشرجبي أكد أن مشروع الحكومة يتعارض من نصوص الدستور في المادة (42) والمادة (51).

وأوضح أن الدستور وفق المادتين منح كل مواطن الحق الإسهام في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. كما أنه ألزم الدولة أن تكفل للمواطن حرية الفكر والإعرب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير. وزاد «وتمنح المادة (51) من الدستور كل مواطن الحق في اللجوء إلى القضاء لانتزاع حقه وتقديم الشكاوى والانتقادات والمقترحات لأجهزة الدولة ومؤسساتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة». وقال: «مشروع الحكومة جاء ضد كل هذه الحقوق».

الوكيل الاول لنقابة الصحفيين:

القانون تصارعت فيه رغبة الحرية وهيمنة التسلط والحس الأمني تغول عليه

انتقد الزميل سعيد ثابت سعيد، الوكيل الأول لنقابة الصحفيين، مشروع قانون المعلومات الذي أقرته الحكومة في منتصف نوفمبر الماضي، وقال إنه يتسم بفضاء واسع من المحضورات والاستثناءات التي تجعل منه قانونا لحجب المعلومات.

وإذ أعلن رفضه لمشروع الحكومة لفت ثابت إلى مشروع سابق قدمه النائب علي عشال إلى البرلمان وقال: «أعتقد أن مشروع القانون السابق يلبي الحد الادنى من تطلعنا لبيئة تشريعية تكفل للصحفيين الحصول على المعلومة وحق الاطلاع عليها».

بالنسبة للاستثناءات المنصوص عليها في المادة (32) من القانون قال الوكيل الأول للصحفيين إنها كارثية وتمنح صاحب القرار صلاحية تقرير مصير ناشد المعلومة، وأن اتساع نطاق الاستثناءات يقود إلى مزيد من التعسف.

وأضاف: «المشروع الحكومي تغول عليه الحس الأمني بصورة فجة». واستغرب ثابت من استثناء المعلومات التي قد تؤثر بالسلام الاجتماعي أو الوحدة الوطنية وفق نص المادة (32)، معتبراً أن النقاش والخطاب المرتفع بين المواطنين بشأن الوحدة الوطنية هو أمر أساسي للديمقراطية ذات المبادئ والأداء الجيد.

وإذ أشار إلى أن الحصول على المعلومات المتعلقة بأداء الحكومة ونشرها يعد ضرورة ملحة في كل قوانين العالم المتعلقة بحرية الاطلاع، قال: «لا ينبغي منع الافصاح عن المعلومات لمجرد أنها محرجة للحكومة».

ثابت لفت إلى عدم توافق اتساع الاستثناءات والفصل الخامس من الباب الثاني مع الاحكام الصريحة في الفصل الثاني من الباب الأول. وقال: «هذا يكشف عن تناقضات معدي المشروع الذي تصارعت فيه رغبة الحرية وهيمنة التسلط».

اتهام أي رغبة بريئة بالاطلاع على معلومات تتعلق بأداء المؤسسات العامة.

أخف عقوبة يمكن الانتهاء إليها في مضمار البحث عن المعلومات لا تقل عن سنتين، وبعضها يرفع الرقم إلى 6 كأقل مدة يمكن التورط في قضائها خلف القضبان (انظر المادة 72).

يكرس القانون سلطة مطلقة للجهة المعنية بتوفير المعلومات للبت في الطلب، ويمكن ببساطة أن تقرر الامتناع عن تلبيته، إذ أن تقدير مدى الحاجة الفعلية للحصول عليها (المادة 10 الفصل الثاني طلب الحصول على المعلومات) شأن خاص بها.

يحدد مشروع عشال جملة من المعلومات المستثناة من التداول، بألفاظ تبدو أقرب الدقة والوضوح، كتلك التعلقة بأسلحة الجيش وتكتيكاته وقواته السرية أو الاستخبارية وعملياته الهادفة لحماية الوطن (انظر الجدول المادة 18).

وفي استثناءات قانون الحكومة تنتصب غابة من المنوعات صيغت على نحو يجعل منها خطافاً لجر أي معلومة إلى خندق المحظورات.

«المعلومات التي يحتفظ بها رئيس الجمهورية» ماذا تعني هذه الفقرة في المادة 32 تحديداً؟

ويمكن الزج بأي معلومة منشورة تزعج السلطات إلى المحكمة بذريعة الاضرار بالامن الداخلي والسلم الإجتماعي أو بالوحدة الوطنية. وهذه الفقرة الاخيرة تبدو تكثيفاً لصيغة القانون سئ السمعة «حماية الوحدة الوطنية».

ويضيف إلى قائمة المحظورات فصلاً كاملاً، تحت مسمى حماية الخصوصية لا تشير صيغة المادة (60) في القانون إلى حرص حكومي على حماية خصوصية الافراد كأفراد، وتنصرف تماماً إلى الهدف النهائي من المادة: «حماية المسؤولين الكبار».

يقصر القانون الاول حق الحصول على المعلومة على المواطنين اليمنيين فقط، وصاغ في عدد من المواد التزام الجهات المعنية حيال أي طالب لها. غير أن قانون الحكومة أفسح المجال للأجانب أيضاً، الدول.

وقد أفرد هذه المساحة لاعتبارات تبدو أمنية في المقام الأول مع زيادة المطالب بتعاون أمني أكبر في إطار ما يسمي الحرب على الارهاب.

ومع أن المشروع الحكومي ينص على عدم سريان احكام هذا القانون على ما هو منظم بقوانين اخرى كالصحافة والاحصاء والوثائق، إلا أن الكثير من المواد تتحدث صراحة عن «نشر» أو «استخدام» معلومات ما يجعل الصحافة في مقدمة المستهدفين بالقانون.

يقترح مشروع عشال انشاء مكتب للمفوض العام للمعلومات يتولى متابعة تنفيذ أحكام القانون، على أن يتم تعيين موظف مختص لدى كل جهة للنظر في طلبات الحصول على المعلومات.

بينما يسند القانون الحكومي المهمة للمركز الوطني للمعلومات القائم منذ فترة بمجلس أمناء يرأسه رئيس الحكومة وعضوية وزراء ومسؤولين في جهات حكومية مدنية وأمنية. ومهمة المجلس البت في طلبات التظلم في حال امتناع أي جهة عن توفير المعلومات بما فيها الجهات التي يديرونها!

بخلاف مشروع عشال، الذي تحدث عن الجهات المعنية في القانون ونوعية المعلومات، لجأ قانون الحكومة إلى إطلاق مسميات لجهات غير محددة، والالتفاف على تحديد المعلومات بوضع تعريف مجرد، يمنح مساحة أكبر للتهرب من أي مطالب محددة.

في المذكرة الايضاحية للمشروع الحكومي حشدت الكثير من المفردات التي تتحدث عن أهمية المعلومة ودورها في هذا العصر بالنسبة للفرد والمجتمع.

قال التوضيح إن مشروع القانون تم إعداده بالاستناد إلى مجموعة من المرجعيات، بينها قوانين تنظيم المجال المعلوماتي في مجموعة واسعة من بلدان العالم، وتشمل نماذج متنوعة على مستوى القارات.

هذه إذاً خلاصة تجارب القارات في اليمن!

مقارنة المواد الجوهرية بين اتجاهات مشروع قانون عشال والمشروع الحكومي

قانون الحصول على المعلومات (عشال)

الفصل الأول: التسمية والتعاريف

المادة (2):

د- الجهة: الديوان العام لأي وزارة مكاتب وفروع أي من الوزارات المحافظات. المديريات مصلحة. هيئة مؤسسة. المحاكم. البرلمان، اللجان الانتخابية، جهاز الأمن السياسي، الشرطة وموظفي النيابة العامة وسلطات الضبط القضائي، والاجهزة المركزية الاخرى، الوحدات ذات الموازنات المستقلة والملحقة، الصناديق المتخصصة منظمة، مؤسسة غير حكومية أخرى تكون ممولة، بشكل كامل أو جزئي من الموازنة العامة وأي جهة يرى المفوض العام خضوعها لهذا القانون.

و. المعلومة: كل البيانات، والمحتويات الموجودة في أي من السجلات والوثائق المكتوبة أو المحفوظة الكترونياً أو الرسومات أو الخرائط أو المؤلفات أو الجداول أو الصور أو الافلام أو المكيروفيلم أو الميكروفيش أو التسجيلات الصوتية أو أشرطة الفيديو أو الرسوم البيانية أو المراسلات أو أشرطة وأقراص الكومبيوتر والتسجيلات الاخرى أو المذكرات أو المحاضر والوثائق التي تراجعها الجهة أو التي تقدم إليها، وأي معلومة محفوظة الكترونيا، وبكل الوسائل المعروفة حالياً أو المبتكرة لاحقاً في المستقبل.

يهدف هذا القانون إلى تحقيق ما يلي:

أ- تمكين المواطنين من ممارسة حق الحصول على المعلومات وفقاً لاحكام هذا القانون.

ب- بث روح الشفافية في جميع الجهات وتشجيع الانفتاح على الشعب.

الفصل الأول: نشر المعلومات

مادة (6): يجب على الجهة أن تقوم بصيانة المعلومات والمحافظة عليها بحوزتها بشكل منظم وبترتيب يسهل على الموظف المختص عملية استخراجها باستخدام التقنيات والبرمجيات اللازمة.

مادة (7): على الجهة أن تنظم دورات تدريبية لموظفيها بأهمية حق الاطلاع وتمكين المواطن من ممارسته، وكيفية حفظ المعلومات والسبل الأفضل والأسرع لإستخراجها.

مادة (8): يجب على الجهة نشر تقارير سنوية تتضمن التالي:

أ- معلومات إدارية حول اليه عمل الجهة تتضمن الأهداف والانشطة والبرامج والحسابات الختامية.

ب- تحديد الكيفية والأماكن التي يحصل المواطن فيها على المعلومات ويقدمون إليها الطلبات ويطلعون على الوثائق ويستلمون ويستخرجون النسخ ويحصلون على القرارات.

ج- فهرس بكل أنواع المعلومات التي تلزم الجهة قانونياً بحفظها وصيانتها.

د- تقريراً حول طلبات الحصول على المعلومات التي تم تلقيها والتي تم تلبيتها والتي تم رفضها وأسباب الرفض وطلبات الاستئناف المقدمة ونتائجها والاجراءات المتعلقة بذلك.

هـ- أي معلومات أخرى يرى المفوض ضرورة نشرها.

الفصل الرابع: الاستثناءات

مادة (18): مع مراعاة أحكام المادة (4) والفقرة (ب) من المادة (14) من هذا القانون.. على الموظف المختص رفض أي طلب حصول على المعلومات اذا كان من شأنه أن يتسبب بضرر كبير على الجمهورية لأنه يحتوي على:

أ- الاسلحة والتكتيكات والاستراتيجيات والقوات العسكرية السرية أو الاستخبارية والعمليات العسكرية التي تهدف إلى حماية الوطن.

ب- المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية المخصصة للشؤون الدفاعية والتحالفات العسكرية.

ج- المعلومة المتبادلة مع دولة أجنبية تم الاتفاق معها على إبقاء المعلومة سرية قبل تبادل أو منح هذه المعلومة.

د- المعلومات المتعلقة بأي تحقيقات تجريها النيابة أو الاجهزة الامنية بشأن أي جريمة أو قضية أو مخالفة ضمن اختصاصها والتي من شأن الكشف عنها أن يؤثر على إثبات الحقائق حولها.

هـ- المعلومات والمراسلات والملفات الشخصية للأفراد لدى الجهات الرسمية المتعلقة بسجلات التعليم والصحة والمالية وغيرها.

مادة (19): لا يجوز للموظف المختص رفض الكشف عن المعلومات الواردة في المادة (18) من هذا القانون إذا كانت هذه المعلومة لازالت بحوزة الجهة وتعود لأكثر من عشرين سنة.

الفصل السادس: العقوبات

مادة (35): يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن سنة أو بغرامة مالية لاتقل عن مائة وخمسين الف ريال كل من حجب معلومات واجبة الاطلاع بموجب أحكام هذا القانون.

مادة (36): يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن ثلاثة اشهر ولاتزيد عن سنة أو بغرامة مالية لا تقل عن مائة وخمسين الف ريال كل من اعطى معلومات بغرض تضليل مقدم الطلب.

مادة (37): يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن سنتين أو بغرامة مالية لاتقل عن خمسمائة الف ريال كل من خالف احكام المادة (8) من هذا القانون.

مادة (38): يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن ثلاثة أشهر أو بغرامة لاتقل عن مائة وخمسون الف ريال كل من خالف احكام المادة (20) من هذا القانون.

مادة (39): يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن ثلاثة أشهر أو بغرامة مالية لاتقل عن مائة وخمسين ألف ريال كل موظف خالف احكام المواد (12، 13، 14) من هذا القانون.

قانون المعلومات (الحكومة)

الفصل الأول: التسمية والتعاريف:

المادة (2):

الفقرتان:

د- الجهة المعنية: الهيئات التمثيلية والنيابية والقضائية والوزارات والأجهزة والمؤسسات والمصالح المركزية والمحلية ووحدات القطاع العام والمختلط.

ز- المعلومات: حقائق مدركة في الوعي تتواجد معنوياً كقيم معرفية ومادياً في شكل أرقام وأحرف ورسوم وصور وأصوات ويتم جمعها ومعالجتها وحفظها وتبادلها بوسائط الكترونية وورقية.

الفصل الثاني:

مادة (3): يهدف هذا القانون إلى:

أ- تأمين حق المواطن في الحصول على المعلومات وتوسيع قواعد ممارسة الحقوق والحريات.

ب- تعزيز مقومات الشفافية وتوسيع فرص المشاركة الواعية والمسؤولة.

ج- تمكين المجتمع من تنمية قدراته للاستفادة المتزايدة من المعلومات.

الفصل الثاني: طلب الحصول على المعلومات

مادة (8): يتولى كل مصدر من مصادر الحصول على المعلومات وضع الإجراءات والنماذج المنظمة لتسهيل الحصول على المعلومات ويتم نشر هذه الإجراءات والنماذج بالطرق التي تسهل إطلاع المستفيدين عليها.

مادة (9): يكون طلب المعلومات ملزماً للقبول بموجب هذا القانون إذا توفرت فيه الشروط التالية:-

أ- أن يقدم طلب المعلومات للجهة المخولة قانوناً بتوفير المعلومات المطلوبة ويكون الطلب باسم وبصفة المستفيد من المعلومات المطلوبة.

ب- أن يقدم طلب المعلومات وفقاً للإجراءات والنظم المعمول بها لدى مصدر الحصول على المعلومات المخول بتلقي الطلب.

ج- أن لا تكون المعلومات المطلوبة خاضعة للاستثناء أو السرية بموجب القانون.

د- أن تكون المعلومات المطلوبة متوفرة فعلاً لدى مصدر الحصول على المعلومات.

هـ- أن تكون المعلومات المطلوبة محددة على نحو دقيق ومباشر وبتفاصيل كافية تمكن من استخراجها بجهد معقول.

و- أن لا تكون المعلومات المطلوبة تتعلق بطرف ثالث يمنع نشرها أو تقديمها للغير وإن لم تكن مشمولة باستثناءات هذا القانون.

مادة (10): يكون طلب الحصول علي المعلومات متضمناً تحديد الغرض منه ويجب أن يكون هذا الغرض ذو حاجة فعلية ولاستخدام مشروع.

مادة (11) إذا كان طلب الحصول على المعلومات مستوفياً للشروط المحددة في هذا القانون بالنسبة لجزء من المعلومات المطلوبة فإنه يتم قبول الطلب في حدود ذلك الجزء من المعلومات التي يستوفي طلبها شروط القانون ويُرد بعدم قبول طلب الجزء الآخر.

مادة (12) لا يكون مصدر الحصول على المعلومات ملزماً بقبول طلب الحصول على المعلومات إذا كانت المعلومات المطلوبة سبق وأن تم توفيرها لمقدم الطلب أو كانت بحجم مبالغ فيه يتعذر تلبيته أو يؤدي إلى إرباك العمل.

(.....)

الفصل الخامس: الاستثناءات

مادة (32): يكون حق الحصول على المعلومات في حدود ما يجيزه القانون ولمن يمنحه القانون حق الوصول إليها وعلى النحو المحدد في النظم والإجراءات المعتمدة لدى كل مصدر من مصادر الحصول على المعلومات وفي ما عدا ذلك لا يجوز نشر أو الكشف عن أية معلومات تتصل بما يلي:

أ- المعلومات التي يؤدي نشرها أو إفشاؤها إلى الإضرار بالأمن القومي.

ب- المعلومات التي يحتفظ بها رئيس الجمهورية.

ج- المعلومات التي تتعلق بالشؤون العسكرية وبأوضاع القوات المسلحة وأسرار الدفاع.

د- المعلومات التي يؤدي نشرها أو إفشاؤها إلى الإضرار بالأمن الداخلي أو بالسلام الاجتماعي أو بالوحدة الوطنية.

هـ- المعلومات التي يؤدي نشرها أو إفشاؤها إلى الإضرار بمصالح اليمن أو بعلاقته الخارجية مع أي من الدول أو الهيئات أو المنظمات الدولية الرسمية.

و- المعلومات التي يكون مصدرها وثيقة رسمية يحظر بموجب القانون نشرها أو الاطلاع على محتوياتها.

ز- المعلومات التي تتعلق بأسرار المهنة وأسرار النظم الداخلية الخاصة بتسيير الأعمال لدى أي من الجهات المعنية.

ح- المعلومات التي يؤدي نشرها أو إفشاؤها إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني أو بالمصالح الاقتصادية أو التجارية أو المالية العامة والخاصة.

ط- المعلومات التي تم الحصول عليها عن طريق مصدر خارجي وتعد في نطاق السرية لدى الطرفين أو لدى أي منهما.

مادة (33): يجوز لمصدر الحصول على المعلومات رفض الكشف عن أي من المعلومات المبينة في الفقرات أدناه من هذه المادة دون أن يكون ملزماً بإعطاء مسببات الرفض:

أ- المعلومات المتداولة بين السلطات العامة أو في أي من أجهزتها والتي تتصل بالاستعداد أو التهيئة لاتخاذ تدابير يجب اتخاذها في إطار مسؤوليات واختصاصات هذه السلطات أو الأجهزة التابعة لها.

ب- المعلومات المتعلقة بسياسات وتدابير الدولة والتي تأتي في سياق الأعداد لاتخاذ تدابير اقتصادية أو مالية أو نقدية.

ج- المعلومات المتعلقة بقضايا التحقيقات والملاحقات الأمنية والقضائية في المسائل التي تتصل بأمن المجتمع وبالسلامة العامة.

د- المعلومات التي تؤدي إلى إفشاء تفاصيل آراء ومناقشات المشاركين في الاجتماعات الرسمية.

هـ- المعلومات التي لا يقر مصدرها بصحتها المؤكدة ويعتبرها خاضعة للمراجعة والتحقيق والتصويب.

الباب الخامس: المخالفات والجزاءات

مادة (69): كل مخالفة لأحكام هذا القانون صادرة عن قصد يترتب عليها مسؤولية قانونية وإجراء عقابي على من ارتكب المخالفة وتكون العقوبة لا تقل عن حجم الضرر الناتج عن المخالفة المرتكبة.

مادة (70): يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين أو بغرامة تتناسب مع حجم الضرر المادي والمعنوي أو بعقوبتي الحبس والغرامة معاً كل من ارتكب عن قصد أي من الجرائم التالية:

أ- استخراج معلومات بطريقة احتيالية أو مخالفة لنظم نشر وتقديم المعلومات لدى مصدر الحصول على المعلومات.

ب- انتحال صفة الغير أو تقديم صفات غير حقيقية بقصد التحايل للحصول على معلومات لا تخوله صفاته الحقيقية الحصول عليها.

مادة (71): مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في أي من القوانين الأخرى النافذة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ست سنوات أو بغرامة لا تقل عن حجم الضرر المادي والمعنوي أو بعقوبتي الحبس والغرامة معاً كل من سعى لاستخراج أو استخرج فعلاً معلومات لا يجوز نشرها أو الكشف عنها بموجب هذا القانون ويعاقب بالمثل كل من قام بفعل أو امتنع عن القيام بفعل بقصد تسهيل استخراج هذه المعلومات.

مادة (72): مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في أي من القوانين الأخرى النافذة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن أربع سنوات أو بغرامة لا تقل عن حجم الضرر المادي والمعنوي أو بعقوبتي الحبس والغرامة معاً كل من حصل على معلومات بموجب هذا القانون واستخدمها بقصد الإضرار بالحقوق والمصالح الاقتصادية والتجارية والمالية العامة والخاصة أو بما يؤدي إلى الإضرار بأمن وسلامة واستقرار المجتمع.

مادة (73): يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن حجم الضرر المادي والمعنوي أو بعقوبتي الحبس والغرامة معاً كل من رفض أو أعاق تقديم معلومات يتوجب تقديمها أو تبادلها أو نشرها بموجب هذا القانون.

مادة (74): يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن حجم الضرر المادي والمعنوي أو بعقوبتي الحبس والغرامة معاً كل من قام عن عمد بفعل يؤدي إلى إتلاف أو حذف أو إلغاء أو تغيير معلومات لدى أي من الجهات المعنية.

مادة (75): يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين أو بغرامة تتناسب مع حجم الضرر المادي والمعنوي أو بعقوبتي الحبس والغرامة معاً كل من ارتكب أي من الجرائم التالية:

أ- تقديم معلومات غير صحيحة بطريقة متعمدة بقصد التأثير على عمل مشروع أو إعاقة القيام به.

ب- التغيير في معلومات رسمية بقصد حجب الحقيقة أو إعاقة اكتشافها أو تحقيق مصلحة غير مشروعة.

مادة (76): يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن أربع سنوات أو بغرامة لا تقل عن حجم الضرر المادي والمعنوي أو بعقوبتي الحبس والغرامة معاً كل من قام بأي من الجرائم التالية:

أ- الإتلاف أو التعطيل الكلي أو الجزئي أو التأثير في وظيفة أي من أنظمة ووسائل وأدوات جمع ومعالجة وحفظ وتبادل ونشر المعلومات.

ب- اختراق أو اتلاف أو تعطيل أو التأثير في وظيفة أي من أدوات ووسائل وتطبيقات نظم أمنية المعلومات.

ج- تقديم التسهيلات بقصد مساعدة الغير للنفاذ غير المشروع إلى أي من أنظمة شبكات المعلومات.

مادة (78): يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة أو بغرامة لا تقل عن حجم الضرر أو بعقوبتي الحبس والغرامة معاً كل من خالف أحكام مواد الفصل الثالث من الباب الرابع من هذا القانون ويحكم بالتعويض الكامل لكل من وقع عليه الضرر.

كامبل

(تتمة الصفحة الأولى)

للانتخابات التي أكد على "إقامتها في موعدها"، وذلك خلال اجتماع للجنة العامة للمؤتمر عقد، الاثنين، برئاسة عبدربه منصور هادي. لكن هذا الإعلان يبدو أقرب إلى محاولة الحفاظ على "ماء الوجه" من قبل الحزب الحاكم الذي يعيش تحت ضغط فكرة أن أي تأجيل للانتخابات يعني، في النهاية، "انتصارا" لأحزاب المشترك. والأرجح أن تأكيده على إجراء الانتخابات في موعدها، رغم توافق الرئيس والمعارضة على العكس، هو أيضا محاولة لخلق تمايز بين موقف الحزب وموقف الرئيس، وبحيث يبدو الأول، في حال التأجيل، "مغلوبا على أمره" ومستجيبا لقرار من الرئيس لا نزولا عند ضغط المعارضة. ولعل هذا هو سبب عدم حضور الرئيس علي عبدالله صالح اجتماع اللجنة العامة الذي أطلق هذا الإعلان.

واتصلت "النداء"، مساء أمس، بقيادات وسطية في المؤتمر الشعبي العام، ووجدت أن الحالة المهيمنة لدى هذه القيادات هي "الانتظار والترقب" لخطوة رئاسية تحسم احتمالات التأجيل أو المضي في الاستعداد للانتخابات. وطبقا لواحد من هذه القيادات، فإن حالة الترقب هذه هي السائدة في أوساط مختلف هيئات المؤتمر ولذلك ليس هناك أي "نشاط مؤتمري" على الأرض، وعلى مستوى مختلف الدوائر، تحضيرا للانتخابات؛ فالجميع "ينتظر الحسم أولا" مع "توقعات راجحة بالتأجيل"، بحسب تعبيره.

عسكريون

(تتمة الصفحة الأولى)

صادرة منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي، وأنهم بصدد رفع بلاغ رسمي إلى جهات الضبط القضائي لوقف المعتدين من العسكريين ومساعديهم من المهندسين في مصلحة الأراضي وتقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم الرادع.

دكتاتورية

(تتمة الصفحة الأولى)

الوجيه بشأن تعمد هيئة الرئاسة إعاقة المشاريع التي يقدمها أعضاء المجلس بأمثلة، وقال: "هناك مشاريع كثيرة تقدم بها زملاء، مثل مشروع عزام صلاح، ومشروع عبدالرزاق الهجري، لماذا لم تناقش؟! أما أن تؤجل هذه المشاريع حتى تأتي الحكومة وتعد بأن لديها مشاريع قوانين فهذا مخالف". واستدرك: "إذا كانت لدى الحكومة مشاريع قوانين فعليها أن تقدمها إلى المجلس قبل... أما بهذه الطريقة فهي مخالفة دستورية".

عضو لجنة الإعلام والثقافة رئيس الكتلة البرلمانية للإشتراكي، عيدروس النقيب، قال إن هذه العملية التي تقوم بها الحكومة "ليست أكثر من كونها عرقلة لمشروع علي عشال، والحكومة تمارس دور الضرة التي تنفر من ضرتها". وأوضح أن اللجنة قامت بكل الإجراءات القانونية واستمرت في مناقشة مدة 6 أشهر؛ "لكن هيئة الرئاسة تواطأت مع الحكومة واحتجزت مشروع عشال لديها 3 أشهر". وأضاف: "لماذا لم ترغب الحكومة في إنزال هذا القانون إلا بعد أن رأت القاعة على وشك مناقشة مشروع قانون عشال؟! أين كانت طوال الفترة الماضية؟!". واعترض أن يصنّف المشروع المقدم من الحكومة بأنه قانون الحصول على المعلومات، بل إنه "قانون عقوبات بامتياز".

نبيل باشا، النائب المؤتمري، أطلق عليه التسمية ذاتها: "هذا قانون عقوبات". وهاجم هيئة الرئاسة لانحيازها إلى جانب الحكومة ضد المجلس. وأردف أن التوقيت الذي اختارته الحكومة لإنزال تقريرها "يهدف إلى نسف جهود اللجنة لـ6 أشهر ونسف مشروع قدمه زميل".

جميع النواب بدوا معارضين لمشروع الحكومة، حتى المؤتمريون الذين صوتوا عليه لم يقف أحدٌ منهم للتصدي للهجوم الذي يشنه الأعضاء على المشروع "العقابي" الحكومي، غير نائب واحد هو: أحمد الكحلاني (مؤتمر). إذ قال إن المعارضين لمشروع قانون المعلومات المقدم من الحكومة "يتحسسون من كل ما يأتي من الحكومة ولا أعرف ما السبب!".

الآن كلا المشروعين أحيلا إلى لجنة الإعلام والثقافة، مع أنه يفترض أن يناقش المشروع المقدم من علي عشال، لأن اللجنة أعدت تقريراً بشأنه قبل أن تفكر الحكومة بإنزال مشروعاً بديلاً عنه. القاعة بانتظار مفاجآت تشرف اللجنة.

خبراء

(تتمة الصفحة الأولى)

تسعينيات القرن الماضي، شجع على القيام بمثل تلك العمليات في ظل فراغ أمني على سواحلها.

وعبر الشرعبي عن مخاوفه من استمرار الأساطيل الحربية الأجنبية قرب المياه الإقليمية دون جدوى في مكافحتها للقرصنة، لكون عملية الاستيلاء على السفينة تتم في غضون 15 دقيقة من ركوب القوارب الصغيرة والسريعة للقراصنة وحتى الاستيلاء التام على السفينة المستهدفة، وهو ما اعتبره الشرعبي وقتا لم يسعف السفن في الإبلاغ عن تعرضها للقرصنة، إلى جانب تخوف ملاك تلك السفن من حدوث كارثة بيئة وأعطال في السفن لا تتحملها شركات التأمين، نتيجة تبادل لإطلاق القذائف وتبادل إطلاق النار بين القوات الدولية والقراصنة، الذين يتسلحون في الغالب بقذائف "آر. بي. جي" حسب تعبير الشرعبي في زيارته الأخيرة للصومال.

من جانبه أرجع المقدم في خفر السواحل اليمنية، شجاع علي صالح المهدي، أسباب تزايد عملية القرصنة إلى ازدحام حركة الملاحة الدولية في خليج عدن والفراغ الأمني الناتج عن انهيار الدولة الصومالية.

وأشار المهدي في مداخلاته على أوراق الندوة إلى أن عمليات القرصنة كانت تتم قرب السواحل الصومالية، لكنها ومع تغيير بعض السفن لمسارها قرب السواحل اليمنية فإن العمليات تتم على بعد 2 3- أميال من المياه الإقليمية اليمنية، معتبرا منطقة الشحر حتى شقرة في محافظة أبين من أخطر المناطق التي تتعرض لها السفن.

وعن دور خفر السواحل اليمنية في مكافحة القرصنة قال المهدي إن مصلحة خفر السواحل حديثة الإنشاء (2002) وأنها تفتقر للبنية التحتية تتمثل في المباني الإدارية والزوارق القادرة على تنفيذ دوريات طويلة خارج المياه الإقليمية، وخصوصا السواحل الشرقية ابتداء من شقرة في أبين حتى الحدود العمانية، مشير إلى عدم تواجد مصلحة خفر السواحل اليمنية في هذه المناطق، وإلى امتلاكهم زوارق غير قادرة على تأدية هذه المهمة، وأن أكبر زورق يصل إلى 22 مترا ولا يستطيع تنفيذ مهمة لأسبوعين وهو ما يخلق مشاكل لمطاردة القراصنة حد قوله.

كما أكد وجود قوة بشرية مؤهلة تفتقر إلى تفعيل مراكزها في المناطق سالفة الذكر حد وصفه، مقترحا إيجاد حلول دبلوماسية لترسيخ الوضع الأمني في الصومال وإعادة بناء البحرية الصومالية ومساعدتها في بسط نفوذها على 3000 متر من سواحلها البحرية، إلى جانب توفير الدعم لقوات خفر السواحل اليمنية لكونها في خط المواجهة مع الساحل الصومالية.

وقال الباحث السياسي، محمد الصبري، إن اليمن يجب ألا تكون طرف محايد في مراقبة القرصنة، بكون الأخيرة تهدد استقرار اليمن وينتزع عن الدولة اليمنية السيادة والموارد ويفرض عليها الحصار البحري.

واعتبر الصبري التواجد الأجنبي ظاهرة جديدة في الصراع الدولي، داعيا الحكومة إلى النظر بجدية إلى التقارير الدولية باعتبارها دولة فاشلة بعد الصومال.

كما أشار الصبري إلى أن البعد القومي لقرار مجلس الأمن في أكتوبر الماضي يشير إلى ارتباط القرار بحرب التحرير العربية في اكتوبر1967 ويضع يد إسرائيل في صناعة القرار، مشيرا إلى أن القرصنة تم افتعالها لحرب إقليمية محتملة.

تهانينا

اجمل التهاني والتبريكات للاخ العزيز
سعيد الصوفي
بمناسبة عقد قرانه
ألف مبروك وعقبى للزفاف
المهنئات:
بشرى العنسي، سعادة علاية،
غيداء الصبري، ابتهال الضلعي

●●●

اجمل التهاني والتبريكات نهديها للشابين الخلوقين
عبدالله علي صالح، و صالح علي صالح
بمناسبة الخطوبة وقرب الزفاف الف مبروك.
المهنئون:
عمكم/ ناصر صالح
أخوكم/ عبدالقوي علي صالح
ملاطف عبدالله محمد
وجميع الاهل والاصدقاء

●●●

اجمل التهاني والتبريكات نهديها للمهندس
فؤاد الضبعي بمناسبة المولود الجديد الذي اسماه
«ريدان» جعله الله قرة عين والديه.
المهنئون:
عبدالكريم الشرعبي، محمد الكهالي
اسماعيل وعبداللطيف وهلال الجمرة

●●●

نهنئ ونبارك للاخ العزيز
نبيل علي سعد الشرعبي
بارتزاقه مولودته البكر «روان»
جعلها الله من مواليد السعادة
المهنئ: فهمي الصلوي

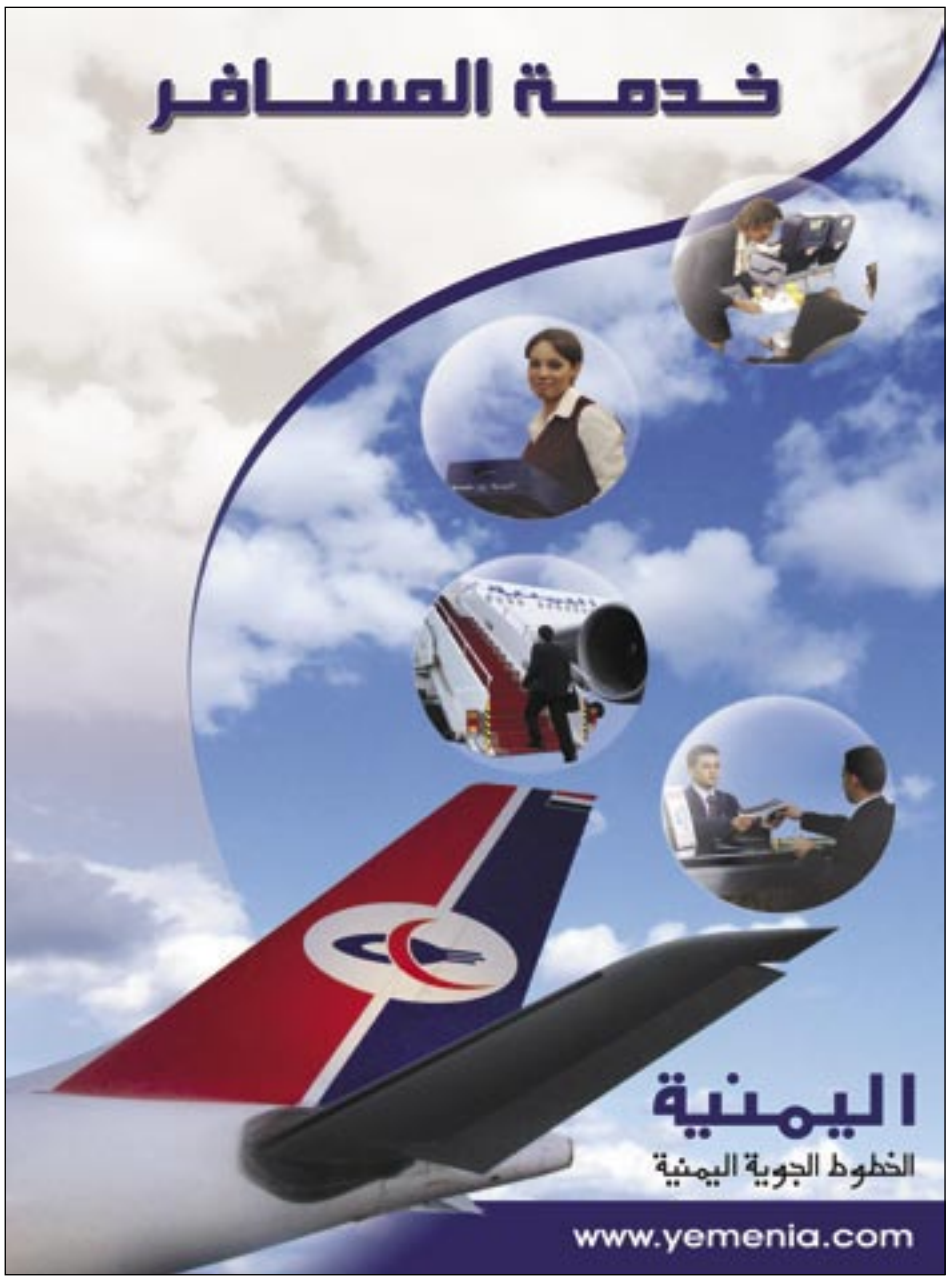

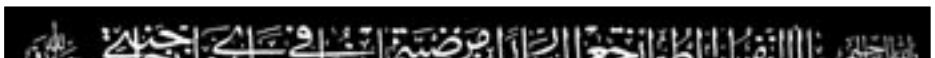

تلقينا ببالغ الألم خبر وفاة الصديق

اللواء طيار صبري طاهر صبري

قائد القاعدة الجوية في الحديدة سابقاً

وبهذا المصاب الجلل نتقدم بخالص العزاء لجميع

أفراد أسرة الفقيد ومحبيه وأصدقائه

داعين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ومغفرته

الأسيفون:

العميد جوي/ عبدالعزيز سلطان المذحجي
العميد جوي/ سفيان عبدالرحمن رفيد

أصدق التعازي والمواساة للاخوة الأعزاء

محمد وعبدالله وعلي
وطارق عبدالباقي الحريبي

وكافة أفراد الأسرة الكريمة

بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى والدهم

عبدالباقي الحريبي

داعين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع الرحمة وأن يسكنه الجنة

الأسيفون:

المهندس/ فيصل سيف، سلطان بشر
طارق عبدالله ثابت، صدام محمد عبيد

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة

الناشر رئيس التحرير
سامي غالب

سكرتير التحرير
بشير السيد

صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242

اعتقالات ومحاكمات، وتعديلات قانونية وخطاب رسمي للتخوين

2008.. عام ضد الصحافة (2-2)

■ **وضاح المقطري**

تشعر السلطات بالخوف والوجل أمام حرية التعبير. ومن هذا الخوف تبدأ حملاتها ضد المعارضين، باعتبارهم خونة وعملاء وحاقدين، حتى أصبح من المعتاد تماما أن تبدأ حملات التحريض من خطاب رئاسي، ولا تنتهي إلا بممارسات قمعية أو إصدار تعميمات ضبطية، بل وقوانين مقيدة لحرية الرأي والتعبير.

ثمة شعور حقيقي ومختلف يطرأ على البال عند الحديث عن حرية التعبير، والرغبة في المزيد منها، خصوصا في ظل أجواء مشحونة بالتوتر والقلق. وثمة شعور آخر بالفزع، موارٍ، يتسم بالخوف من حرية التعبير التي تأتي لتنقض الإحساس بالأمان، والرغبة بالبقاء على كراسي الحكم أكبر مسافة زمنية ممكنة.

فعندما شعرت السلطات بالعجز أمام حركة الاحتجاجات المدنية السلمية في المحافظات الجنوبية أنتجت مشروع قانون حماية الوحدة، أو حماية الثوابت الوطنية، الذي جاء في مواد قليلة بصياغة ركيكة ومطاطة، ولغة استعلائية وإقصائية، متضمنا تجريما تاما لحرية التعبير والرأي، وحرمت على كافة فئات الناس الكثير من التصرفات العادية واليومية. بيد أن موجة الحراك السلمي كانت قد سبقت الذهنية البوليسية، ورفعت سقف مطالبها حداً لم يعد معه ممكنا الحديث عن تمرير القانون المزعوم، وانتهى العام 2007، وقد مات مشروع القانون أو كاد، فلجأت تلك الذهنية إلى خيار آخر، وتقدمت خلال العام إلى مجلس النواب بطلب إقرار تعديلاتها المقترحة على قانون الجرائم والعقوبات، ووضعت في تلك التعديلات الفخاخ والشراك نفسها التي فشلت في نصبها عبر قانون حماية الوحدة الذي حمل في طيات مواده القليلة الكثير من المفاهيم المطاطة ليجرم عشرات الأفعال التي تنص المواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان ومبادئ حرية الرأي والتعبير والدستور اليمني على كفالتها وحمايتها. ويبدو أن السلطات لم تكتف بذلك، فقد أنجزت مشروعا جديدا أسمته "قانون المعلومات" جاء هو الآخر طلبات ضمن سياق قمعي عنيف، واستهدف كافة مظاهر وأشكال التعبير عن الرأي، وصادر حرية وحق الحصول على المعلومات.

لم تراع التعديلات التي أوردتها الحكومة في قانون العقوبات، كون رئيس الجمهورية موظفا عاما له تأثير مباشر على حياة العامة، بل ويتدخل في شؤونهم ويتخذ قرارات، أو يأتي بأوامر تلقي عليهم أعباء أو تسبب لهم مشاكل، وبالتالي يكون من حق المواطنين نقده ومناقشة قراراته وتصرفاته، وإبداء الرأي حولها، بل والسخرية منها طالما أن حرية الرأي والتعبير تقتضي ذلك، وهو ما كفلته مواثيق حقوق الإنسان الدولية والعالمية، وما نصت عليه المادة 19 في كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية.

وزادت التعديلات على قانون العقوبات أن أعطت لجنة شؤون الأحزاب سلطة قضائية، فجعلت منها خصماً وحكماً، ومنحتها حق عقاب الأحزاب، وهي سلطات لا يمكن أن يتم تخويلها سوى للقضاء الذي يقر تلك العقوبات.

ويعد الصحفيون والكتاب أكثر الفئات استهدافا بالتعديلات القانونية التي تتمنى الحكومة لو تمكنت من تسليطها سيفا على رقابهم. فالصحفيون هم المعنيون أولا بحرية الرأي والتعبير، وهم أكثر المحتاجين لها، كون أعمالهم ومهنهم تقتضي ذلك وبشكل يومي، وبالتالي فإن تجريم التعرض لرئيس الجمهورية، لن يكون موجها إلا إليهم أولا وقبل الآخرين، وسيساقون تباعا إلى المحاكم بمجرد الإشارة إلى قرارات أو تصرفات رئيس الجمهورية إذا ما تم إقرار تلك التعديلات التي تفرغ الدستور من مضمونه وتحوله إلى سلاح بيد السلطات لقمع الخصوم السياسيين.

تشبه تعديلات الحكومة على قانون العقوبات الحيلة، وتقوم بتضخيم العقوبات ضد السياسيين والصحفيين، ولم يكن في التعديلات ذكر ولو يسير لتعديلات تخص الجانب الجنائي، وهو ما يشير إلى أنها كانت صياغة إقصائية تستهدف إبعاد الجميع عن حقهم في صناعة وصياغة القرارات المتعلقة بحياتهم العامة، وإتاحة المزيد من الفرصة للاستفراد بتلك القرارت بعيدا عن سلطة الرقابة الشعبية والإعلامية بالذات، وتحويل الصحافة والإعلام من سلطة رابعة إلى مجرد تابع ومؤيد. ويكفي هنا أن نشير إلى أن المادة 126/ عقوبات تقرر الإعدام لصدور منشور لا يتوفر على الدقة اللازمة، وتقضي المادة 101 بصلاحيات مطلقة للقاضي لتقرير عقوبة تكميلية في منع الصحافي من أن يكون محرراً أو ناشراً.

ثمة أكثر من عشر مواد يتضمنها قانون العقوبات في فرع "جرائم العلنية والنشر"، تقضي بأغلظ العقوبات وأشدها على حرية الصحافة، وتتراوح بين الإعدام والحبس والغرامة، حتى تجاه الخطأ المهني غير المقصود، وحولت الأداء المهني إلى عمل غير مشروع من خلال سحب مجموعة تلك العقوبات على كل من نشر علانية ما يسيء أو يهين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء والمسؤولين المحليين، أو من كل معلومات تتعلق بالمسؤولين. وهي عقوبات لا تنحصر فقط بمن نَشر، بل تشمل أيضا من قدّم تلك المعلومات.

الحراك الجنوبي.. حرية التعبير على صفيح ساخن

شهد العام الماضي رقما قياسيا في الانتهاكات والاعتقالات بسبب حرية التعبير والتجمع السلمي. وعند بداية الثلث الثاني منه أصيبت الأجواء العامة بحالة طوارئ غير معلنة في المحافظات الجنوبية، وامتلأت السجون بالمعتقلين خلال أيام، وقدم العشرات منهم للمحاكمات، وكان ضمن هؤلاء كتاب وصحفيون.

فبسبب كتاباتهما المؤيدة لحق التجمع السلمي، ومطالب الحراك الجنوبي اعتقل كل من أحمد القمع وعباس العسل، في 4/23، في مركزي محافظة أبين. وخلال الأسابيع والأشهر اللاحقة تم محاكمتهما والإساءة إليهما بأشكال مختلفة، لم تحد منها تبرئتهما من قبل المحكمة من التهم المنسوبة إليهما، إذا استمر اعتقالهما وقدما للمحاكمة مرة أخرى بتهم لا تختلف عن التهم السابقة، ولم يتم الإفراج عنهما سوى في الـ17 من أغسطس بعد اتفاق بين رئيس الجمهورية وقيادات أحزاب المشترك بالإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين.

التهم نفسها، وإن بصيغ وعبارات مختلفة، طالت كُتّاباً وصحفيين آخرين وتمت محاكمتهم على ذمتها. وكان علي هيثم الغريب، وأحمد عمر بن فريد، ضمن اثنا عشر معتقلا تعرضوا للإخفاء القسري نهاية مارس، لأكثر من أسبوعين، بعد اختطافهم من منازلهم وأماكن عملهم أو تواجدهم في محافظة عدن، وظهروا في زنازن الأمن السياسي بصنعاء، قبل أن يقدموا للمحاكمة الاستثنائية أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في قضايا أمن الدولة بصنعاء. واعتقل وليد عبدالواحد المرادي بالنيابة عن والده الذي لجأ إلى مقر اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي بصنعاء، وظل محاصرا فيها حتى صدور العفو الرئاسي عن المعتقلين، وتنفيذه في نهاية سبتمبر.

وبحسب المرصد اليمني لحقوق الإنسان فقد وضع المعتقلون في أقبية انفرادية تحت الأرض، ومنعت عنهم الزيارة، وتمت ممارسة التعذيب النفسي والجسدي ضدهم، وكانت السلطات القضائية قامت بمعاملة استثنائية للمعتقلين وهيئة الدفاع

عنهم، فمنعت زيارتهم أو الحصول على نسخ من ملفاتهم.

الحراك الجنوبي دفع السلطات الأمنية والرسمية عموما لممارسات قمعية واسعة استهدفت منع الصحفيين من تغطية الفعاليات ورصدها، فشهدت المحافظات الجنوبية حالات اعتقال واختطاف وتهديدات واسعة، فتعرضت الصحفية توكل عبدالسلام كرمان، رئيسة منظمة "صحفيات بلا قيود"، للتهديد بالقتل والتصفية لها ولأطفالها عبر اتصال هاتفي من رقم معروف لم تحرك أجهزة الأمن إزاءه شيئا. وكانت التهديدات تضمنت إشارة إلى مشاركتها في فعاليات الحراك السلمي، وتأييدها لها.

وتم الحكم على الصحفية فائقة السيد بمليون ريال غرامة، والسجن خمسة أشهر، من قبل محكمة التواهي بعدن، وذلك على خلفية قضية رفعتها على مجلس محافظة عدن لاعتدائهم عليها بالضرب أثناء تغطيتها الصحفية لأعمال إحدى جلسات المجلس في نوفمبر 2007.

القسط الأوفر لصالح "الأيام"

نالت صحيفة "الأيام" قسطا كبيرا من الانتهاكات الموجهة. وتنوعت تلك الانتهاكات من منع مراسليها من العمل، وتهديدهم، واعتقالهم والاعتداء عليهم، وحتى تقديم الصحيفة نفسها للمحاكمة.

وبسبب تغطيته فعاليات الحراك في محافظة لحج تم تهديد أنيس منصور بالتصفية الجسدية من قبل أفراد تابعين للأمن، واعتقل محمد الحميدى في الضالع وصودرت كاميرته من قبل الأمن للسبب نفسه، وقامت مديرية أمن ردفان بالتحقيق مع غازي محسن العلوي في المديرية، ومن ثم اعتقاله للأسباب نفسها، والثلاثة مراسلون للصحيفة في تلك المناطق.

كما اعتدى أمن مديرية حبان بشبوة على مراسل الصحيفة هناك قبل أن يقوموا باعتقاله بسبب تصويره لفعالية سلمية.

وفيما تعرض مراسلو "الأيام" في عدد من المحافظات الشمالية، منها أمانة العاصمة والحديدة وعمران والحديدة والتربة – تعز، لانتهاكات مختلفة، تعرض رئيس تحريرها، هشام محمد باشراحيل، للتهديد برسائل sms تتهمه بالانفصالية والتحريض على أمن ووحدة الوطن، منتصف شهر أكتوبر. وقبل ذلك بأشهر، وتحديدا في 2/12، جرت محاولة اقتحام مسلحة لمنزل باشراحيل ومقر الصحيفة في صنعاء، من قبل مجموعة مسلحة تدعي امتلاك العقار، ونتج عن ذلك سقوط قتيل من المهاجمين.

وفي الثاني من نوفمبر قام أفراد نقطة أمنية في محافظة حجة باختطاف عبدالحافظ معجب، مراسل الصحيفة في عمران، والاعتداء عليه ومصادرة كتبه وكاميرته وهاتفه النقال وأشياء أخرى كانت بحوزته، على ذمة تسبب الصحيفة في نقل قائد النقطة الأمنية من الضالع إلى حجة.

وقام قائد النقطة بتوجيه السباب والشتائم للصحيفة ومراسلها واتهامها بالعمالة والخيانة ودعم الانفصال، وتهم أخلاقية أخرى. وتقوم أجهزة حكومية عدة حاليا بملاحقة الصحيفة على ذمة قضايا نشر مختلفة.

وتعد صحيفة "الأيام" عرضة دائمة للانتهاكات والتحريض من قبل الأجهزة الأمنية وغيرها، وتصل الانتهاكات إلى درجة احتجازها في الطرق العامة ومنعها من الوصول إلى نقاط البيع، بالإضافة إلى أن التحريض الرسمي عليها يشتد بين حين وآخر، وذلك كله عائد إلى سعة انتشارها، وقدرتها على تغطية غالبية الفعاليات الاحتجاجية في مختلف مناطق البلاد، وهما الأمران اللذان يجعلانها تنافس الصحف الرسمية التي تنقل عادة وجهة نظر السلطات، وتعزيز خطابها الأحادي الذي يقصي الخطابات الأخرى، بل ويعمل على تخوينها وإقصائها والانتقاص منها.

الخطاب الرسمي.. تخوين وتهديد

بداية شهر يوليو تم اعتقال صبري بن مخاشن أثناء تقصيه عن اعتقال الطلاب الذين اتهموا بتسريب الامتحانات.

وكان بن مخاشن منع من تصوير جموع الأهالي المنتظرين أمام قسم شرطة عبود في المكلا، وتم اعتقاله بعد ذلك عندما كان متوجها إلى بيته من قبل طقم عسكري يضم 8 جنود قاموا بالقبض عليه دون مبرر قانوني وإيداعه السجن المركزي وأخذ كاميرته.

وأصيب بن مخاشن بجرح في رجله اليمنى بسبب طلقة نارية استغرق علاجه منها في مستشفى ابن سيناء بالمكلا وقتا طويلا.

وتعرضت صحيفة "المحرر" وموقعها لعدة انتهاكات، منها اقتحام مقرها، وحجب الموقع واختراقه عدة مرات، وجميع تلك الانتهاكات جاءت بسبب تغطية الصحيفة وموقعها لقضايا الحراك الجنوبي.

غالبا ما تقوم أجهزة الأمن بالاعتداء على الصحفيين، أما الإجراءات اللاحقة للاعتداء فتكون بعد ذلك بحسب رغبتها، وليس لأية اعتبارات أخرى، فالأهم أولا إيذاء الجسد والكرامة، تشهد على ذلك غالبية حالات الانتهاكات التي قامت بها أجهزة الأمن، ومن ذلك الاعتداء على أحمد حرمل مراسل صحيفة "الثوري" قبل اعتقاله في 4/3 في محافظة الضالع أثناء قيامه بعمله الصحفي هناك. وقبل ذلك بيومين تم اختطاف الكاتب الصحفي صالح سعيد وبران فى الساعة الثانية بعد منتصف الليل.

عدا كل ذلك فإن الخطاب الرسمي ينتهك حرية الإعلام والصحافة بشكل شبه يومي. ومن خلال وسائل الإعلام الرسمية يتم تهديد الصحفيين والناشطين يوميا بالويل والثبور. ولا يقتصر استخدام ذلك الخطاب التحريضي على تلك الوسائل فحسب، بل إنه نهج دائم لكبار المسؤولين.

وكان وزير الإعلام بدأ عام 2008 بخطاب تحريضي عنيف، وتهم جاهزة وزعها على الصحفيين، بالعمل على تمزيق البلد، ونشر الفتن، واستهداف الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي، والإساءة إلى العادات والتقاليد، والعمالة والارتزاق.

وهدد الوزير في منتصف يناير 2008 بعدم السكوت على أصحاب الأجندة الخاصة، وهي التهديدات الدائمة التي تنتهجها السلطة ومسؤوليها ضد الإعلاميين والناشطين عند أي أزمات سياسية واجتماعية تشهدها البلد.

مواجهة مع القضاء

في 2008/7/29، وخلال مؤتمر صحفي لهيئة الدفاع عن قادة الحراك الجنوبي، اتهم رئيس المرصد اليمني لحقوق الإنسان، محمد المخلافي، القضاء بالتحول إلى خصم للصحافة والصحفيين، وذلك بمنعهم من حضور جلسات المحاكامات العلنية، وتبني السلطة القضائية رفع دعاوى قضائية ضد الصحافة والصحفيين.

جاء ذلك على خلفية المعاملة التي لاقاها عدد من الكتاب والصحفيين من قبل المحاكم. وكانت أجهزة الأمن والنيابة في حينه أكملت حياكة تهمة مفبركة على مقاس عبدالكريم الخيواني، وانتهت بالحكم عليه بالسجن ست سنوات، وزادت على ذلك تزوير الحكم ليكون مشمولا بالنفاذ المعجل رغم أنه لم يشمل هذا النفاذ أثناء النطق به.

بُعيد صدور الحكم ضد الخيواني تم استدعاء رئيس تحرير "الثوري" أبوبكر باذيب، والصحفي فتحي أبوالنصر، من قبل نيابة الصحافة والمطبوعات في أمانة العاصمة بناء على على شكوى رفعها مجلس القضاء الأعلى ضد الصحفي والصحيفة لنشرها مقالا لفتحي أبوالنصر ينتقد طريقة عمل القضاء.

بتلك الشكوى تم إعلان القضاء وأجهزته خصما لحرية التعبير، فمضمون الشكوى كان يعني تقديس القضاء، ووضعه في مكانة أعلى من المساءلة، رغم أن القضاء يفترض به أن يكون عرضة للتقييم والنقد من كافة الناس، بحكم مساسه بحياتهم بشكل مباشر وخطير، وما يترتب على أدائه من تغيير لحالة المجتمع وقيمه.

يكفل الدستور اليمني حق التعبير عن الرأي، ويقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يلتزم الدستور –في المادة 6 منه– بما جاء فيه. إلا أن حالة حق التعبير عن الرأي وحرية الإعلام في اليمن تشهد تراجعا مخيفا، عاما إثر عام. ففيما تحتكر السلطات وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، فإنها تحاصر وسائل الإعلام المقروءة، وتحتجز أكثر من ستين ترخيصا لإصدار الصحف والمجلات. وبرغم قيام عدد من أصحاب هذه الصحف برفع دعوى قضائية ضد وزارة الإعلام؛ إلا أن ذلك لم يغير شيئا، فقد انتصر القضاء لصالح مصادرة حرية الرأي والتعبير.

كانت وزارة الإعلام منعت دخول العدد الأول من مجلة "أبواب" بسبب صورة لرئيس الجمهورية على غلافها لم تُرُق لمندوبي أمن مطار صنعاء. وبرغم تغيير الغلاف وإعادة طباعة المجلة من جديد في دبي، إلا أن أجهزة الأمن منعت دخول المجلة للمرة الثانية، ولم تسمح لها بالدخول سوى بعد وقت ووساطات.

رصدت منظمة "صحفيات بلا قيود" أكثر من مائة وثلاثين حالة انتهاك لحرية الصحافة والإعلام عام 2008. ويقول رئيس مركز التأهيل وحماية الحريات الصحفية، محمد صادق العديني، إن مركزه رصد مئات الانتهاكات خلال العام الماضي، وسيقدم تقريره الرصدي خلال الأشهر المقبلة. فيما تحدث تقرير للمرصد اليمني لحقوق الإنسان عن حق التجمع السلمي للعام 2008 عن مئات الانتهاكات ضد حرية التعبير. ويتضمن مشروع تقريره السنوي الرابع رصدا ميدانيا لتلك الحالات.

حنايا

هدى العطاس
hudaalattas@yahoo.com

جنحت الدولة مؤخرا إلى سن قانون تداول المعلومات كما تدعي، أو قانون حظر المعلومات كما يرى المستهدفون. غير أن الموضوع برمته يتبدى كنكته بايخة، فضلا عن أنه موضوع لا نحتاج فيه إلى قانون يحظره أو يشيعه. وإذا احتكمنا إلى أصول اللغة ومعانيها ومقارباتها الواقعية، فأولا: المعلومة جاءت لفظا من العلم بالشيء مقابل الجهل به، ثانيا: إن المقاربات الواقعية للغة تقول: وعطفا عليه إننا لم نزل بلدا يحبو في هذا الشأن، وإننا في الواقع بلد جاهل مُجهَّل، ثالثا: حينما نتحدث عن المعلومة فإنه يعني بها في مفهومها الأشمل وليس مفهومها الضيق، كما حصره القانون أعلاه قصدا واعتسافا. وخلاصة ما سلف، وحتى نتلافى التهور الدعي، فإننا نتموقع في ذيل قائمة البلدان المعلوماتية (طبعا هذا تفاؤل مبالغ فيه من قبلي)، ففي الحقيقة أنه ليس لنا موقع في الفضاء المعلوماتي كبلد منتج للمعلومة ويملك قنوات لتدفقها وآليات تسهل الحصول عليها وأدوات علمية للتحقق من صحتها ومصداقيتها، وحق المواطنين في امتلاكها، أفرادا وجماعات ومؤسسات. وكما هو معروف فإن المعلومة في مفهومها الشائع: هي تلك المعلومات والاخباريات والرسائل التي يحصل عليها أو توجه عنوة، حول شامل منظومة البناء المجتمعي: في السياسة، في الاقتصاد، في الصحة، في القوانين والحقوق، في التعليم، في الثقافة، في الدين... الخ. وبقراءة متأنية أو سريعة للواقع، في الحالتين لن تختلف النتيجة، التي ستؤكد أننا مجتمع تغيب عنه المعلومة، ويعيش في جهل مطبق، وإذا حصل على معلومة فإنها في الغالب معلومات مغلوطة ومموهة ومتناقضة ومشوشة أكثر مما تعينه على المعرفة. وكذلك فإن تدفق المعلومة لا يتم عبر قنوات موثوقة أو تتمتع بالمصداقية والعلمية، وتبنى في الأعم، أو مثالا، كما هو شائع في تداول المعلومة السياسية، على التسريب. وفي ضفة المواجهة تقع قنوات توصيل المعلومة، كالصحافة والإعلام ومؤسسات الرأي ومراكز البحوث والدراسات، وتتخبط في المجهول، ومضطرة أحيانا على أن تذهب في بناء اخباریاتها ومعلوماتها على الشائعات والاستقراء الانطباعي والشخصي. والنتيجة أن المجتمع يعيش في عماء شديد، يتمثل أحد أسبابه في أن الناس ليست لديها ثقافة معلوماتية لا تحصل على معلومات صحيحة ولا تمتلك سبلا إليها. ومثالا على ذلك أن أكثر التقارير الدولية حول اليمن تشير إلى انعدام أو ندرة وجود معلومات حول الموضوعات التي ترصدها وتقوم بدراستها وبحثها. وهناك بعض الموضوعات مثل سر الروح التي لا يعلم عنها إلا الله، كمعلوماتنا عن ثرواتنا المعدنية النفط والغاز، التي لا يعلم المواطن عن حقيقتها أي شيء. ولا يستطيع أن يدلي برأيه حولها إذا سئل. وبالنتيجة فإن سن قانون للمعلومة حظرا أو تداولا، يصنف ضمن شطحات القفز على الواقع، حيث وأننا بدءا نحتاج إلى خلق فضاء معلوماتي، وحاضنة صحية للمعلومة وبيئة اجتماعية تعي تلقيها، وزخم تدفقي لا يصادرها أو يحجبها، ومن ثم يفرز الواقع تقنينها من عدمه، بينما نظامنا الرشيد يسارع لتقنين المجهول استباقا لدرء المعلوم... وحديثنا ممتد.

رحلة البحث عن منظمة التجارة العالمية..

الدكتور حمود النجار - رئيس مكتب الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية:

نملك رؤية استراتيجية، ونسعى للوصول للانضمام بما يتناسب واحتياجات اليمن التجارية والمالية والتنموية

● النجار

رحلة اليمن للوصول إلى منظمة التجارة العالمية ماتزال شاقة، ومازال الكثير من الصعوبات تواجهها، فمفاوضات الانضمام قد استهلكت وقتاً كبيراً بين أخذ ورد وأسئلة متعددة وإجابات ناقصة. فمنذ صدور قرار الحكومة في فبراير 1998 بتشكيل لجنة لدراسة انضمام اليمن إلى المنظمة العالمية والرؤية غير واضحة.

أسئلة يطرحها الكثيرون: هل اليمن ستستفيد من الانضمام لهذا المنظمة؟ هل هي مؤهلة للالتزام بقوانينها التي لا تعترف بأسواق واقتصاديات ضعيفة؟ هل هي جاهزة للمنافسة القادمة التي يحدد ملامحها الأقوياء؟... أسئلة متعددة ردودها متناثرة بين سطور المراحل التي قطعتها اليمن ببطء؛ 12 عاما من المفاوضات، الطرف الأضعف فيه هو اليمن.

هذا الأسبوع اجتمعت الدول العربية التي مازالت تسعى للانضمام في صنعاء برعاية جامعة الدول العربية حيث استعرضت جهودها لعلها تحظى بشفقة الكبار بالدخول.

عن رحلة اليمن خلال 12 عاماً من التفاوض كان لنا هذا اللقاء الذي أجراه الزميل ياسر المياسي مع رئيس مكتب الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية، الدكتور حمود النجار، الذي يبدو دائماً متفائلاً بالانضمام.

■ متى بدأ التنسيق لانضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية؟

– التنسيق للانضمام بدأ مبكراً عندما بدأت الحكومة عملية الإصلاحات الاقتصادية عام 1995 وتبلورت الفكرة في فبراير 1998 بصدور قرار الحكومة بتشكيل لجنة من ممثلي عدد من الوزارات لدراسة وتحديد خطوات عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتم إنشاء مكتب الاتصال والتنسيق مع المنظمة، وفي العام نفسه قدمت الحكومة لأول مرة برنامجها إلى مجلس النواب متضمنا الأهداف من الانضمام.

وتوالت خطوات المفاوضات، حيث تقدمت اليمن عام 1999 بطلب الانضمام للمنظمة كعضو مراقب وتم لها ذلك. وفي عام 2000 تقدمت بطلب نيل العضوية وتم قبول ذلك، حيث تم تشكيل فريق من المنظمة لترتيب الإجراءات والخطوات التي على اليمن اتباعها. وكان المطلب الأول للانضمام هو إعداد مذكرة السياسات التجارية وتم قبولها. وبدأت بعض الدول المؤثرة في المنظمة بتوجيه الأسئلة وتمثلت بـ167 سؤالاً، قامت بلادنا بالرد عليها وإرسالها عام 2004، وبذلك توافرت الشروط الأولية لبدء خطوات الانضمام.

■ لماذا تأخرت الإجابة على تلك الاستفسارات؟

– الإجابة عن 167 سؤالاً علمياً ليس بالأمر السهل، فقد حاولنا أن تكون إجاباتنا ناجحة ومفيدة حتى نبدأ خطوات صحيحة نحو الانضمام، وهو ما تم، فبعد تقديم تلك الإجابات توفرت الشروط الأولية لعقد اجتماع ما يسمى بـ"فريق العمل" بالمفاوض اليمني في منظمة التجارة العالمية، والذي تم في نوفمبر 2004، وكان بمثابة تدشين مفاوضات الانضمام للمنظمة على مستوى متعدد الأطراف. وخلال هذا الاجتماع تم إعلان قبول الدفعة الأولى من الردود بصفة مؤكدة، وتلقى الوفد اليمني عدداً جديداً من الأسئلة والمتطلبات التي يتوجب على بلادنا الإجابة عليها.

■ هل يعني ذلك أنكم أخفقتم في الإجابات على الأسئلة السابقة؟

– الأسئلة الجديدة لا تعني أننا أخفقنا في الإجابة على الأسئلة السابقة، بل دائما ما تثار قضايا وأسئلة للبحث عن الإجابات الأكثر تفصيلاً لخطوة متقدمة في مسار التفاوض، فبجانب الإجابة على هذه الاستفسارات تم إعداد العرض السلعي والخدمي وإعداد خطة للتعديلات القانونية المتعلقة بالتجارة والتي شملت قوانين الملكية الفكرية وتمت الإجابة في اجتماع فريق العمل الدولي وبالتحديد في عام 2005. كما تم اجتماع فريق العمل الخدمي والسلعي الأول، بالإضافة إلى تقديم عدد من الوثائق الأخرى والإجابات على الاستفسارات الجديدة، ونتج عن ذلك ما يسمى بـ"ملخص الحقائق". وتلقت اليمن خلال هذا الاجتماع عددا من الأسئلة الأكثر دقة وتفصيلا، وهذا يعني أن هناك مرحلة متقدمة من المفاوضات. وتوالت المفاوضات المتعددة والجماعية، وشهد عاما 2006 و2007 الاجتماعين الثالث والرابع لفريق العمل الخاص بانضمام اليمن للمنظمة، حيث تم مناقشة عدد من الوثائق والإجابة على الأسئلة الجديدة. كما عقدت مفاوضات ثنائية بين بلادنا والشركاء الرئيسيين في المنظمة.

■ ما أبرز جولات المفاوضات خلال 2008؟

– انعقاد جولة المفاوضات الخامسة المتعددة الأطراف بين اليمن ومنظمة التجارة العالمية، وكذا عقد المفاوضات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعقد المفاوضات الثنائية مع الاتحاد الأوروبي.

وتم إرسال مجموعة جديدة من الوثائق إلى سكرتارية المنظمة، تتضمن: الردود على أسئلة أعضاء المنظمة أثناء وبعد عقد الاجتماع الرابع لفريق العمل، مجموعة جديدة من التشريعات النافذة وتعديل بعض التشريعات وسن تشريعات جديدة، قائمة السلع الممنوع استيرادها المراجعة الثانية، مراجعة تعديل قانون الأسماء التجارية، مشروع قانون النماذج الصناعية، مشروع قانون حماية الإنتاج الوطني، وتقديم ملاحظات حول ما يتعارض منها مع اتفاقيات المنظمة.

كما تم عقد ورشة عمل حول التقييم الوطني الذاتي للاحتياجات والأولويات في مجال تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية.

■ خلال رحلة التفاوض، هل كان لديكم رؤية استراتيجية؟

– نعم، نملك رؤية استراتيجية، حيث تسعى بلادنا من خلال التفاوض إلى الوصول إلى شروط الانضمام التي تتناسب واحتياجاتها التجارية والمالية والتنموية، بما من شأنه حماية مصالح اليمن الاقتصادية والتجارية طويلة المدى كدولة أقل نموا، وتنطلق تلك الاستراتيجية من ظروف واحتياجات اليمن. ولتحقيق النتائج المرجوة يتطلب العمل تضافر جهود الجميع، بما فيهم القطاع الخاص. وبفضل التفاوض على هذه الاستراتيجية فقد قطعت اليمن شوطاً كبيراً في التفاوض. وهناك بعض الصعوبات والمعوقات لكن بالجهد والعمل سنتغلب عليها.

■ هل من مميزات واستثناءات للدول النامية يمكن استغلالها؟

– صدر قرار من المنظمة حوى عددا من الإرشادات، داعياً أعضاء المنظمة لأخذ ظروف واحتياجات الدول الأقل نمواً في إطار المفاوضات، وبالتالي سيسعى المفاوض اليمني للاستفادة من تلك الاستثناءات والفرص التي نستطيع أن نستفيد منها، مثل القرار الذي ينص على السماح للدول الأقل نمواً بدخول أسواق الدول المتقدمة بدون تعريفات جمركية.

■ الانضمام، ماذا سيمنح اليمن؟

– الانضمام سيمنح اليمن شهادة براءة، وبموجبها سوف يأتي الكثير من المستثمرين للاستثمار في اليمن. وكما تعرف فالمستثمر يكون أول سؤال له: هل الدولة عضو في منظمة التجارة العالمية أم ليست عضواً؟ لذلك فإن الانضمام يعني خلق مناخ قوانينه متوافقة مع معظم قوانين دول العالم.

كما أن الانضمام أصبح أمراً هاماً، فلا تستطيع بلادنا البقاء خارج هذا الإطار الذي أصبح يشرف على التجارة العالمية.

■ المؤشرات تقول إن اليمن غير مستعدة للانضمام، لماذا كل هذا الإصرار؟

– العالم كله متجه نحو النظام التجاري متعدد الأطراف، حيث استطاعت دول كثيرة أن تستفيد من هذا النظام، وبالذات دول جنوب شرق آسيا، واليمن كدولة وفي موقع استراتيجي هام لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم الذي يُحكم اليوم بهذا النظام تحت مظلة منظمة التجارة العالمية وتحكمه أكثر من 20 اتفاقية ويتحكم في ما يقارب 97% من التبادل التجاري الدولي، فهل تريد اليمن أن تكون بعيدة عن العالم؟! ونحن في اليمن منفتحون ليس على النظام التجاري بل على التعاون الإقليمي بكل أشكاله.

■ الاقتصاد اليمني، هل يستطيع المنافسة والالتزام بشروط واتفاقيات المنظمة؟

– اقتصاد اليمن لا يختلف كثيراً عن اقتصاديات الدول الأعضاء الأقل نمواً، بل إن بعضها يقل قدرة وإمكانيات عن اقتصاد بلادنا، لذلك سوف تنجح اليمن في الاندماج في الاقتصاد العالمي، وأحب أن أؤكد أن المنافسة مع الخارج في ظل النظام العالمي أفضل من المنافسة بدونه.

صحيح أن قاعدتنا الزراعية والصناعية ليست بتلك الدرجة التي تؤهلها للمنافسة، ولكن لنبدأ العمل ونسعى لحل مشاكلنا بتضافر الجهود.

■ ماذا يحتاج اليمن للدخول في المنافسة؟

– دخول المنافسة يحتاج برنامجاً لتطوير الصناعة المحلية والمنتجات بحيث تكون مقبولة عالمياً. ونحن في وزارة الصناعة والتجارة لدينا برنامج ومشاريع طموحة لتطوير الصناعات، وهذه المشاريع تشجع القطاع الخاص وتدعمه بحيث يخرج بصناعة ومنتجات عالية الجودة تستطيع أن تنافس صناعات الدول الأعضاء الأخرى، فالقطاع الخاص هو المحور الرئيسي لتطوير القطاع الصناعي.

■ القطاع الخاص أين يقع من خارطة التفاوض؟

– عملية التفاوض للانضمام تتم عن طريق الحكومة، وبالتالي فإن دور القطاع الخاص هو دور مساند للمفاوض الحكومي الذي يعمل على المحافظة على مصالح القطاع الخاص كاحد القطاعات الهامة، وليس هنالك استبعاد له، بل إن الحكومة تسعى دائماً لإشراكه بصورة أكثر فعالية، فلا يعني الانفتاح على العالم عدم تشجيعه، على العكس تماما، لن يكون القطاع الخاص المحلي ناجحاً إلا إذا كانت هناك منافسة له. على سبيل المثال: لدينا من القطاع الخاص من يستثمر في دول كثيرة خارج اليمن، فلماذا لا نكون نحن في اليمن مؤهلين بأن يكون القطاع الخاص المحلي أولاً قبل الأجنبي هو المستثمر؟! وهذا يندرج تماما ويتفق مع الخطوات التي نتبعها من أجل الانضمام.

■ هل أخذتم تخوفه بعين الاعتبار؟

– في بعض الأحيان قد يكون للقطاع الخاص ما يبرر خوفه، لكن إذا ما نظرنا إلى وضع السوق المحلية حالياً فإن الرؤية ستختلف كثيراً، فالواقع أن اليمن تستورد أكثر من 95% من احتياجاتها السلعية، لذا فإن الانفتاح على العالم الخارجي لن يغير شيئاً. ونؤكد أن اليمن منذ 1995 أصبحت سوقاً مفتوحة ويجب على القطاع الخاص أن يتذكر أن عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ستتيح له فرصة كبيرة للوصول إلى أسواق الدول الأعضاء بمعاملة خاصة وتفضيلية باعتبارها دولة أقل نموا.

■ اليمن تستورد أكثر من 95 % من احتياجاته السلعية والانفتاح على العالم لن يغير شيئاً

■ الانضمام سيمنح اليمن شهادة براءة بموجبها سيأتي المستثمرون للاستثمار فيها

معلومات عن منظمة التجارة العالمية

أنشئت منظمة التجارة العالمية في 1995، وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً، حيث أنها خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وبالرغم من أن المنظمة مازالت حديثة، فإن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت "الجات" قد بلغ عمره خمسين عاماً، واحتفل النظام باليوبيل الذهبي في جنيف في 19 مايو 1998 بحضور العديد من رؤساء الدول وقادة الحكومات.

■ **الاختصاصات:** الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسة وبصورة متوقعة وبحرية.

■ **الهيكل:** تشمل عضوية منظمة التجارة العالمية أكثر من 140 عضوا يمثلون أكثر من 90% من التجارة العالمية. كما أن 30 آخرين يتفاوضون بخصوص العضوية.

■ **الدول العربية الأعضاء:** البحرين، المغرب، الكويت، تونس، جيبوتي، مصر، قطر، الإمارات، الأردن، عُمان، والسعودية.

■ **الدول العربية المراقبة (الدول في طور الانضمام):** الجزائر، السودان، العراق، لبنان، ليبيا، اليمن.

اختتام المؤتمر العربي حول تحرير التجارة

اختتمت، أمس، بصنعاء أعمال المؤتمر العربي الرابع حول مستقبل مفاوضات تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية بعنوان "الفرص والتحديات أمام الدول العربية".

المؤتمر، الذي شاركت فيه سبع دول عربية تسعى للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والذي نظمته، على مدى ثلاثة أيام، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة، حثت توصياته على مشاركة كافة الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة في اجتماعات فرق العمل الخاصة بانضمام الدول العربية، والمشاركة في النقاشات التي تدور في المفاوضات، وتقديم وجهات نظر داعمة للدول العربية الساعية للانضمام، من خلال التأكيد المستمر على ضرورة استفادة هذه الدول من أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية، وتسهيل وتسريع انضمام الدول الأقل نمواً، وفق قرار المجلس العام بهذا الخصوص.

وأكد أهمية دعوة الحكومات العربية لإعداد موقف تفاوضي موحد يعكس مصالح الدول العربية في وقت مبكر وقبل نهاية المفاوضات، والعمل لحصول جامعة الدول العربية على صفة العضو المراقب في منظمة التجارة العالمية، بما يتيح العمل العربي المشترك، وتسريع الإجراءات العربية الساعية لاستكمال متطلبات تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية والاتحاد الجمركي العربي واستكمال مفاوضات تحرير تجارة الخدمات العربية بما يدعم القدرات الاقتصادية العربية ويعزز إمكانياتها التفاوضية.

ولفتت التوصيات إلى عدم التعامل مع الانضمام كهدف في حد ذاته، وإنما النظر إليه في إطار استراتيجية تنموية واضحة المعالم يكون هدفها الرئيسي النهوض بالتنمية الإنسانية وفقا لمؤشراتها المعتمدة.

وشددت على عدم القبول بالالتزامات التي تتجاوز المنصوص عليه في الاتفاقيات متعددة الأطراف، داعية إلى ضرورة إشراك أصحاب الشأن، من قطاع خاص وجهات أكاديمية ومنظمات مجتمع مدني، في مفاوضات الانضمام، وذلك عن طريق تنظيم لقاءات دورية معهم لمعرفة آرائهم والتشاور معهم حول أفضل السبل لتحقيق انضمام يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وطالبت التوصيات الصادرة عن المؤتمر بإصدار تشريعات وطنية تتعلق بالدعم والإغراق والوقاية، للدول التي لم تصدرها حتى الآن، حتى تتمكن من مكافحة الممارسات التجارية الضارة، وإقامة الأجهزة الوطنية المنوط بها هذا العمل، مع أهمية التدريب وتبادل الخبرات بين الدول العربية التي بدأت بالتطبيق مع غيرها من الدول العربية.

وكانت جلسات عمل المؤتمر قد ركزت على مسألة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والخطوات التي اتخذتها الجمهورية اليمنية في هذا الشأن، وعرض المشاكل والصعوبات التي تواجهها في ظل الظروف والتحديات الاقتصادية الراهنة.

وعقد، خلال ثلاثة أيام، أكثر من 180 مشاركا من معظم الدول العربية، ست جلسات عمل، عرض خلالها العديد من البحوث وأوراق العمل المعدة من مجموعة من الخبراء المختصين وأساتذة الجامعات، تضمنت تحليلا وافيا للموضوعات المطروحة.

مؤتمر لتحسين بيئة الأعمال

بدأت أمس أعمال مؤتمر تحسين بيئة الأعمال والاستثمار في اليمن، الذي تنظمه، على مدى يومين، وزارة الصناعة والتجارة، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك.

وقال نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي، عبد الكريم الارحبي، في كلمة افتتاح المؤتمر: "مما لا شك فيه أن أي تحسن في هذه المؤشرات سينعكس إيجابا ليس فقط على مستوى إظهار جدية اليمن في تنفيذ إصلاحات حقيقية، لكن في الدلالات التي تحملها تلك المؤشرات".

وأعرب الارحبي عن تطلعه إلى أن يسهم المؤتمر في التأسيس والانتقال إلى مرحلة جديدة تتسم بالعمل الجماعي المنسق في إطار أجندة الإصلاحات، لتحقيق المزيد من تحسين مؤشرات اليمن في كافة التقارير الدولية والإقليمية ذات العلاقة ببيئة الأعمال والمناخ الاستثماري.

وأشار إلى أن "النجاحات التي حققناها قد أكسبتنا احترام الشركاء الدوليين"، مبيناً أن انعقاد هذا المؤتمر يأتي تقديرا لما حققته اليمن ودعما للجهود والإصلاحات التي تنفذها الحكومة في إطار الأجندة الوطنية للإصلاحات، مشددا في الوقت نفسه على ضرورة تضافر الجهود لتحقيق مزيد من التقدم.

كما ألقيت كلمتان من قبل مدير عام مؤسسة التمويل الدولية للخدمات الاستشارية، جاسبر كبير، ومدير مكتب البنك الدولي بصنعاء، بنسون اتنغ، أكدا فيهما أن ما حققته اليمن من تقدم في تحسين بيئة الأعمال يمثل نجاحا كبيرا ويؤكد جدية الحكومة اليمنية في تنفيذ الإصلاحات التي حققت نتائج جيدة، وأن هذا النجاح يعطي إشارات جيدة للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في اليمن.

كما قدم عرض تقديمي عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للعام 2009 وأهم النتائج التي تضمنها وترتيب اليمن فيه، وكذا عرض للنتائج التي حققتها اليمن في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009 وخطواتها القادمة لتعزيز هذا التقدم بما يضمن جذب الاستثمارات والدفع بعجلة التنمية الشاملة.

وعقدت حلقة نقاشية تناولت طرق مساعدة فريق العمل المحلي المختص بإصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال في خلق إصلاحات جديدة.

وقد أكدت النقاشات والمداخلات ضرورة تواصل الإصلاحات التي حققتها اليمن على صعيد تحسين بيئة الأعمال والاستثمار بما ينعكس إيجابا على جذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، إضافة إلى تأكيد مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص، والتركيز على دوره كلاعب أساسي في تعزيز تنافسية القطاعات الاقتصادية.

يشار إلى أن المؤتمر، الذي يشارك فيه عدد من المسؤولين في الجهات الحكومية ذات العلاقة والقطاع الخاص وخبراء من مؤسسة التمويل الدولية وممثلي الدول المانحة لليمن، سيناقش النتائج التي حققتها اليمن في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009 وخطواتها القادمة لتعزيز هذا التقدم المحرز، بما يضمن جذب الاستثمارات والدفع بعجلة التنمية الشاملة.

الندى
7
الاربعاء 18 فبراير 2009 العدد (184)
Wed. 18 February 2009
المحرر: هاجع الجحافي

نساء نحو البرلمان
Women towards the parliament

برعاية نادي مدريد ومنتدى التنمية السياسية كجزء من برنامج تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في اليمن من خلال الحوار المدعوم من قبل صندوق الديمقراطية التابع للأمم المتحدة

في إطار برنامج نادي مدريد لدعم اليمنيات

رئيس مورشيوس الأسبق يصل صنعاء اليوم

يصل اليوم إلى العاصمة صنعاء السيد/ كسام تيم رئيس دولة مورشيوس الاسبق عضو نادي مدريد، والسيدة/ مريم الفاخور عضو البرلمان البحريني، للمشاركة في عدة فعاليات ضمن برنامج تعزيز المشاركة السياسية للنساء في اليمن في سياق مبادئ نادي مدريد "القيادة الديمقراطية من اجل تنوع وترابط المجتمع" استجابة للتحديات التي تواجهها الدول في القرن الواحد والعشرين.

هذا البرنامج – وبحسب بيان صادر عن النادي – سيعمل على تعزيز الدور القيادي الاجتماعي والسياسي للمرأة في اليمن على مدى عام من سبتمبر 2008 وحتى أغسطس 2009، حيث تمثل مسالة تعزيز مشاركة النساء اليمنيات في الانتخابات النيابية القادمة حجر الزاوية للبرنامج.

البيان أكد أن نادي مدريد بالتعاون مع كل من اتحاد نساء اليمن ومنتدى التنمية السياسية سيقوم بتنظيم عدد من اللقاءات المباشرة مع القيادات الحزبية لمختلف الأحزاب بهدف دعم مبادرة الكوتا النسائية وتنظيم حلقات نقاشية يشارك فيها زوار من كبار أعضاء نادي مدريد الدوليين، وتنفيذ حملات تثقيفية وإعلامية من خلال وسائل إعلام محلية.. ويعتمد النادي على خبرته الطويلة في تنفيذ البرامج المماثلة في المنطقة وبالتعاون مع المنظمات النسائية اليمنية، الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني والإعلام وبما يؤدي إلى تحقيق الغاية من هذا المشروع والمتمثلة في تقوية الثقة بالقيادات النسائية في المجتمع بشكل عام وفي المجال السياسي بشكل خاص.

ولمتابعة تنفيذ البرنامج وتعزيز التشاور لدعم حقوق المرأة السياسية ستقوم شخصيات سياسية دولية من أعضاء نادي مدريد بزيارة اليمن تباعا بدءا بالزيارة الأولى للسيد كسام اوتيم، بينما الزيارة الثانية ستتم خلال شهري ابريل ومايو القادمين والزيارة الثالثة والأخيرة خلال شهري ابريل ويونيو القادمين.

.. ويدعو الاتحاد الأوروبي لتعزيز مشاركة المرأة

دعا نادي مدريد في بيان من بروكسل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى استخدام السلطة والموارد لضمان نجاح تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي 1325و 1820 مشددا على أهمية هذه الصكوك الدولية في تعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع الأمور واتخاذ القرارات المتعلقة بالسلم والأمن.

السيدة ماري روبنسون الرئيسة السابقة لايرلندا ونائب رئيس نادي مدريد أكدت على أهمية التعاون لتطوير نظام فعال لبناء السلام والعمل على تحقيق تحولات ديمقراطية وتوحيد الجهود في جميع أنحاء العالم. روبنسون أشارت أيضاً إلى أن نادي مدريد ملتزم بتعظيم مشاركة المرأة ومساهمتها في السلام والأمن لصنع القرار، لاسيما من خلال قرارات مجلس الأمن الدولي 1325 و1820 التي تراعي وضع السياسات والتغيير والإصلاح التشريعي.

مقعد نسائي على الطريقة اليمنية

الكوتا.. بين شرع الباصات وشرع السياسات!

■ هاجع الجحافي

من شفاة ناعمة وأفئدة رحيمة، تتعالى الصرخات والمناشدات.. نساء يبحثن عن حقوق سياسية وأخريات يطالبن بحقوق وظيفية وكثيرات يتساءلن عن حقوقهن الاجتماعية.. تلك الصيحات الندية الناعمة تصطدم دوما بمحيط خشن بطيء التجاوب. مجتمع ذكوري يحيط بحواء من كل اتجاه، في السلطة والمعارضة.. الأحزاب والمنظمات.. العمل والبيت والشارع.

وسط هذه الأجواء القاسية، لم تفقد حواء صلابتها وإرادتها. أثبتت أنها ليست اقل شانا من الرجل، تفوقت في المدرسة والجامعة ونجحت في عملها ونشاطها السياسي والاجتماعي.. تحدت بجدارة واقعها وخرجت إلى ميدان الحياة ورغم كل ذلك لم تعط بعد نصيبها الذي يعكس دورها ومكانتها في المجتمع.. لا بد أن يتنازل المجتمع الذكوري عن كبريائه وأنانيته ويعترف بحقيقة وشراكة المرأة.. أن يقر بحصتها في العمل والقيادة والحكومة والبرلمان والأحزاب والمنظمات والمؤسسات.. لا بد من (كوتا) على الطريقة اليمنية، مثلما حصل في وسائل المواصلات وبمرسوم أصدرته الجماهير بشكل عفوي انطلاقا من عادات وتقاليد المجتمع التي لا تسمح بأن تجلس المرأة بجانب الرجل.

فمع اشراقة كل يوم.. الكثيرات يذهبن إلى أعمالهن وجامعاتهن ومدارسهن على متن وسائل المواصلات المتاحة.. غالب الرجال يتجنبون الجلوس على المقعد الثاني في باصات الأجرة حتى لا يحرجهم السائق بعبارة: لو سمحت أفسح للأخت انك تجلس على مقعد النساء... إنها (كوتا) قررها الناس وتوصلوا للعمل بها من خلال التعامل اليومي.. أصبح للنساء مقعد خاص في الباصات، وبحسبة بسيطة فان حصتهن في أي باص تمثل 20%.

رغم أن الباصات تاتي من بلد المنشأ بمقاعد مريحة ومتباعدة. إلا أن السائقين في اليمن فقط تحايلوا وأضافوا مقعدا بمباركة سلطات المرور ليتم حشر المزيد من الركاب، وبسبب ذلك تفضل النساء الجلوس في المقعد الثاني القريب من بوابة الباص ليتحول ذلك إلى حصة نسائية متعارف عليها.. فالباص الذي يتسع لـ15 راكبا يتضمن مقعدا لـ3 نساء.

النساء اليوم بحاجة إلى بعض التحايل على القوانين مثل تحايل السائقين.. وصولا إلى كوتا نسائية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية مثلما هو الحال في وسائل المواصلات وعلى الطريقة اليمنية.. والى أن يتم ذلك تبقى صرخاتهن قائمة: متى تنتقل الكوتا من شارع وشرع الباصات إلى شارع وشرع السياسات؟وهل سيصبح للنساء مقعد متعارف عليه في البرلمان والحكومة والأحزاب والمنظمات مثلما هو حاصل في الباصات؟ ربما أن الساسة بحاجة إلى أن يتعلموا من تحايل السائقين!!!

البان تقترح تخصيص دائرة مغلقة للمرأة في كل محافظة

دعت وزيرة حقوق الإنسان الدكتورة هدى البان إلى تطبيق نظام الكوتا، مقترحة أن تخصص في كل محافظة دائرة مغلقة للنساء، مشيرة إلى أنه بذلك سيتم تخصيص 21 مقعداً لنساء في مجلس النواب.

البان وفي تدشينها للبرنامج التدريبي الخاص بمشروع «صحفيات من اجل حقوق الإنسان» والذي ينفذه منتدى الإعلاميات اليمنيات (موف) بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق أوسطية MEPI أرجعت تخلف النساء عن المشاركة السياسية الفاعلة إلى المشكلة المجتمعية القائمة على عدم تقبل وجود النساء في مجال العمل والحراك السياسي.

السفارة البريطانية تدعم مشروع المشاركة السياسية للمرأة

تنفذ اللجنة الوطنية للمرأة وبدعم من السفارة البريطانية في صنعاء، مشروع دعم المشاركة السياسية للمرأة والذي يستهدف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وعلماء ورجال الدين وطلاب وطالبات الجامعات والحقوقيين والبرلمانيين والقانونيين ومراكز التدريب النسوية وذلك للتعريف بالحقوق القانونية والدستورية للمرأة.

رئيسة اللجنة رشيدة الهمداني قالت أن المشروع عبارة عن حملات مناصرة وتأييد لدعم المشاركة السياسية للنساء بهدف زيادة أعداد المرشحات والتوعية المجتمعية بأهمية حصول النساء على مقاعد في مجلس النواب، وتوقعت أن يخرج المشروع بنتائج ايجابية في زيادة التوعية بأهمية مشاركة النساء في الحياة العامة ودعم نظام الحصص (الكوتا) إضافة إلى إعداد قيادات شابة في مجال الحملات الانتخابية.

ندوة لتعزيز مشاركة المرأة

ينظم نادي مدريد بالتعاون مع اتحاد نساء اليمن ومنتدى التنمية السياسية في التاسعة من صباح غد الخميس في فندق نوفنبيك ندوة حول زيادة المشاركة السياسية للمرأة في اليمن، يحضرها عضو نادي مدريد السيد كسام اوتيم رئيس دولة مورشيوس الأسبق والنائبة في البرلمان البحريني مريم الفاخور.

يشارك في الندوة قادة أحزاب سياسية وقيادات نسائية لمناقشة التحديات والفرص المتاحة لتقوية المشاركة السياسية للمرأة قبل الانتخابات القادمة في ابريل.

مواقع بقوة ناعمة

اللجنة الوطنية للمرأة www.yemen-women.org
اتحاد نساء اليمن www.yemeniwomenunion.org
المرأة العربية والمشاركة السياسية www.awapp.org
المرأة العربية والإعلام www.arabwomenmedia.net
أمان (المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة www. Amanjordan.org

حقوق مكفولة

مادة (31) النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون.

مادة (41) المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة

مادة (42) لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون.

مادة(43) للمواطن حق الانتخاب والترشح وإبداء الرأي في الاستفتاء.

دستور الجمهورية اليمنية

(1) لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختيارا حراً.

(2) لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد.

(3) إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة الحادية والعشرون)

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في:

1) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، وأهلية الانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام.

2) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية.

5) المشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تعنى بالحياة العامة والسياسية للبلد.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو/CEDAW)المادة 7 الجزء الثاني

بأقلامهن

جميلة علي رجاء
jamilaraja@hotmail.com

وصول النساء إلى البرلمان ليس من الأولويات...؟

إن إتمام عملية الانتخابات ليس هو الهدف بحد ذاته ولا النهاية السعيدة التي بعدها يسدل الستار و يعيش الشعب في سبات و نبات و يخلف الصبيان و البنات. لا بد أن يعكس أسلوب التفكير في المعالجات لانعقادها و نتائجها مؤشر أن هناك رؤية ما لمستقبل العمل السياسي في اليمن و أن تعكس أن هناك تغييراً ما قادم.

إن العبرة ليست في إتمام الانتخابات في موعدها أو في تأجيلها أو في مشاركة المشترك أو عدم مشاركته إنما فيما تحمله لنا من معنى المشاركة الحقيقية في الصياغة والفعل و كيفية التعامل مع الأزمات العالقة سواء من قبل الحزب الحاكم أو أحزاب اللقاء المشترك.هل هناك تغير ما؟ أم أننا نعيد و نكرر أنفسنا في كل مشهد سياسي؟

لا تحتمل اليمن وسط الأزمة الاقتصادية الراهنة والأزمة السياسية العالقة أن تستمر تجربتها الديمقراطية دون أن تتخذ خطوات جريئة تعصف بكواليس الدمدمات بعيدا عن تسجيل الأهداف الفردية التي لا تفيد إلا أصحابها و تضر بالمصلحة الوطنية.

إن استحقاقات السنوات التسع عشرة للديمقراطية تتطلب اليوم أن نعطيها دفعة و دفقة جديدة للاستمرار بإستحداثات جريئة تنهي أزمة الثقة وعدم الاطمئنان و تداعياتها وتشرك اكبر عدد ممكن من العقول الحرة المستقلة و الدماء الجديدة والنساء.

إن مشاركة النساء في البرلمان ليست رفاهية ولا تجميلية بل هي ضرورة حتمية لدى تبنينا رؤية واضحة و فهماً حقيقياً لمفهوم التنمية الشاملة ومعرفتنا أن أدوات التغيير هي رجل و امرأة.

إن اخذ موضوع مشاركة المرأة في البرلمان مأخذ الجد هو جزء من التجديد في الفكر السياسي اليمني ومؤشر آخر على الانتهاء من فترة ترديد الشعارات و العبارات إلى القناعة الفاعلة.

أما سؤال ما إذا كان وصول المرأة إلى البرلمان أولوية لدى الأحزاب السياسية أم لا فتقول المؤشرات انه في ظل عدم وجود نصوص دستورية و قانونية لتخصيص مقاعد برلمانية للنساء فإن احتمالات وصولها للبرلمان تكاد تكون ضعيفة كما أن عدم حماس الأحزاب السياسية لتغيير هذه النصوص دلالة على عدم أولويتها.

في سيناريو آخر قد ترتفع أولوية مشاركة النساء في البرلمان إذا ما تمت الانتخابات في موعدها و لم تشارك فيها أحزاب اللقاء المشترك ليقال أن فرص النساء للوصول إلى البرلمان اكبر وان حزب المؤتمر سيدفع بأكبر عدد من النساء و المجتمع المدني للدخول للبرلمان لتسويق برلمانه الخالي من المشترك (المعارضة).

أما سيناريو تأجيل الانتخابات و مشاركة المشترك فمن المرجح أن تكون فيه فرص وصول النساء للبرلمان اضعف و إن كان سيكون للنساء وقت اكبر لطرح قضيتهن في الأحزاب و التفاوض دون ضمانات.

لذا فعلى اللجنة الوطنية للمرأة و إتحاد نساء اليمن و تحالف وطن و كل المنظمات المعنية بالمرأة المحلية والطامحات للترشح أن يتحركن بسرعة وان يجتمعن دون تحسس و فردية ليحددن الوسائل الواقعية للوصول إلى البرلمان و ذلك بالتعاون مع الهيئات الدولية المعنية بالانتخابات و المرأة ضمن السيناريوهات المطروحة.

11 فبراير 2009

مركزي تعز.. 3 طبقات مختلفة الأوضاع

لاجئون في دار القتل

على الهواء الطلق، يرقد ما يزيد عن 85 لاجئاً صومالياً وحبشياً فوق بلاط ساحة قسم المتهمين «ب» في مركزي تعز منذ نحو شهر، ويبدو أوفرهم حظاً من حصل على «كرتون فارغ أو كيس حب» ينام عليه.

في حوش القسم الخاص بالسجناء المحكومين على قضايا قتل، تستضيف إدارة السجن الصوماليين والاثيوبيين الذين يدخلون اليمن بصورة غير شرعية عبر منفذ باب المندب دائما.

معظم هؤلاء، إن لم يكن جميعهم، سبق وأن تسللوا إلى اليمن ثم إلى السعودية مرتين و3 و5 مرات، بيد أنهم اختاروا الطريق غير الآمنة هذه المرة. يقول «م. أ»، 28 عاماً، إنه تسلل إلى السعودية مرتين وأن 2 من أسرته يعملان في السعودية. وأفاد «النداء»، قبل اسبوع، بأنه كان يدخل اليمن من سواحل الحديدة، عدا هذه المرة فقد أتى عبر طريق المخاء.

جميع اللاجئين السجناء قدموا إلى اليمن من باب المندب والمخا، قاصدين التهرب إلى السعودية، إلا أن القوات اليمنية ألقت القبض عليهم عند وصولهم السواحل واحتجزتهم يوماً كاملاً في المخاء «بدون أكل، وتم نقلنا إلى مركزي تعز»، وصفوا واقعة اعتقالهم.

في الغالب لا يجد سجناء قسم القتلة، كما هو معروف لدى السجناء، مكاناً فارغاً يمرون من خلاله إلى البوابة الثانية التي تعزلهم عن الممر الذي يضم شبّاك الزيارة، بسبب العدد الهائل من الصوماليين الراقدين جنباً إلى جنب على مساحة الحوش.

ويؤكد العديد من سجناء القسم أن هذا هو أقل عدد، مقارنة باعتقالات سابقة، إذ يصل العدد أحياناً إلى 360- 600 لاجئ.

وقالت المصادر إن الافراج يتم على دفعات ووفقاً لشروط، مشيرين إلى أن إدارة السجن تستثمر علاقة السجناء بأسرهم في السعودية و تطلب منهم مبالغ ضخمة لقاء الإفراج عنهم. وأوضح سجين اطلع عن قرب على المساومات التي تقوم بها الادارة بطريقة سرية مع الصومال والاثيوبيين، قال: «تطلب منهم الاتصال بأقربائهم في السعودية لتحويل مبالغ تصل إلى 1000 و 3000 ريال سعودي، ثم يقومون بإخراجهم في الليل».

أما الباقين فيظلون معتقلين حد اليأس. وفي الدفعات التي اطلقت في رمضان وما بعد العيد تقول المصادر إن هذه الحالات الزائدة عن الحاجة اضطرت إلى الإضراب المفتوح، مما اضطر إدارة السجن إلى الاتصال بالسفارة الاثيوبية بصنعاء، والتي عملت على إرسال سيارات من السفارة إلى السجن واستلمت مواطنيها المتهربين ورحلت ذوي الجنسيات الاثيوبية من صنعاء، فيما لا يعرف مصير الصوماليين.

تتراوح اعمار السجناء المهربين بصورة غيرة شرعية إلى الاراضي اليمنية بين «16-30 عاماً. ويشير2 من المحتجزين الذين التقتهم «النداء» إلى أن حالات كثيرة منهم دخلوا اليمن وبرفقتهم نساء قريبات لهم أو صديقات، ويسعون إلى التهرب بهن إلى السعودية لغرض العمل.

وفي رمضان شهد حوش المتهمين «ب» تضخماً غير مسبوق، بيد أن إضرابهم واحتجاتهم لعبت دوراً كبيراً وأدت إلى إطلاق 360 لاجئاً في دفعة رمضان، تلا ذلك إفراج آخر في «العشر الأواخر» عن 330 لاجئاً. وحد تعبير مصادر متطابقة: «تحفظت إدارة السجن على ما يزيد عن 20 حبشياً وصومالياً التزموا للادارة بدفع المبالغ التي ستصلهم من أقاربهم في السعودية».

ويكابد السجناء الصومال والاثيوبيون مرارة الجوع والعطش يومياً. فما يحصلون عليه من الطعام قليل جداً، إذ يصلهم يومياً «للشخص 4 كدم في اليوم وبراد شاهي للكل ونصف دست فاصوليا بيضاء، والغداء دست كبير رز».

يتسابقون على المائدة. إذ لا تكفيهم، ثم يعودون لمراقبة ما سيتبقى من فضلات السجناء اليمنيين ليأكلوها.

وبحسب أحدهم فإن الاثيوبيين السجناء خليط من عدة قوميات: عفر، تجرية، أورموا، إمارة جميعهم تهربوا إلى جيبوتي ومنها إلى ميناء المخاء وباب المندب، وتكبدوا خسائر لا تقل عن 500 دولار للفرد.

معايشة القمل والصراصير تدبيل للعقاب

أكل بدون طباخة وماء ملوث وشاهي مثل الجرويل وحمامات مسددة

نعتبر نزلاء السجن المركزي في تعز أن الأوضاع التي يعيشونها داخل السجن مضاعفة للعقاب.

وقالوا لـ«النداء» خلال زيارتها للسجن، الاسبوع الفائت، إن أوضاعهم يرثى لها: «لا نظافة ولا أكل جيد، والماء شمات».

هناك يفتقر السجين لأبسط حقوقه. ففي حالة أن يكون معدماً، وهذه هي الحالة السائدة، يكون أمام خيارين: الموت جوعاً، أو تجرُّع الطعام المقرر له في السجن. وشكا أحدهم (طلب عدم ذكر اسمه) عدم مراعاة آدميتهم: «يدوا لنا فاصوليا بيضاء مفورة وبدون طباخة وكاننا حمير، والدجاج في الاسبوع يستلم الواحد ربع حبة». مضيفاً: «لو ما معكش فلوس تموت جوع».

الماء غير صالح للشرب «ومن القصبة يصل الماء الملوث ومنه نشرب إذا لم يكن معنا فلوس». أما الشاهي فيطلقون عليه «ديتول» أو «جرويل».

دورات المياه (الحمامات) تعاني من مشكلتين: «الحمامات اللي معها أبواب تكون مسدَّدة وممتلئة وغير نظيفة، والحمامات اللي لا بأس بها ابوابها مخلّعة وعددها حوالي 18 حمام بلا أبواب».

وفيما يتعلق بالجانب الصحي فيعتمد على موافقة طبيب السجن على إسعاف السجين، لكن هذه الموافقة تحتاج إلى «500 ريال، واذا ما بش أحد معك، يرميك هناك ولا أحد يشوف لك»، قالها أكثر من سجين.

فضلاً عن ذلك تمتلئ العنابر بالصراصير والقمل، نظراً إلى عدم الاهتمام بالنظافة.

وأشار أحد السجناء إلى الزيارة الأخيرة لمدير مصلحة السجون إلى مركزي تعز قائلاً: «عندما جاء الاخشع لم يدخل إلى عنابر السجن، وعلمنا أنه في الادارة، لكن والله ما ابصرناه ولا دخل عندنا».

نزلاء 5 نجوم...

15 ألف ريال مقابل النظافة والهدوء

على النقيض تماماً لحالة الصوماليين والاثيوبيين، يتم التعامل مع سجناء الطبقة العليا والقادرين على الدفع.

في مبنى منفصل ومطل على مبنى السجناء العاديين غير القادرين على دفع إيجارات شهرية، ثمة سجناء يحصلون على امتيازات خاصة مقابل إيجارات شهرية تتراوح بين 15-20 ألف ريال للفرش الواحد.

توجد 4 غرف خاصة، غرفتان في السجن الاحتياطي الموجود على بعد مسافة 400 متر عن مبنى السجن المركزي الذي يقع داخل السور نفسه، وغرفتان في مبنى إدارة السجن. وتضم كل غرفة منها 5 أسرة.

وتتمثل التفضيلات التي يحضون بها في «عدم انقطاع دورة المياه، الهدوء، النظافة، النوم في أي وقت، إتاحة مشاهدة التلفزيون، الاكل أفضل»، ويطلق السجناء في المركزي على الغرف الخاصة «غرف وفنادق خمسة نجوم» لما يتجرعونه في السجن، فيما يشعرون بأن هناك امتيازات «حتى واحنا داخل السجن، من معه زلط هو الأفضل»، تذمّروا من التعامل الاستثنائي الذي تتعامل به إدارة السجن.

خلطة عبثية في العنابر

لم تعد أقسام السجن المركزي في تعز مهتمة باختصاصاتها كما كانت، بل أصبحت أكثر اختلاطاً وأكثر عشوائية، وصار المدانون في قضايا القتل يدمجون بسجناء المرور بالسرقة باللواط بالأموال العامة والخاصة والمشتبة فيهم أيضاً.

في الماضي كانت الاقسام مقيدة بنوع القضية، وكان لكل قسم من أقسام السجن الخمسة تخصص: قسم المتهمين أ، المتهمين ب: مخصصان للقتلة؛ قسم التوبة: السرقة، اللواط؛ قسم الشريعة: التهم البسيطة مثل الاختلاف على الأراضي، وأصحاب الشرائح على عقارات؛ قسم المعمل: سابقاً كان للمهتيين التجارة ثم نقل إليه المرور والأموال العامة والخاصة والمعسرون.

هذه الملامح اختفت تماماً. ووفقاً لبعض السجناء، فالاقسام تجمع اكثر من أتى نتيجة للوساطات فمثلاً قسم الشرائح والمعمل أصبح ممزوجاً بقسم القتل والسرقة واللواط.

يذكر أن الخلط بين قضايا السجناء أتى نتيجة للوساطات والوجاهات والمعرفة. ويقول أحد السجناء (طلب عدم ذكر اسمه) أن بإمكان القاتل الانضمام إلى قسم المعمل «لو كان معه وساطة إلى إدارة السجن».

السجناء المعسرون في صنعاء يلبون دعوة العزي بالإضراب الشامل

أثارت دعوة الإضراب التي وجهها السجين فهمي العزي، من مركزي تعز، إلى جميع السجناء المعسرين في الجمهورية، حماس عامة نزلاء السجن المركزي في صنعاء.

ورحبوا في رسالتهم إلى "النداء" بفكرة الإضراب الشامل والتكاتف فيما بينهم. وقالوا: "إن مجلس القضاء والنيابات وقضاة الإعسار لم ينتصروا بإبقائنا في السجون، وإننا نشيد بما اقترحه فهمي العزي علينا وسنقوم بتعليق الشارات الحمراء والإضراب حتى الموت من تاريخ 1|3|2009، أو إطلاق سراحنا".

وأضافوا: "لقد وصلنا إلى مرحلة اليأس من وعود النيابات ومناشدات النائب العام والقضاء للإفراج عنا". أما الآن فيؤمنون بأنه ما من حل غير اتحادهم وتنسيق خطواتهم، مشددين على عدم التخاذل، والالتزام بكل ما تضمنته دعوة الإضراب.

وأكدوا أن اعتصامهم وإضرابهم "لا يستجدي من السلطة فضلاً، بل ينتزع حقاً من حقوقنا القانونية التي نبحث عنها". واتفقوا مع فهمي أن "سجوننا هي الفوضى والفتنة والبلطجة والتهميش ومخالفة القانون، وأن الموت خير لنا وأشرف من هذه الحياة البائسة الذليلة".

وأشاروا إلى أن إضرابهم وتكاتفهم هو الحل الوحيد لعزتهم، خاصة في ظل صمت المجتمع على الظلم والطغيان الذي يتعرضون له. وقالوا إن شعارهم القادم هو: "حياتنا في تضامننا"، داعين بقية السجناء المعسرين إلى الانضمام إلى صفوفهم و"عدم الرضوخ لتسلط واستبداد النيابات وموعد رمضان الذي تتباهى به الحكومة في الإفراج عن السجناء، بينما الحقيقة هي أن المستفيدين منه هم أصحاب الوساطات".

محاكمة الاسدي بتهمة مناشدة النائب العام عبر الصحافة

أدانه وكيل نيابة السجون على فعلته وأدخله منعطفات هو في غنى عنها

يريد عبدالله احمد قائد الاسدي، 38 عاماً، أن يوضح للنائب العام أن ما رصده المحقق الذي كلفه بالنزول إلى مركزي تعز للتحقيق في الشكوى التي وصلته من السجناء في ما يتعرضون له من سوء معاملة وجور من قبل وكيل نيابة السجون بالمحافظة، لم يكن صحيحاً، وأنه تم التحايل على المحقق بعدم طلب سجناء من الذين رفعوا المناشدة رغم أن اسمه كان في الترتيب السادس.

ويسعى إلى إيصال شكواه إلى أعلى مواقع القضاء ليخبرهم أن مناشدته للنائب العام وإيصالها إلى الصحف اعتبرت جريمة حوكم بسببها و«لفقت له عدة تهم»: تزوير التوقيعات، وإبلاغ النائب العام كذباً، والإساءة لوكيل نيابة السجون عبدالناصر الجنيد.

وصدر حكم ضده من محكمة صبر قضى «بتغريم أحمد الاسدي مبلغ 10 آلاف ريال للحق العام وألا أتدخل بالسجناء».

في الملف الذي معه (حصلت «النداء» على نسخة منه) ما يثبت أن ما يقوله عبدالله صحيح. مثلاً عند نزول المحقق المكلف من النائب العام، يقول أن «وكيل نيابة السجون أمر بحجزي وعدم السماح لي بمقابلة المحقق، وأوهم المحقق بأني قد تم الإفراج عني بإدارج وثائق تحمل اسماً مشابهاً لاسمي وهو عبدالله احمد قائد، بدون لقب، وهو سجين على ذمة رفضه تنفيذ حكم» (في رسالة توضيحية من مدير السجن إلى عضو نيابة استئناف م. تعز يقول إن «السجين عبدالله أحمد قائد من ضمن المساجين المطلوبين من قبلكم يومنا هذا 2008/7/28، وعليه فالمذكور حُبس من قبل محكمة شرعب الابتدائية على ذمة تنفيذ حكم في 7/15، وأفرج عنه من نفس المحكمة في 2008/7/23، مرفق لكم بهذا صورة من أمر الحبس وصورة من أمر الافراج» ما هذا!).

هذا ما حدث فعلاً لقد تم التستر على السجين الذي رفض المساومات ولم يرضخ للتهديدات «وتم إحضار الـ5 الذين خافوا من تهديدات وكيل نيابة السجون، يوم 2008/7/24، الذين طلبٍ منهم تغيير أقوالهم، وأنا كنت أحد المطلوبين فردياً لكني رفضت فهددني بأنه سيعمل ضدي عدة قضايا»، قال الأسدي.

تضمن ملف القضية مقالة كتبها عبدالله الاسدي في ملحق «الانسان» بصحيفة «الجمهورية» عرض فيها قصة 3 إخوة حكم عليهم بالاعدام، وضمت صورة لمدير السجن العقيد يحيى غلاب. في هذا المقال وقع رئيس النيابة «استمارته من الاخ وكيل نيابة السجن وطلب ضمها إلى ملف القضية». ما علاقة هذا بالقضية؟ لا علاقة، سوى أن كاتب المقال هو الأسدي.

ويقول الاسدي في مناشدته إلى رئيس مجلس القضاء الاعلى والنائب العام عبر «النداء» إن فكرة مناشدة النائب العام عبر وسائل الاعلام لم تأت إلا بعد أن شعروا باليأس من تغيُّر تصرفات وكيل نيابة السجون. وأنهم ناشدوا النائب العام وضع حد لتصرفات وكيل نيابة السجون، المتمثلة في «تصرفه كخصم لدود بل أشد مع السجناء، يعارض أي صلح يتم في أي قضية بل ويعمل على إثارة الخصومة والتبرير بأن أي مساع لن تجدي، يماطل في تسليم الاحكام حتى لا يستطيع السجناء الاستئناف والطعن في الاحكام في الوقت القانوني، عدم تسليم الطعون إلى المحاكم بالوقت المحدد في القانون، وتضييع الطعون». وقع هذه الشكوى 23 سجيناً. أخرى تتضمن الانتقادات ذاتها وقع بها 31 سجيناً، يتصدرهم عبدالله الاسدي، ويوضح أنه أحد الضحايا الذين لم تسلم طعونهم إلى المحاكم و«ضيعه وكيل نيابة السجون ولم يوصله إلى محكمة الاستئناف». أغفلت المحكمة والنيابة القضية الأساس، المتمثلة في شكاوى السجناء، وركزت على اتهام عبدالله الاسدي بالتزوير، معتمدة على محاضر تحقيقات مع السجناء تثير التساؤل: «كيف يقول هؤلاء إنهم يظنون أن الشكوى على المياه (...) وغيرها من التهربات، بينما جميعهم يحملون مؤهل ثانوية عامة ويستطيع قراءة الشكوى التي وقعها، عدا حالة واحدة أمي؟».

غير معقول أن المحقق لم يفكر بأن يسأل مثل هذا السؤال، مع أنه أهم سؤال إذا ما أردنا تحقيقاً عادلاً ومعالجة حقيقية للقضية.

«أما ذلك التحقيق فهو خدمة كبيرة للأهداف التي أرادها وكيل نيابة السجون (وهي تأديب الأسدي بسبب شكواه إلى النائب العام)»، كشف الاسدي.

حاول عبدالله الاسدي إثبات براءته من التزوير للمحكمة، وقدم ما يربو على 50 اسماً يؤكدون نزاهته ويدعمون شكواهم من تصرفات وكيل نيابة السجون، التي بعثوها إلى النائب العام، وطالبوا في مناشدتهم لرئيس الجمهورية والنائب العام بإيقاف «أساليب الإرهاب والقمع التي يمارسها رئيس نيابة استئناف تعز لإسكات المواطن اليمني عن حقه في الكلام، وأكبر دليل ما يمارسه ضد عبدالله الاسدي الذي يقوم بإيصال مناشدات زملائه إلى المسؤولين عبر الصحافة». مؤكدين أن التوقيعات التي في المناشدات هي توقيعاتهم وأن الاسدي لم يقم بأي تزوير.

لم يؤبه لهذه الإقرارات وحكم على عبدالله الاسدي بغرامة مالية و«أوذي، وأشعلت له مشاكل اخرى».

إلى الآن يتساءل الاسدي، وينتظر الإجابة من النائب العام: هل شكوى المدنيين جريمة؟! وهل مناشدات النائب العام عبر الصحف جريمة يحاكم المرء عليها؟!

الاربعاء 23 صفر 1430هـ الموافق 18 فبراير 2009 العدد (184)
Wed. 23/2/1430 - 18 February 2009

السفارة الأمريكية: الإرهاب، الحرية، المواطنة

■ عبد الوهاب المقالح

السفارة الأمريكية في صنعاء صارت تمثِّل مشكلة لا تُحتمل لعشرات الآلاف من المقيمين في الأحياء السكنية المحيطة بها. لقد صارت هاجساً يؤرقهم ليل نهار، ويؤثر على أبجديات حياتهم اليومية تأثيراً بغيضاً ومجحفاً وظالماً.

ترى، ماذا عساه يحدث لو أن سفارة من السفارات، في أي بلد من بلدان الله، شغلت عدداً قليلاً من المواطنين المقيمين بجوارها، وتسببت في خلق أي نوع من الأذى لهم؟! هل سيسكت الناس؟ هل ستخرس إدارة الحي؟ هل سيصمت النائب المنتخب من قبل أولئك المواطنين؟...

إننا ندرك -حتماً- طبيعة الظروف التي أوصلت إلى هذه الحال. وليس لدينا أدنى اعتراض على أية إجراءات أمنية يجب اتخاذها حول أية سفارة. هذه مسألة مفروغ منها ولا جدال فيها.

غير أن الحال الذي آلت إليه هذه الظروف بخصوص هذه السفارة تتطلب إعادة النظر بشأن مقرها، والعمل على اتخاذ تدابير أخرى أقل كلفة، وأضمن أمناً، للسفارة والعاملين فيها، ولرجال الأمن، ولسكان الأحياء المجاورة.

ليس من المعقول أن تتعطل حياة الناس، ويتضررون في معيشتهم، ويصابون في أخص خصوصيات عيشهم، بسبب هذه السفارة المقدسة. يكفي أن نشير هنا إلى أن أعياد وأعراس وجنازات الأحياء المحيطة بهذه السفارة تتحول إلى نكدٍ وتنغيص بسبب ما يترتب على تلك الإجراءات الأمنيَّة من زحام واكتظاظ وإغلاق طرقات وشوارع ومعها إغلاق المحلات التجارية. ليس من المعقول أن يصير وصول الأطفال الصغار إلى مدارسهم أو الناس أو المرضى إلى بيوتهم عسيراً مرهقاً.

لماذا لا يبني الأمريكيون سفارتهم في "عَصر" أو "نُقُم"، أو بجوار أي معسكر من المعسكرات التي تخنق العاصمة ويدعون الناس يعيشون حياتهم، ويوفرون على خزينة الدولة تلك التكاليف الباهظة التي تتطلبها كل تلك الإجراءات الأمنية؟!

لماذا لا تبني الحكومة اليمنية للأمريكيين سفارتهم، رحمةً بهم وباليمنيين، في مكان مناسب، طالما أن الحرب على الإرهاب -بالمفهوم الأمريكي- ستطول إلى أجلٍ غير مسمى؟!

بأي حق يُحرم الناس من رؤية الشمس في الصباح أو وداعها عند المغيب، لا لشيء، إلاّ لأن السفارة في الحيّ؟! ماذا لو أعلن عن حملة تبرعات تجمع فيها الأموال لبناء سفارة أمريكية في مكان آمن؟! وأتعهد شخصياً بإقناع من أعرف ومن لا أعرف من سكان تلك الأحياء بالمبادرة للتبرع طالما أن هذا الاقتراح سيعيد لهم بعض حريتهم المسلوبة ويقلل من خسائرهم في أرزاقهم.

ثم من يضمن لو استمر هذا الحصار والتضييق على الناس في معاشهم إلى أجل طويل ألاّ يدفع ببعض الساخطين المتضررين إلى التفكير بحماقات انتقامية ضد أيّ أحد ممن يرونهم متسببين فيما لحق بهم، و"هات" يا إرهاب ويا ملاحقات ويا حصار ويا مزيد من التضييق والتشديد وانتهاك للحريات!!

أم أن هذه هي الغاية، وهذا هو الهدف: خلق الأزمات، وتوتير الأوضاع، ومحاربة الإرهاب، والتنكيد على الناس؟! ترى، هل من سميع؟! ترى، هل من مجيب؟!

دعوة الصحفيين والإعلاميين التوجه صوب القضايا المجتمعية..

مشروع "أمكار" مدخل لمعالجة خلل سياستنا الإعلامية

■ محمد قاسم نعمان

مشروع "أمكار"، الذي تنفذه مؤسسة CHF الدولية في اليمن، يركز على قضايا الصحافة والإعلام ودورها في خلق مكونات التحولات الاجتماعية والتطوير البنيوي، من خلال تدريب الصحفيين والإعلاميين في كيفية التركيز والاهتمام وتناول القضايا المجتمعية التي تتضمن قضايا وحياة الناس الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الاهتمام اللازم والذي يتناسب مع أهميتها في التعامل مع نبض الشارع بكل مكوناته الحياتية والإنسانية الاهتمام اللازم.

القضايا المجتمعية هي قضايا المرأة والأسرة والعائلة والطفل والصحة والعلاج، وقضايا الفساد والبيئة وانتهاكات حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إنها تعني تأكيد الاهتمام بالقضايا المرتبطة بمشاكل الأطفال ومعاناتهم ومشاكلهم وكل ما يمس حقوقهم، ومنها التسرب وعمالة الأطفال وحقهم في النمو الطبيعي والصحي ومواجهة مختلف صور الانتهاكات والحرمان التي يتعرضون لها في البيت والمدرسة والشارع والحي والمجتمع، وهي معنية كذلك بقضايا الأسرة والعائلة والفقر والعوز والبطالة والتهميش. كما أنها تعني في الوقت ذاته حماية كل ما تحمله الأسرة والعائلة من جوانب ومميزات جميلة، وكذلك من جوانب سلبية ومضرة، ومعنية أيضا بدور الأم، التي إذا أعدت إعدادا طيبا ووفرت لها الظروف المناسبة واحترمت حقوقها ومكنت من التعليم والمشاركة في التربية وفي الحياة بكل حلقاتها يمكنها أن تكون مدرسة متكاملة وتكون موجهة ومسؤولة وقائدة اجتماعية واقتصادية وثقافية.

مشروع "أمكار" جاء ليفتح ملفا هاما كان مغلقا، حاولنا مرارا وتكرارا فتحه ليكون مجال اهتمام المعنيين، وبالذات في السلطة والمعارضة، لكنهم لم يهتموا بذلك؛ فالسياسة والنشاط السياسي والنشاط الحزبي وصراعاتها ومشاكلها ظلت ومازالت هي المعنية أولا وثانيا وثالثا وعاشرا في مقدمة اهتمامات هؤلاء..

بينما محتوى هذا الملف، الذي يحمل في صفحاته القضايا المجتمعية التي ترتبط بالناس وحياتهم وصحتهم وعافيتهم وأمنهم المعيشي والحياتي والإنساني، لم يجد الاهتمام اللازم، بل لم يجد إلا قليلا، قليلا من اهتمامات عابرة. حتى عندما يتم تناول قضايا المجتمع وبالذات قضايا المرأة يتم الاكتفاء بتناولها من زاوية سياسية ومزايدات حزبية، وتلكم في أحسن الأحوال، لأن هناك أيضا من يصر على التعامل مع المرأة من زواياها الضيقة (الجسدية)، بينما قضية المرأة وحقوقها ومشروعية مساواتها وتمكينها تعني فيما تعنيه بدرجة رئيسية قضية المجتمع ككل، قضية الحياة، قضية الأسرة والعائلة والتعليم والصحة والعمل والبيئة والأمن والأمان والاستقرار والطفولة الآمنة والنشء والمستقبل.

مشكلتنا أننا توقفنا مطولا أمام الحقوق المدنية والسياسة واعتبرناها الوسائل الأكثر حاجة وضرورة لانتقال المجتمع وتطوره، وهي في حقيقة الأمر كذلك، لكن تم التعامل معها بأفق ضيق، تجلى في إطار العمل الحزبي والسياسي بحلقاته السهلة التي تتجلى من خلال التصريحات والأحاديث والخطابات والشعارات، دون الخوض في القضايا المجتمعية التي تعني إضافة إلى قضايا الحقوق المدنية والسياسية مزيدا من التعمق والارتباط بالناس وحياتهم وحقوقهم بكل ما تتضمنه من تفرعات وحلقات وبكل معاني الحياة والإنسانية وحاجة المستقبل الأفضل، أي الربط بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية كمكون مترابط مع بعضه لا يمكن فصلهما عن بعض.

مشروع "أمكار" الذي يهدف لتدريب الصحفيين والإعلاميين من أجل أن يولوا وجوههم واهتماماتهم وجهودهم وأقلامهم وإبداعاتهم نحو القضايا المجتمعية، هو أيضا ما كنا نصبو إليه وما نحتاجه اليوم كثيرا ونحن بصدد خلق مكونات التحولات الاجتماعية نحو مجتمع أرحب ومزدهر، لذلك نرى ونقترح على القائمين عليه توسيع مستهدفيه ليشمل كوادر وقيادات حزبية ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء المجالس المحلية وبالذات المرتبطون بمهامهم في قضايا الثقافة والأعلام، لأنه كما سبق الإشارة مشروع يعنى بقضايا ذات أهمية كبيرة في مسار كفاحنا الوطني والإنساني من أجل خلق مكونات التحولات نحو المستقبل الأفضل.

كما أدعو في الوقت ذاته إلى أن يبحث القائمون على مشروع "أمكار" مع الجهات المعنية، وبالذات الحكومية ممثلة بوزارة الإعلام، من أجل تطوير هذا المشروع ليشمل توفير مساحات في مختلف وسائل الاتصال الجماهيرية المقروءة، الورقية والالكترونية، والمسموعة والمرئية، لشرح ما يتضمنه هذا المشروع وأهدافه مع إعطاء مساحات أوسع للتسويق وتغطية تناول القضايا المجتمعية في هذه الوسائل باستخدام مختلف فنون العمل الصحفي والإعلامي الإبداعي.

غياب العدل في وزارة العدل!!

■ أمين شرف

استنكر عدد من القضاة تجاهل مجلس القضاء الأعلى لموضوع التسوية والترقية القضائية التي يستحقونها، مشيرين إلى أن هذا التجاهل واستحداث معايير جديدة للترقيات القضائية تتناقض مع مساواة المواطنين التي نص عليها الدستور وقانون السلطة القضائية المعمول به، والذي لا يفرق بين قضاة ميدانيين وقضاة إداريين، مما اعتبروه إجحافا ومصادرة لحقهم في الترقية والتسوية القضائية.

القضاة، الحاصلون على درجة قاض جزئي وقاضي محكمة ابتدائية، في مذكرة، حصلت "النداء" على نسخة منها، ناشدوا عدالة رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس المحكمة العليا، القاضي عصام السماوي، مساواتهم بزملائهم من القضاة الآخرين العاملين في القضاء، والذين حصلوا على ترقياتهم قبل عام.

وأكدوا أن السماوي يعرف قضيتهم، تماما، وبيانات كل منهم، ومستوى أدائهم.

يذكر أن مسألة التسويات القضائية بدأت في عهد الوزير السابق، د. عدنان الجفري، وكان على وشك الانتهاء من الترقيات ومنحها لكل القضاة العاملين في هيئات السلطة القضائية، بمن فيهم القضاة العاملين بديوان وزارة العدل.

وأضاف القضاة أنه عند تولي وزير العدل الحالي، د. غازي الأغبري، منصب وزير العدل، وتولي القاضي عصام السماوي منصب مجلس القضاء الأعلى ورئاسة المحكمة العليا، تم تشكيل لجان جديدة للتسوية القضائية، خلصت إلى وضع معايير للتسوية تمثلت في:

1 - أن يكون قد مر على ترقية القاضي ثلاث سنوات.

2 - أن يكون القاضي قد حصل من عمله على تقدير كفاءة فوق المتوسط، أو كفؤ، على أن تتم التسويات لجميع أعضاء السلطة القضائية المستحقين لذلك.

في يناير 2007 تمت تسوية أوضاع 1100 قاض وعضو نيابة، ووعد البقية، بالتسوية وفقا لقرارات تعيينهم، سواء كانوا في هيئات قضائية أم في مهام إدارية.

وأوضح القضاة أنهم فوجئوا في 4/ 2/ 2009 بقرار من مجلس القضاء الأعلى يضع معايير جديدة للتسويات القضائية والحصول على الدرجات القضائية، تضمنت جملة من العوائق والعراقيل للحصول على الترقية القضائية، وهم الذين كانوا ينتظرون تسوية أوضاعهم أسوة بزملائهم، لاسيما بعد أن وعدوهم، إذ مر على بعضهم في السلك القضائي أكثر من عشرين عاما.

وقال القضاة إنه كان الأجدر بالقرار أن يطبق على من لم يدخلوا السلك القضائي بعد.

ولخصوا رسالتهم بأنه ينبغي على وزارة العدل أن تكون نموذجا لتحقيق العدالة في التسويات ومنح الحقوق والدرجات، لأنه "إذا كان بيت العدل يوطل فأين الكنان؟!"، وإذا كان العدل غائبا في بيت العدالة، فأين سيبحث الناس عن العدالة؟! والله المستعان على ما تصفون!

الجاني صياد والضحية طفل في الـ15 من العمر

جريمة اغتصاب في ساحل جولدمور بعدن

■ وائل القباطي

أواخر الشهر الماضي غادر (ع) منطقة «رصد» بيافع متجهاً إلى عدن برفقة ولده (س) وشقيقه المختل عقلياً. بعدها بيومين قرر الأب العودة إلى القرية بعد أن أجرى الفحوصات اللازمة لشقيقه المصاب ونزولاً عند رغبة (س) وتوسلاته للسماح له البقاء يومين إضافيين في المدينة. عاد الأب والشقيق المصاب إلى القرية بينما (س) قرر الاستمتاع على شواطئ عدن، وأيضاً كان يتلهف للعودة إلى القرية للقاء زملائه في الصف الاول الثانوي. كان سيحدثهم عن رحلته، وكانوا سيصغون له بشغف ربما.

لم يكن (س) يدرك حينها فحوى العبارة التي تناهت إلى سمعه مراراً: «البحر غدار».

مساء الخميس 30 يناير كان (س) يتنزه في شواطئ جولدمور بالتواهي. وكان الصيادون ينهيؤون كعادتهم للإبحار بحثاً عن رزقهم.

بفضول زائد تقدم الصبي من قوارب الصيادين وسأل أحدهم عن البحر والسمك وكيف يتم الاصطياد.

شرع الصياد في الإجابة على الصبي الغريب، ثم قرر دعوته إلى رحلة صيد قصيرة لإشباع استفسارات الصبي لكنه كان يسعى أيضاً لإشباع غريزته.

رسم الشيطان خطته المحكمة مستخدماً الصياد (م. ن) الملقب بـ«الزوقري» أداة لتنفيذ الخطة. لجأ الزوفري إلى اغراء (س) بالعمل لديه بمقابل مغرٍ باذلاً له عدداً من الوعود في حالة الموافقة على العمل، وألح على (س). حينها رافقه تلك الليلة للاصطياد وكانا لوحدهما.

عندما بدأ الظلام يطبق على المدينة كان الزوقري يغادر الشاطئ برفقة (س). ليلتها ربما كان الرجل الخمسيني يبتسم لمكره ويقهقه ساخراً من سذاجة طفل وقع بسهولة في الفخ. لكنها بلا شك ستكون ليلة فارقة في حياة (س)، ليلة رهيبة بكل معنى الكلمة ولا تنسى أبداً.

في تمام الـ6 من صباح اليوم التالي، الجمعة، عاد قارب الزوقري إلى الشاطئ. نصف ساعة فقط على وصوله، بعدها كان (س) يقف بفؤاد منكسر وملامح مفزوعة، كانت عيونه الدامعة تحكي لضابط الاستقبال في قسم شرطة القلوعة القريب من مكان الحادث، شناعة ما أصاب طفل في ربيعه الـ15 وهول الجريمة التي ارتكبت ضده حينما وقع بين خيارين، إما أن يسلم نفسه لصياد معتوه في البحر.

أبلغ القسم مركز عمليات الامن البحري في التواهي. بعدها بساعتين كان أفراد الامن البحري يقبضون على الزوقري، حيث أفاد صيادون في المنطقة أن (س) غادر الشاطئ مساءً برفقته، كما أفاد تقرير الطبيب الشرعي بتعرض الطفل لحادثة اغتصاب، محدداً موعدها بدقة قبل ساعات. حينها لم يكن أمام الجاني من خيار سوى الاعتراف.

أحيلت القضية إلى نيابة التواهي مباشرة. بعد الحادثة بـ3 أيام، وصل خال (س) من القرية بناءً على اتصال تلقاه من عضو نيابة استئناف مديرية التواهي. حينها كان (س) في حالة نفسية سيئة جداً، صام عن الكلام، بينما تكفل عضو النيابة بإيضاح القضية للخال. عاد (س) إلى القرية برفقة خاله، بانتظار قرار محكمة التواهي الابتدائية التي لم تحدد موعد لبدء الجلسة الاولى، رغم مرور أزيد من 20 يوماً على الحادثة. وإلى حين يفيق السادة المحترمون في النيابة والمحكمة، والاعلاميون والناشطون في قضايا الاطفال، لتحريك القضية، سيظل (س) حبيس أربعة جدران، لا يغادر غرفته، لا يتكلم ولا يرغب في رؤية أحد، وفي أعماقه حزن وغضب وألم يكفي لإدانة وحش بشري تجرد من الرحمة والانسانية، يقبع الآن خلف قضبان سجن المنصورة المركزي بعدن.

بينما وحدة عدن يتألق.. السلطة المحلية تكتفي بالدعاء!

صرخات أبناء الشيخ عثمان تقابلها السلطة بآذان من عجين!

■ المحرر الرياضي

الناظر إلى الترتيب العام لدوري أندية الدرجة الأولى حتى نهاية مرحلة الذهاب سيجد أن فريق وحدة عدن يحتل المرتبة الثالثة برصيد 24 نقطة حصدها خلال 13 جولة من الفوز في 7 مباريات والتعادل في 3، والخسارة في 3، وتمكن هجومه من تسجيل 16هدفا، بينما ولجت شباكه 14 هدفا.

نتائج طيبة بمقياس دورينا والحالة المتذبذبة للفرق وعدم استقرار المستوى الفني لها، وهو الحال الذي يمكن أن ينطبق على أي نادٍ. لكن ما يميز الوحدة العدني ويجعلنا نخوض في نتائجه هو تفوقه على ظروفه ومعاناته، وكسره لحاجز شح الإمكانات، الذي جعل منه كثير من الفرق عائقا أمام الرغبة في تحقيق النجاحات وشماعة في متناول الجميع لتعليق الإخفاق فوق أعمدتها.

حالة "الوحدة" استثناء، وتستحق الوقوف أمامها ومراجعتها جيداً، فالنادي يمر بضائقة مالية، ولم تشفع النتائج الطيبة التي أحرزها فريق كرة القدم لتجعل كثيرا من الأعناق تدير نفسها نحو النادي والسؤال عن أوضاعه وأحواله التي لا تسر.

يشكو أبناء النادي غياب الاهتمام من قبل السلطة المحلية ومكتب الشباب والرياضة بالمحافظة وأصحاب رؤوس الأموال، ويتهمون الجميع بالسعي لكسب ود جارهم التلال، حتى وإن كان في ذيل الترتيب، غير مكترثين لما يحققها الأخضر من نتائج تظهر الوجه المشرق لرياضة عدن، التي تراجعت بشكل يجعل الجميع يضعون الأيادي على القلوب التي تسارع نبضها خوفا مما يخبئه الزمن من نوائب قد تعصف بالجميع.

يتذكر الوحداويون الكيفية التي تعامل بها الجميع تجاه هبوطهم ومعاناتهم لسنوات في دوري المظاليم، حتى أن عودتهم لم تحظ بالاهتمام والدعم، كما حدث مع جارهم التلال. بينما الحقيقة تميط اللثام عن نفسها لتؤكد أن كل أندية عدن في الهمِّ "جنوب"!

ليس في الأمر شماتة، على أن الواجب يحتم على القيادات المحلية والرياضية المساواة بين الأندية من باب المسؤولية الملقاة على عواتقهم.

كثيرة هي المرات التي حملت فيها الصحف المحلية صرخات وحداوية تستغيث وتبحث عن حق ضائع امام أعين مسؤولين لا يجيدون سوى فنون الكلام ودق الصدور على أنغام وعود عرقوبية لا تحتاج الى كثيرا من الوقت لكشف حقيقتها.

من بين تلك الصرخات ما قاله نائب رئيس اللجنة المؤقتة لنادي الوحدة العدني، الدكتور عبد الملك بانافع، للزميلة "الأيام الرياضي"، والذي لم يطالب بشيء سوى الوفاء بالوعود التي قطعها البعض على نفسه. انظروا، لقد ضاع الوفاء في غمرة زحمة الوعود التي انتهجها البعض وسيلة لإدارة شؤونه وشؤون الآخرين. بانافع طالب قيادة السلطة المحلية ورجال المال والأعمال بتقديم دعمهم للنادي في هذه المرحلة، وذلك بحسب الوعود التي قطعوها على أنفسهم.

مما لا شك فيه أن الوفاء بالوعد من شيم الكرام، على أن مخالفة الوعد آية من آيات المنافق.

فأي منزلة يرضاها هؤلاء لأنفسهم؟ صدقوني أن الجمهور الرياضي سيضعهم حيث يريدون لأنفسهم. على أن الأمر مرتبط بربط الأقوال بالأفعال.

وكشف بانافع عن نوعية العلاقة التي تربط السلطة المحلية بالنادي، والتي على ما يبدو أدمنت العيش بعيداً عن الهم العام، واكتفت بالتصريحات الرنانة، في ظل إعلاميين لا يتوانون عن تلميع ما عجزت الأحداث والسنين عن تلميعه، والأمر لا يكلف سوى دس بعض أوراق البنكنوت في جيوب لا تفرق بين نوعية الأيادي والفئة النقدية، كما هي العقول التي تعطلت عن التفكير في المشروع وغير المشروع، أو حشو الأفواه بأوراق وأعواد القات الخضراء، التي من أجل وصلها بيعت المبادئ والقيم والأخلاقيات...

بانافع قال: "ابتعدت قيادة السلطة المحلية في عدن عن أوضاع وهموم نادي الوحدة كل البعد". وبدورنا نتساءل: أين ذهبت سلطة الجفري وشايف؟ أم أنهما لا يعلمان بتواجد الوحدة في الأضواء ويظنان أنه مازال يصارع من أجل الصعود؟!

الأزمة المالية التي يعيشها نادي الوحدة، وتقابلها السلطة المحلية في المحافظة بآذن من طين وأخرى من عجين، تكشف عن العقلية التي يراد لها أن تظل حاكمة. فالفريق يمثل المحافظة ويتفوق في التمثيل، ويعد حالياً -بمعطيات النتائج خلال مرحلة الذهاب- الفريق الأول في عدن، الأمر الذي يحتم على السلطة المحلية ومكتب الشباب والرياضة ورجال الأعمال في المحافظة أن يتدافعوا صوبه لمد يد العون والمساعدة، ليس من منظور الصدقة، وإنما من باب الحق الضائع منذ سنوات مضت، وقد قالوا قديماً: الحق قديم لا يبطله شيء.

مشكلة السلطة المحلية ومكتب الشباب والرياضة بعدن أنهم يجيدون تنفيذ رغبات الآخرين، والرامية إلى حرمان أبناء الأندية العدنية من حقهم في اختيار رؤساء أنديتهم، ويفرضون عليهم أشخاصا من خارجها، بينما نجدهم يقفون متفرجين على معاناة تلك الأندية دون أن يقدموا شيئاً، إما عجزاً قد أصابهم وتلك مصيبة، وإما لعدم إحساسهم بمعاناة الأندية وتلك أعظم من أختها!!

منتخب اليمن للاولمبياد الخاص يتوج بطلاً للعالم في الهوكي الأرضي بأمريكا

■ ايداهو الأمريكية متابعة: مستور محمد

توج منتخبنا الوطني للاولمبياد الخاص للهوكي الأرضي بطلا للعالم لأول مرة في تاريخه إثر فوزه المستحق على المنتخب السويدي بخمسة أهداف مقابل هدف واحد، في المباراة النهائية لبطولة العالم الشتوية التاسعة للهوكي الأرضي التي استضافتها ولاية ايداهو الأمريكية خلال الفترة 7-15 فبراير الحالي.

وبهذه النتيجة المشرفة والمستحقة حقق منتخبنا الوطني للاولمبياد الخاص (لذوي الاحتياجات الخاصة) أول بطولة عالمية للرياضة اليمنية في المحافل الخارجية، بكل جدارة واستحقاق.

وفي المباراة النهائية التي حضرها جمهور كبير من محبي اللعبة في ولاية ايداهو الأمريكية، لعب منتخبنا الوطني على مدى شوطي المباراة بخطة هجومية، سعيا منه لإحراز نتيجة ايجابية منذ الدقائق الأولى للمباراة.

ففي زمن الشوط الأول تمكن منتخبنا الوطني من شن أكثر من هجمة على ملعب المنتخب السويدي، وتهديد مرماه بكرات ناجحة أحرز من خلالها هدفين دون مقابل. وواصل نجوم منتخبنا تألقهم خلال مجريات الشوط الثاني، حيث تمكنوا من تعزيز النتيجة بإحرازهم ثلاثة أهداف، بينما سجل المنتخب السويدي هدفا شرفيا في المباراة.

وكان منتخبنا الوطني تأهل إلى المباراة النهائية للبطولة إثر فوزه في منافسات المربع الذهبي على نظيره التشيلي بثلاثة أهداف مقابل هدف.

يذكر أن منتخب اليمن أثبت علو كعبه في البطولة وتفوقه على فرق تتمتع بإمكانيات عالية وقدرات فنية وبنية جسمانية كبيرة، حيث حقق أربعة انتصارات في الدور الأول للبطولة على المنتخب الأمريكي المستضيف بهدف نظيف، وعلى المنتخب الفنزويللي بهدفين مقابل هدف، والمنتخب الألماني بخمسة أهداف مقابل ثلاثة، وعلى المنتخب الهندي بثلاثة أهداف نظيفة، بينما خسر لقاءه الرابع في هذا الدور 3/ 1 أمام المنتخب السويدي.

كما تمكن وبجدارة من مواصلة انتصاراته وتألقه في الدور الثاني (المربع الذهبي) بفوزه على منتخب تشيلي بثلاثة أهداف مقابل هدف، وعلى بيرو بأربعة أهداف مقابل هدف.

وعبرت رئيس بعثة الأولمبياد اليمني الخاص، الدكتورة إيمان هاشم عنقاد، في اتصال هاتفي لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) عن فرحتها الغامرة بإحراز أول بطولة عالمية للاولمبياد الخاص منذ تأسيسه عام 1998.

وقالت: "كنا نتوقع إحراز البطولة، ولم نخش المنتخب السويدي الذي خسرنا منه في الدور التمهيدي للبطولة، وأثبت لاعبونا أنهم أبطال من خلال قتالهم المستميت في المباراة. ولا أخفي أنهم قالوا: سنفوز ونرفع علم اليمن عاليا في البطولة. والفضل يعود لله أولا ولهؤلاء الأبطال ثانيا".

ودعت عنقاد كافة الجماهير اليمنية والمؤسسات والجهات المعنية إلى دعم هؤلاء الأبطال بكل أشكال الدعم، نظير ما حققوه في هذه البطولة العالمية التي تعد أول بطولة عالمية للرياضة اليمنية.

من جانبه وعد رئيس مجلس إدارة الاولمبياد الخاص، فارس السنباني، بتكريم اللاعبين وبما يناسب حجم الإنجاز الكبير الذي حققوه، مشيرا إلى أنهم سيحظون باستقبال رفيع المستوى حين عودتهم إلى أرض الوطن.

يذكر أن منتخبنا الوطني للاولمبياد الخاص حقق المركز الثاني في بطولة الهوكي العالمية في اليابان عام 2005، وهاهو يحرز بطولة العالم للعبة في الولايات المتحدة الأمريكية بكل جدارة واستحقاق.

"اغتصاب" جديد للائحة!

اتحاد الكرة يعيد ترتيب لجنته الفنية

بعد إخفاق منتخبنا في دورة الخليج التاسعة عشرة التي استضافتها مسقط، يحاول الاتحاد العام لكرة القدم إعادة ترتيب أوراقه في ظل مطالبات إعلامية ورياضية بضرورة إقالة الاتحاد بكامل قوامه، لكنها المطالبة التي اصطدمت على ما يبدو بقناعات لدى أصحاب القرار أوجبت بقاء الحال على ما هو عليه، كون فتح باب "الإقالة" سيدفع برياح عاتية لتقتلع قيادات اتحادات شتى أصابها الوهن والعجز في ظل قيادات لا همَّ لها سوى خدمة مصالحها، بل إن هذه الرياح قد تصيب أركاناً أساسية في وزارة الشباب والرياضية وصلوا إلى مناصبهم على غفلة من الزمن في ظل سياسة تهدف إلى تغييب الكفاءات وأصحاب الخبرة!

محاولات اتحاد الكرة لإعادة رسم سياساته جاءت عبر بوابة اللجنة الفنية العليا، والتي تعد أهم مكون في مبنى "جول"، حيث تم تعيين المستشار الخاص لرئيس الاتحاد، الدكتور عزام خليفة، رئيساً للجنة، وتم استكمال قوامها بتعيين كل من: خالد صالح حسين، عبدالله فضيل، الدكتور حسن عبدربه، وعلي مثنى راجح، أعضاء للجنة، وعبدالله الدهبلي سكرتيراً لها.

الأسماء بحد ذاتها لا اعتراض عليها، لما لديها من تراكم خبرات (أحد الأسماء غير معروف)، وإن كان بعضها يتعارض مع لائحة الاتحادات الرياضية والتي تمنع الجمع بين منصب في وزارة الشباب والرياضة وعضوية أحد الاتحادات الرياضية، وهي اللائحة التي تعرضت لأكثر من عملية "اغتصاب"، حتى من "المحارم" الذين يفترض بهم حمايتها! واسألوا وزير الشباب ونائبه والوكيل الأول ووكيل الشؤون المالية والإدارية، فلديهم الخبر اليقين، بل إن السؤال عن مناصبهم في الاتحادات الرياضية سيضع الحقيقة عارية أمام الجميع، والتي يجتهد البعض -بائساً- لتغطية عورتها بورقة "قات" مليئة بالثقوب!

قد يسارع البعض إلى توجيه اللوم من منطلق أن اللائحة التي نتحدث عنها لم يعد لها أثر، ولكننا نعلم قانوناً أن اللائحة لا يبطلها إلا صدور لائحة أخرى تحل محلها، على أن الممارسات الخاطئة والتجاوزات الفاضحة والخرق المستمر للائحة لا يعطي الحق في اعتبارها في عداد الموتى.

التجاوزات تعبر عن أصحابها، وتكشف عن غياب الحماية للائحة. ولعمري ما كان لهذه التجاوزات أن تحدث لولا الصمت الذي انتاب البعض وذهب لتسويق المبررات لـ"المغتصبين" الذين تمادوا في غيهم، والضحية بلا شك ليست الرياضة فحسب، بل "الوطن"، على اعتبار أن الرياضة دالة على الأوضاع العامة في البلد.

كيف تحول الوطن ساحة لأفلام رعاة البقر؟!

رداد السلامي

يصر تكتل أحزاب المعارضة اليمنية (اللقاء المشترك) على مطالبه الإيجابية. وبقوة تبدو مواقفه لصالح الشعب والديمقراطية والوحدة اليمنية. لكن ذلك لا يعني أنه أيضا غير مسؤول عما إذا كان هناك خلل سيؤدي إلى ترهل في العلمية الديمقراطية. فالانتخابات على الأقل يجب أن تفعل بحدها الذي يجعلها تتخذ خطا إيجابيا؛ أي: تنمو نموا طبيعيا، بحيث تغدو ثقافة مستشرية في نخاع التفكير الاجتماعي الفردي. وبالتأكيد فإن ممكنات نضوجها تتمثل في وجود تعليم متقدم، وآليات سليمة، بحيث تكون تلك الآليات عاملا يتعاضد مع رغبة ذاتية لدى صناع القرار في البلاد، بأهمية أن تكون آلية ممارستها سليمة ونظيفة إلى حد ما.

الديمقراطية والتقدم والنهوض بالبلاد، تعتمد أساسا على وجود قيادات حقيقية، واعية بأهمية أن تكون الديمقراطية ناضجة ومتأصلة في المجتمع، وثقافة وجدانية وسلوكية مهيمنة عليه ومحددة لخياراته ومساراته. فالتحولات الحقيقية يصنعها الوعي الفاعل، والديمقراطية بما هي ممارسة تعبير عن وجود وعي فاعل لا ينفعل بما يجعله غير مدرك لأهمية أن تغدو خياراته سليمة.

الرغبة الذاتية لدى صانع القرار اليمني، مثلا، يعكسها خطابه السياسي، لكن التناقض في الخطاب في ذات الوقت، يؤشر نحو أن ثمة استبطانا لوعي غير حقيقي، بأهمية أن تكون الديمقراطية هي الحل، لتلافي وقوع ما يؤدي إلى مشاكل وأزمات بنيوية عميقة في المجتمع اليمني ونسيجه ككل.

الأحزاب مقصرة في أنها لم تكن عند مستوى يجعلها إيجابية بما يكفي لإقناع صانع القرار أن الديمقراطية حل وحيد وخيار حاسم لتفادي أزمات كارثية لن ترحم أحدا حتى النظام ذاته.

كما أنها هي ذاتها تعاني من جمود، أي أن أعماقها مصابة بلعنة الاستبداد والإقصاء وعدم الاستعداد لسماع الرأي المخالف، سواء كان متطرفا أم معتدلا أم تجاوز ما يمثل بالنسبة لها خطوطا حمراء. الأحزاب الإسلامية، ومنها حزب الإصلاح مثلا، مصابة بهذه الحالة، التي تتشابه فيها مع السلطة تماما. فتفسيره (الاصلاح) لذلك، وكعضو بسيط فيه، أو قل إن شئت عضو في الدرجة الدنيا، بحسب توصيفات كشوف تقييم أعضائه، أنه مجرد حالة مرضية، أو نفسية، بحسب ما وصفه لي ذات مرة مدير تحرير صحيفة أهلية. فالعضو الناقد بالنسبة لحزب الإصلاح هو عضو باحث عن دنيا أو سلطة، مع أن ذلك ليس عيبا، ولا يندرج في خانة الخيانة أو المرض، فجل قيادات الإصلاح برجوازيون كبار وملاك أراض، ويعيشون في بحبوحة من العيش، ومع ذلك لا يعتبرون ما هم فيه مرضا خطيرا يدمر عصب النضال لديهم والدفاع عن حقوق الشعب. بينما لو انتقد عضو أداءهم السياسي اعتبر ذلك العضو مريضا وزلة عليهم! ويجب أن يبتر في أقل الأحوال.

هذا مثال بسيط. وما لم يتبنَّ الإصلاح مطالب الناس بعيدا عن التحليق المثالي والتسامي الصوفي، والاكتفاء ببرجوازية مستعلية في قمة هرمه التنظيمي وتتشكل في عمقه؛ فإنه سينتج أزمات أخرى أكثر من الموجودة.

أنا أتفهم تماما مدى مأساوية وضعهم وصعوبته، فهم يحاولون مخاطبة مجتمع تقوقع وعيه بسخافات تافهة، وما زال حتى الأكاديميون من أبنائه يؤمنون بحقيقة مطلقة مقدسة مفادها أن العرف القبلي يجب أن يكون والقانون صنوين، وأن القبيلة سلطة يجب أن تظل متمركزة وفاعلة.

القصد أن الديمقراطية تنظم الاختلافات وتفوت فرص تغول طبقة أو فساد أو أشخاص، وبالتالي تنغم الصراع تناغما رحيما، هدفه البناء لا السلطة، والحل لا التمركز وترحيل الأزمات حتى تصبح عصية على الحل.

الحوار لم يعد فاعلا، بل يتحول غالبا إلى أشبه بخوار ومهاترات، بل وبذاءات لا توصف. ذات مرة قرأنا أن بذاءات لفظت في الحوار الذي كان يدور بين الحاكم والمشترك، الأمر الذي دعاني للتساؤل: كيف أصبح هذا الوطن ساحة لأفلام رعاة البقر؟! سقطت إشارة الاستفهام حياء. سأخبركم بسر: هناك من يراقب أسلوبنا في الحوار، ليثبت للمرة المليون أن معظمنا جحافل من غوغائيين لن نتعلم يوماً ماذا يعني طرح وجهات النظر والتفاعل معها للخروج بفكر وحل يعمل به ويحترمه الجميع.

بين محمد فوكو، وعلي ديجول!

أحمد شوقي أحمد
www.shawqee.com

الأستاذ محمد ناجي أحمد، أستاذي في مادة اللغة العربية لأسبوع كامل عندما كنت في الثالث الثانوي، ولم نلتقِ إلا لماماً، لكن قبل ذلك وبعده كان يصرّ الأستاذ محمد ناجي، في العلاقة المعرفية التي جمعتنا بعيداً عن الفصل و"اللغة العربية"، على أننا أصدقاء، بينما كنت أصرّ على أنهُ أستاذ، ولكن بمفهوم لا يشيعُ السكينة أبداً –وهذا حدث لاحقاً– هذه المرة سأستعير "صداقة" الأستاذ محمد ناجي لأعقب على مقاله الذي نشرته "النداء" في عددها رقم 183 الموافق 11 فبراير 2009، متخلياً عن الألقاب الكلاسيكية.

تعرض المقال إلى أربعة عناوين رئيسية، يهمني منها عنوانان: الأول فيما يخص "نافخ الكير" صلاح الدكاك، والثاني فيما يخص رسالة الصديق محمد ناجي إلى رئيس الجمهورية.

وتحت العنوان الأول تحدث ناجي بلغة قاسية و"مارشالية" فيما يخص المادة التي كتبها أخي وصديقي صلاح الدين الدكاك عن الشهيد الحيّ بإذن الله الدكتور درهم الراشدي، المقتول على يد الهمجية مرة، وعلى يد المزاج الرسمي لهذا البلد ألف مرة. وقد تعرض ناجي لما كتبهُ الدكاك بوصفه إقصاءً للآخر، ناقداً التفكير الذي يقومُ على "المقدس" و"المدنّس"، وهي لغة القطعية التي نشأنا عليها جميعا (وأعتقد أن هذه اللغة القاطعة متوفرة لدى صديقي ناجي أيضاً). ولكن بالعموم فإن حنق صديقي محمد ناجي قائمٌ برفضه للغة الرافضة للآخر والتي تعتبر الآخر شراً محضاً والذات خيراً محضاً. هكذا فهمتُ، معتذراً عن أي لبس.

وعلى سبيل إسقاط المعنى أعلاه على حالتنا هذه (مقال صلاح الدكاك) فهناك عنصران: الأول: الناقد، صلاح الدكاك، والذي مثل في نظر ناجي اللغة القطعية والرافضة للآخر. والثاني: المنقود، وهنا تقع المشكلة؛ فمن المنقود يا ترى؟! هل هيَ الهمجية العُصابية التي جمعت تلك الكائنات للتنادي بقتل الدكتور درهم رحمة الله عليه ومن ثم التخفي لدى أحد المتنفذين (والبعض يقول الهرب خارج البلاد)، أم هي المساحة "الرمادية" التي شملت مجموعة من الناظرين بكثير من الحياد الغريب للمسألة؟! من يا ترى؟!

لا أريد الاستفاضة في التحدث عن المنقود، لكن إذا ما فهمنا أن المنقود هي تلك الهمجية التي تسببت بقتل الدكتور درهم، أو أولئك الأشخاص الذين قاموا بالجريمة، فمن الغريب ألا يسمى هذا شراً محضاً. لقد قرأتُ فيما مضى: "لا خطٌ أحمر إلا الدم"، وها هو الدمُ يسفك، والخطُ الأحمر الذي أجمعنا عليه يتم تجاوزه، فمن هذا المبتدأ يكونُ كارثياً أن يعتبر الأستاذ ناجي أن هناك تفاوضاً في إدانة قتل الرجل المدني والمسالم.

القسط القادم من الكارثية التي أشرتُ إليها أعلاه أن يكون حديثُ الأستاذ ناجي، في مقاله السابق، حديث رجل فرانكفونيّ في مجتمع بدائيٍّ للغاية، وفي قضية "حربية" بامتياز، فلا اعتبار للمثاليات المخملية أمام واقع دام، والجماهيرُ التي ينتمي إليها الرجلان ليست تلك الجماهير التي تتظاهر من أجل اضطهاد قطة، إنها جماهيرٌ لا تسمعُ إلا بمكبّر الصوت الذي ينشجُ ليل نهار، إنها جماهيرٌ لا تؤمن بحجم الكارثة إلا بعد التنادي بالعار والدمار. ومع ذلك لا تبرير لحالة التهويل والمبالغة قدر ما كان الأمرُ يقتضي القول بحرقة الألم الصادقة، لا لـ"تعويم" وتمييع القضية ضمن لغة دبلوماسية محضة تؤكدُ تماماً حالة من الرخاء في إيماننا بالمسؤولية تجاه هذا المجتمع وتجاه قضايا الحقوق التي لا يجب للمرء أن يتعصب لقيمة تنتهك أكثر من قيم حقوق الإنسان وكرامته، خصوصاً إذا كانت هذه الحقوق متعلقة بانتهاك حياة إنسان أعتقد أن الأستاذ ناجي أقرب إليه.

● محمد ناجي احمد

● صلاح الدكاك

لم تجذر مقصلة روبسبير الثورة، نعم، لكنها شاركت في ذلك التجذير، ولا نستطيعُ الإنكار. مقصلةُ روبسبير الحادة كانت أداة حسم باتجاه الخيار الضرورة، المدنية والحرّية والديمقراطية. مقصلة روبسبير لم تنظر إلى نعومة عنق مدام ماري أنطوانيت، وتبدأ بقراءة تعاليم المسيح والقديس بولس الرسول، وإصدار عفو عنها، بل حسمت تلك المقصلة مهمتَها على جثة الملكة المليئةُ بالقاذورات و"الزبالة"، بعد أن أهينت وسُحلت في شوارع باريس.

الدكاك لم يطالب بمقصلة روبسبير، ولا غيره، لكن الضروري الواجب أن نحاكم تلك الضمائر المفرغة من عوامل الرحمة والمسؤولية، تلك الضمائر التي استطاعت أن تذبح الدكتور درهم الراشدي "وريداً وريداً"، حسب صادق ناشر بأحد مقالاته (صحيفة "السياسية")، وأن نحاكمها بإدانة "قلمية" عسكرية، لأنّ التهاون في هذه الإدانة يعني رضاً مبطناً ببعض من الجريمة، وهذا ما نَرفضهُ جملةً وتفصيلاً.

هذا ما يقعُ في بال القارئ من قراءته لمقال الأستاذ ناجي، من حيث لومه للغة الجماهيرية القاسية والرافضة والإقصائية... لمن؟! لا أدري، سوى أنه ذكر المستضعفين والضحايا المدنيين بوصفهم مستهدفين من هذه اللغة، وهذا يجعلُ الأمر أكثر غموضاً بالنسبة للمتلقي من حيث عدم وصول الفكرة بصراحة لديه، مما يعني أن هناك كواليس أخرى يحتفظ بها الرجلان أو أحدهما، وهذا ما لا يدخل في اشتغال القارئ.

ناجي والرئيس

ما لفتني ثانياً هو رسالة محمد ناجي أحمد إلى رئيس الجمهورية، والتي أبدى فيها حيرته من دولة تستهين بدماء وأعراض وأراضي وأموال أهل إب وتعز والحديدة، ثم مخاطبته الرئيس بـ"إن من مصلحتي ومصلحتك أن تكون لنا دولة". لقد شعرتُ أنني فعلاً أمام مثقف فرانكفوني يتحدثُ بلغة هادئة ومدنية. وتخيلتُ ملمحاً لطيفاً يليقُ بكاتب لمثل هذه الكلمات المتحضرة، وهو ميشيل فوكو. كما تمكنتُ من اختيار الرئيس المناسب الذي يمكنُ محادثتهُ بمثل هذه الكلمات اللطيفة، وهو شارل ديجول، لأحاول الوصول في نهاية المطاف إلى العاصمة الفرنسية باريس في الخمسينيات، ولأحاول ابتكار تسمية لطيفة للمشهد الذي في رأسي: حديثٌ من الفيلسوف "محمد فوكو" إلى الرئيس "علي ديغول"! لكنني صُدمت حين تلقفتُ من أرشيف الذاكرة ما كان يقولهُ جان بول سارتر بلغة تهكمية متهمة ورافضة عن ديجول قائد الثورة الفرنسية، حينَ يقول ما معناه: "أنا ملحد، ولذلك فمن حقي أن أكفر بشارل بالرب. لكن ليس من حقي أن أكفر بشارل ديجول!".

إذاً، فحتى الفرانكفونية الفرنسية لم تحتو على هذا النموذج اللطيف في مناقشة قضيةٍ موجعة للجميع. وهذا ليس خطاب إدانة مَني، بقدرَ ما كان المقصود عقد مقارنة خفيفة بين خطابين في مقال الأستاذ ناجي، خطاب عسكريّ في وجه مثقف، وخطابٌ مثقف في وجه عسكريّ. فالأول خطاب الأستاذ ناجي، القاسي والشديد، والذي لم أفهم أبعاده بشكل أكثر توفيقاً ونجاحاً، والذي يحمل قسوةَ العسكر، وهو موجه للدكاك، وخطابٌ لطيف وثقافي ودبلوماسي موجهٌ لرئيس الجمهورية، صاحب التاريخ العسكري، والذي أفترضُ أن يواجه بأسلوب أكثر إفهاماً بالنسبة لرجل كالرئيس، في إشعاره بمدى المأساة التي وصل إليها البلد، والتي لم يتفهم مأساتها إلى الآن، لا هوَ ولا غيره ممن يحملون أمانتها.

لنعُد إلى المحطة الأولى والضرورة الملزمة: لكي يسمعك الآخر، عليك أن ترفع صوتك!

هذا هو سقف طموح مجتمعنا

يحيى سعيد السادة
y.alsadh@yahoo.com

أستطيع الجزم ألاَّ شيء في هذا البلد قابل للتطوير أو التحديث أو التغيير ما لم يكن بمبادرة وتوجه شخصي من المسؤول الأول في الدولة، أيًّا كان هذا المسؤول؛ كون ما يطلق عليه بـ"المواطن" هنا عاجز تماما عن إحداث أية نقلة نوعية في حياته كما أنه عاجز عن أن يتقدم ولو خطوة واحدة إلى الأمام ما لم يتم "توظيبه" كما "توظب" الآلات والمعدات التي تعتمد على الطاقة في تشغيلها، وما لم تعد برمجة تفكيره بحيث يصبح مهيأ لمواكبة متطلبات العصر ومواكبة مسيرة شعوب الأرض ولو بالحد الأدنى مسيرة الشعوب المحيطة بجغرافيتنا.

قناعتي هذه لا علاقة لها بما تمتلكه الدولة من إمكانيات بوليسية واستخباراتية، بل على افتراض أن ليس بحوزة جنودها وعسسها غير العصي و"الصمول"، التي تعد من وجهة نظري وفي قناعتي كافية لمواجهة مجتمع هو في غاية الإنهاك، بل وفي الرمق الأخير من حياته، مجتمع مولع بأفة القات حتى آخر قطرة من دمه وبكل أنواع سموم التدخين حتى آخر نفس، وبولعة "الشمة" القذرة والمخدرة والمقززة وبأساطير السحر والشعوذة، فضلا عن الحبوب المنشطة التي زاد اتساع رقعة ومساحة تناولها وبالذات في أوساط الشباب وصغار السن الهاربين في الأساس من تحمل مسؤولياتهم نتيجة الفجوة التي تتسع يوما بعد يوم، بين واقعهم المأساوي ومستقبلهم الأكثر من مجهول في ظل هروب الدولة هي الأخرى عن تحمل مسؤولياتها تجاه هؤلاء والمتمثلة بعدم اتخاذها أي إجراء يحد من هذه الظواهر المخيفة والمدمرة، والتي بات المواطن يلمس آثارها وتبعاتها من خلال أولاده وأقاربه وجيرانه، ومن خلال الأماكن التي يعرج عليها أو يرتادها. هذه الظواهر يضاف إليها ظاهرة الفقر والبطالة والتسول وانتشار الأمراض الغريبة على مجتمعنا، ناهيك عن ظاهرة السطو على ممتلكات الآخرين بقوة السلاح التي غالباً ما تنتهي بقتل الأبرياء والذين قد لا يكون آخرهم الشهيد عباس محمد الغرباني إمام الجامع الكبير بإب الزاهد والناسك في محرابه منذ مولده وحتى يوم استشهاده؛ كل هذه الظواهر ما كان لها أن تتسع وتنتشر على هذا النحو الذي ينبئ بكوارث مستقبلية ربما ستكون هي الأخطر والأفظع، لولا انشغال كبار المسؤولين بمصالحهم الذاتية واختزال مسؤولياتهم بأولادهم وأقاربهم وكيفية الحفاظ على أنماط معيشتهم ومستويات مراكزهم السياسية، فضلا عن انشغال من هم دون هؤلاء المسؤولين بمضاعفة أرصدتهم المالية والعقارية من منطلق قناعاتهم أن فرص الهبر وتكويم المال على هذا النحو الحاصل الآن ربما لن يتكرر مستقبلا، فيما لو صحح وضع البلد.

مقابل ذلك نجد المواطن هو الآخر قابلا للانجرار نحو هذا الضياع من خلال إنفاقه الجزء الأكبر من دخله في واحدة أو أكثر من هذه المكيفات على حساب معيشته ومعيشة أهله وأولاده، الأمر الذي انسحب على الكثير من الشباب في محاكاة هذا الواقع المؤلم والمرير لدرجة القفز عليه إلى واقع آخر هو الأكثر مرارة وأكثر تغييبا للذاكرة.

لا شك أن جميع هذه الظواهر لم تكن وليدة اللحظة التي نعيشها الآن، كونها في الأساس طافية على سطح حياتنا منذ فترة زمنية ليست بالقصيرة. إلا أن ظاهرة الأمراض النفسية وتسارع انتشارها في أوساط شبابنا هي ما دفعني لطرق هذا الموضوع، وفي هذا التوقيت بالذات، لاسيما وأنا أرى هؤلاء يبتعدون يوماً بعد يوم عن المعالجات التي يتطلبها واقعهم المحزن. فكما هي الأمراض على اختلاف درجات خطورتها والتي نجد لها أمصالا واقية وجرعات دوائية شافية، كذلك هي الإحباطات النفسية التي هي الأخرى لها طرق ووسائل لمعالجتها والتي لا تكلف المرء غير المثابرة على الاطلاع وتخصيص وقت لمجالسة الكتب والمؤلفات أيًا كان حجمها وأيًا كانت الأفكار التي تحملها، إذ لا يخلو كتاب أو مجلة أو صحيفة من فائدة تمثل إضافة ما لم تكن رديفاً لمعلومات تراكمية تشكل جميعها في الأخير مخزوناً ثقافياً يعد بمثابة المصل الواقي لأية أمراض اجتماعية تطفو ما بين الحين والآخر على سطح حياتنا. إذ ما يعاني منه شبابنا في وقتنا الراهن هو الفراغ الفكري والذي يمثل الفجوة بين أحلامهم وطموحاتهم وواقع تنفيذ مثل هذه الأحلام والطموحات. في ظل هذا الفراغ وهذا الإفلاس الثقافي، وصل الأمر بالكثير من هؤلاء إلى حد العزوف حتى عن تناول الصحف أيًا كانت اتجاهاتها كتعبير عن الرفض في مناقشة وبحث كل ما يتعلق بظاهرة الإحباط مقابل التوجه نحو ما يخل بهذا العقل وما يسهم في تغييب الذاكرة ويكرس هذا الإحباط في النفوس؛ مؤشرات خروج هؤلاء عن إحباطاتهم بل وخروج البلد برمته من مأزقه وإحباطاته وأنفاقه المظلمة والموحشة، عندما تتحول طوابير الناس من أسواق وأزقة القات إلى المكتبات وأكشاك الصحف.

لقد صدمت عند أكثر من مشهد، حين رأيت صحفاً على مختلف إصداراتها في طريق عودتها إلى ناشريها بينما القيمة الإجمالية لها لا تتعدى العشرين ألف ريال. هذا المبلغ هو رقم حقير في خانة المصروفات اليومية سواء لأحد التجار الميسورين أم لبعض المسؤولين المتخمين بثراء الوظيفة، لاسيما إذا ما عرفنا أن هذا الرقم يصرف مقابل "تخزينة" يوم فقط من قبل أفراد هذه الشرائح الاجتماعية. إن لم يكن بمبالغ تفوق هذا الرقم.

كذلك حين قال لي أحد أنصاف المثقفين إنه لم يتناول صحيفة "النداء" كون ثمنها زاد عشرين ريالا! في حين يصل إنفاق هذا المعتوه على ولعة القات يوميا إلى ألفي ريال ما لم يزد عليه، خاصة خلال هذا الموسم الذي تضاعف فيه سعر هذه الآفة.

صدمت أيضا يوم أن عجز أكثر من جامعي وأكثر من فيلسوف عن تسمية ثلاث صحف مستقلة، بحجة أنهم لم يسمعوا بها من قبل، في حين سرد لي أكثرهم مسميات القات في كل محافظة من محافظات الجمهورية بل وفي إثيوبيا أيضا.

صدمت حين وجدت أكثر من مسؤول ينفض يديه عن مسؤولية تناول الصحف التي لا تنتمي للسلطة، وكأنها كتب ديانات أخرى تتعارض مع ديانة حزبه، لا مجرد كونها آراء وتحليلات لوضع قائم يهم في الأساس كل الأطراف على الساحة بما في ذلك الموالين، بالذات الذين يتطلب منهم واقع الحياة التي نعيشها الوقوف عندها ليبنوا عليها مواقفهم من موقع العارف بأدق تفاصيل الأمور السياسية وغيرها التي تدور في البلد.

بعض هؤلاء المسؤولين إذا ما تجرأ أحدهم وأقدم على محاولة الاطلاع على مثل هذه الصحف فإنه لا يلتقطها إلا بعد أن يلتفت يمينا وشمالا ليتأكد بأم عينه ألاَّ أحد يرقب فعلته الشنعاء، ليدسها فجأة في جيبه وعلى وجل وكأنه يدس شيئا محرما.

سلوك هؤلاء، وعند هذا المشهد بالذات، يبين وبوضوح كم هي المسافة الشاسعة التي تفصلنا عن المجتمعات المتطورة، وكم هو قطر وعمق الهوة التي تحول بين التقاء ديمقراطيتنا، وديمقراطية الدول المتقدمة، في هذا المضمار. إذ نجد كثيرا من السياسيين في أوربا يقبلون وبنهم شديد على متابعة واقتفاء ما يكتب في الصحف التي تعكس وجهة النظر الأخرى، من منطلق أن ما يكتب في صحفهم الحزبية هو تحصيل حاصل، بيد أن ما يشغل تفكيرهم هو الرأي الآخر الذي تمثله مواضيع الصحف المناوئة لسياساتهم.

عند هذه المشاهد المحزنة، وعند هذه الصور المعتمة والحالكة السواد التي يتكرر عرضها يوميا في واقعنا، ألست محقاً بأن هذا المجتمع غير قابل للتطور أو التزحزح قيد أنملة طالما ومسؤولوه ومثقفوه على هذا النحو من التفكير، فيما معظم مكوناته الأخرى لم تنفض عن نفسها غبار التخلف حتى هذه اللحظة؟!

ثم ألست محقاً إذا ما جزمت بأن سقف طموح مجتمعنا لا يتعدى المكيفات، وأن ما يكتب في سبيل تنويره هو كمن يحرث في الماء؟!

الموقف العربي بين التشدد والاعتدال

عبدالله سلام الحكيمي

لم يكن موقف العرب في يوم من الأيام أضعف وأسوأ مما هو عليه الآن للأسف الشديد. ذلك أن عوامل الفرقة والتنابذ والانقسام، الناتجة عن رؤى ضيقة وحسابات أضيق، قد جرَّأت أعداء العرب وأغرتهم بضرب المصالح العربية عموماً، والفلسطينية خصوصا، في غياب معيب لأي فعل عربي يستطيع أن يقف معترضا على ما يجري أمام المسامع والأبصار، وما كان يمكن للكيان الصهيوني النازي أن يقوم بتلك المحرقة البشعة (الهولوكست) ضد إخواننا الفلسطينيين في غزة ويعيث في مساحتها، التي لا تزيد عن 350 كيلومترا مربعا، تدميرا وقتلا وسفكا للدماء مريعا؛ لو كان العرب موحدي الموقف على رؤية مشتركة واحدة، لا، ولا كان العالم الذي فقد ضميره وأخلاقه يقف بين مؤيد للعدوان صراحة، وساكت عنه تواطؤاً أو خوفا من التحالف الأمريكي الإسرائيلي المؤسس على منطلقات دينية تحكمها أساطير الإبادة الجماعية للجنس البشري، والمسيح المخلص، وشعب الله المختار... الخ.

ويعجز الإنسان العربي عن تفسير سبب هذا الانقسام والتناحر الذي أصاب الموقف الرسمي العربي بالشلل والعجز؛ إذ لا يرى له أدنى مبرر موضوعي وحقيقي، اللهم إلا إذا كان بحث هذا الطرف أو ذاك عن مصلحة آنية أو دور هزيل وضيق الأفق. ومع ذلك فلا الخاص تحقق، ولا العام تأتى. فالخاص إذا لم يستمد قوته من العام لا يعدو كونه سراباً بقيعة يحسبه الضمآن ماء. كما أن العام إذا لم يأخذ في اعتباره الخاص كان هو الآخر خبط عشواء...

ففي 5 يونيو 67 انهزم العرب لأنهم لم يستطيعوا توفير الحد الأدنى من الرؤية المشتركة لموقف عربي موحد في مواجهتهم للعدوان الإسرائيلي؛ لكنهم في 6 أكتوبر 73 حققوا انتصاراً لأن مثلث الثقل العربي (مصر، سورية، السعودية) استطاع أن يصوغ رؤية مشتركة وموقفا موحدا في مواجهة العدوان والاحتلال الإسرائيلي. ولقد أعطت هذه التجربة نموذجاً إيجابياً ينبغي أن يقتدى به، وهو أن من حق كل نظام سياسي أن يكون كيف شاء، فذلك لا ينبغي أن يكون حائلا أمام اتفاق الأنظمة العربية على رؤية وموقف واحد في مواجهة التحديات الجسيمة والمخاطر المحدقة بهم جميعاً.

فلم يكن مقبولاً ولا مستساغاً، وخاصة في مأساة الحرب العدوانية على غزة أخيراً، أن نسمع من يخون أو يكفر أو يسيء إلى بلد كمصر، هو، بحكم جغرافيته وتاريخه وثقله وعلاقته ونفوذه، قائد للوطن العربي منذ أقدم العصور وحتى اليوم. إن خطأ فادحاً قد حدث حينما انطلق البعض يشن حملة ظالمة وعدائية ضد مصر، مسيئين إليها وإلى دورها ومكانتها الرائدة. وما كان ينبغي أن يتم التعامل مع مصر عبر تحريض الشارع وتهييجه عليها وعلى دورها ومكانتها والمزايدة على تضحياتها الجسيمة على امتداد مراحل الصراع العربي الإسرائيلي، ولا عبر تجريد الحملات الإعلامية العلنية المعادية، وإنما يتم فقط عبر الحوار الأخوي الهادئ والمسؤول، وأيضا عبر العتاب الودي الحريص والمسؤول.

وكيف يمكن أن نتصور موقفا عربيا يمكنه الوقوف ثابتا بغياب قوة قائدة كهذه. وكذا الحال بالنبسة لبلد كالسعودية له مكانته الدينية العالمية وعلاقته الدوليةونفوذه المعروف.

وبالمقابل فإنه لمن العبث والتخريب أن يتصور أحد أن من المفيد للموقف العربي إقصاء بلد كسورية، واستبعاده وعزله؛ ذلك أن الموقف العربي المنشود لا يستفيد من ذلك، بل يخسر خسارة فادحة. وبمثل هذه النظرة يمكننا أن ننظر إلى سائر البلدان العربية الفاعلة، كدولة قطر ودولة الإمارات العربية والجزائر وليبيا وغيرها. إذ لا يمكن للموقف العربي أن يكون قويا وفعالا ما لم تتكامل قوى وإمكانيات وقدرات جميع دوله، ولا يمكن للعالم أن يحترم العرب ما لم يكونوا مستندين إلى موقف واحد موحد حول استراتيجية تخدم مصالحهم وقضاياهم المصيرية التي لا خلاف عليها، خاصة والعالم العربي اليوم يواجه خطرين استراتيجيين بالغي الخطورة: الأول يتمثل في الانعكاسات المدمرة للأزمة المالية العالمية التي تعصف بالعلم كله وتزلزل استقراره الاقتصادي والسياسي، والعالم العربي سيكون بغير شك أكثر بقاع العالم تضرراً بالآثار والنتائج المترتبة على تلك الأزمة، خاصة وأنه يحوي في أرضه الممتدة الجزء الأكبر من احتياطيات النفط والغاز في العالم. والثاني يتمثل بصعود وتنامي نفوذ التيارات الدينية واليمينية المتطرفة، وسيطرتها على مفاصل السلطة البرلمانية والتنفيذية في الكيان الصهيوني. ومعلوم أهداف هذه التيارات المتمحورة حول طرد الشعب الفلسطيني من وطنه: كامل أرض فلسطين التاريخية، والدفع به إلى الأردن كوطن بديل وربما جزء منه إلى أرض سيناء.

ولا شك أن لهذين الخطرين الاستراتيجيين عواقب وخيمة جدا وآثارا مدمرة على الكيانات العربية كلها، وعلى حاضر ومستقبل الوطن العربي بكامله. فهو -إذاً- واقع لم يعد يحتمل أدنى قدر من العبث والمزاح، بل يتطلب الارتقاء سريعا إلى أعلى درجات الشعور بالمسؤولية، والإحساس بالخطر، والانطلاق إلى التعامل معه بجدية وفاعلية، عبر تأسيس أرضية عربية مشتركة متكاملة تصون مصالح الأمة وقضاياها المصيرية وتوفر الحد الأدنى من مقومات الصمود ومواجهة التحديات والمخاطر المحدقة. وهذا مطلب ممكن بلوغه، خاصة وأن أنظمة الحكم العربية المتعددة، على اختلاف منطلقاتها وأهدافها وتوجهاتها، لا تختلف فيما بينها اختلافات جوهرية فيما يتعلق بالقضايا العربية المصيرية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وتنحصر اختلافاتها في تباين وجهات النظر أو في الأساليب أو في التفاصيل. فجميع الدول العربية مثلا أجمعت على صيغة المبادرة العربية للسلام، التي كانت أولا مبادرة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، ثم تبناها العرب في مؤتمر القمة العربية في بيروت، وهي مبادرة تدعو إلى تحرير الأرض العربية المحتلة، بما فيها الأرض الفلسطينية، المحتلة منذ عام 67، مقابل سلام شامل بين العرب والكيان الصهيوني. وإذاً، فليس هناك دولة واحدة تحرم مبدأ التفاوض السلمي مع الكيان الصهيوني، كما أنه لا توجد دولة عربية واحدة تحرم اللجوء إلى أشكال وأساليب المقاومة المتعددة للكيان الصهيوني، بما في ذلك الكفاح المسلح، إذا ما كان هناك ضرورة تقتضيه. ومثلما أجمع القادة العرب على مبادرة السلام، وهي ليست مقدسة لا يجوز المساس بها، فإن بمقدورهم أيضا أن يعيدوا النظر فيها مجتمعين، تطويرا أو تعديلا أو إلغاء.

إن العرب جميعا مطالبون -الآن أكثر من أي وقت مضى- بالانطلاق الجاد والسريع جدا في تحرك ذي ثلاث شعب:

الأولى: مصالحة فلسطينية عاجلة تقوم على أساس احترام إرادة الشعب الفلسطيني الحرة عبر صناديق الاقتراع.

الثانية: مصالحة عربية لا إبطاء فيها تقوم على رؤية استراتيجية متفق عليها تؤدي فيها كل دولة دورها، في جهد عربي متضامن متكامل نحو وضع أهداف تلك الاستراتيجية موضع التنفيذ.

وفي اعتقادي أن المصالحة الفلسطينية والمصالحة العربية تتم على أفضل وجه من خلال إعادة ترتيب أضلاع مثلث الثقل العربي (مصر، سورية، السعودية) أولاً؛ إذ به ومن خلاله يمكن شد وربط الأطراف العربية كلها إلى أضلاع المثلث.

الثالثة: إرساء تفاهمات حقيقية قائمة على الأهداف والمصالح المشتركة مع قوى المحيطين الإقليمي والدولي (إيران، تركيا، إندونيسيا، الهند، باكستان، ودول أمريكا اللاتينية الداعمة للقضايا العربية). وهذه الشعبة مهمة للغاية في إيجاد أرضية تفاهمات واسعة لمواجهة اصطفاف كل دول العالم الكبرى دعماً وتأييداً للعدوانية الصهيونية على نحو أو آخر، عبر تأسيس قوة ضغط إقليمية دولية واسعة مناصرة لقضايا الشعوب العادلة.

ويظل دور مصر فاعلاً وأساسياً وصولاً إلى تحقيق غايات شُعب التحرك العربي العاجل المشار إليها آنفاً، انطلاقاً من مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي أطلق في القمة العربية الاقتصادية في دولة الكويت دعوة للمصالحة العربية الشاملة، واستئناساً بتصريح رئيس الحكومة الفلسطينية، إسماعيل هنية، إلى وكالة الأنباء السعودية، تأييداً لمبادرة الملك عبدالله، وإشادة بدور السعودية في دعم ومناصرة ومساندة القضية الفلسطينية وقضايا الأمتين العربية والإسلامية.

وأي إبطاء أو تقاعس عن إنقاذ الموقف العربي من حالة التمزق والانقسام والشلل فإن العواقب والآثار ستكون حقاً كارثية، في ظل الأزمة العالمية المالية وتداعياتها المروعة وتكالب المخاطر والتحديات المصيرية المعادية التي تحيط بأمتنا، ولن تقوم للعرب قائمة عزيزة كريمة في عالم اليوم لعقود طويلة قادمة من الزمن.

فهل قادة العرب قادرون على استشعار مسؤوليتهم التاريخية الجسيمة؟

ذلك ما نأمل!

اليمن بلا يسار

منى صفوان

monasafwan@hotmail.com

من المهم أن يكون هناك تيار يساري في البلد المحافظ، الديمقراطي، الذي تبرز فيه قوى يمينية متعددة ومتحالفة بقوة. ووجود حزب اشتراكي وحيد وضعيف، لم يعد يفي بالمهمة، إضافة إلى أنه حزب ضاعف من تخليه عن يساريته.

فالاشتراكي حذف من أدبياته كثيرا من المعاني اليسارية، وخفف من أيديولوجيته؛ وبشكل ما هو وحيد كفاية بما يسهل الاستقواء عليه ليفعل ذلك. فإنه حين يهاجَم، يهاجَم بسبب يساريته، التي عُدَّت تهمة أصبح ينفيها بشكل ما.

وهنا فقد الإتجاه اليساري، الليبرالي، في البلد، متكأ سياسيا قويا يستند إليه، وبقي الاتجاه نحو الديمقراطية والحرية والمساواة الاجتماعية وكل المعاني التغييرية والحداثية والثورية، دون سند سياسي أو تيار قوي يدعمه. وهذا الاتجاه الذي يتبناه بعض الحقوقيين والمثقفين والصحفيين والكتاب والسياسيين، بقي اتجاها أعزل، أثر على ضعفه وجود كل القوى السياسية والحزبية في اليمين، بتحالف مع سلطات المال والنفوذ والسلطات التقليدية المحافظة والمؤسسة العسكرية والقبلية.

وكان الاشتراكي مقطوع التأثير بكل هذه القوى والسلطات، خاصة بعد الخلل الذي أصاب توازن الحياة السياسية بعد العام 94، واستبعاد قواه وثروته وسلطاته ورموزه السياسية. هذا له علاقة بكونه بقي وحيدا، وسهل التخلي عن يساريته. لذا كان هو مهندس اللقاء المشترك.

فقد كان الاشتراكي يعي ما يحدث له من عملية إقصاء وإضعاف منظمة، يساعد فيها التوجه المحيط نحو اليمين المحافظ والقوى المؤثرة لليمين المتطرف؛ لذلك فقد توجه لإنشاء تكتل يستفيد فيه من قوى هذه التوجهات المختلفة عنه؛ ليؤمن نفسه منها، بعد أن كانت سببا في جعل يساريته تهمة دينية وخروجا على قيم المجتمع، وهذا ما خلخل شعبيته، وليستفيد من نفوذها وقوتها ليضمن بقاءه معارضا أمام الحزب الحاكم.

وكون الحزب الحاكم حزباً دون أيديولوجية ودون توجه فكري محدد، إلا أنه يميني محافظ، فهذا ساعد على تقوية كل فصائل اليمين السياسي، وزاد تأثير عزل الاشتراكي وإضعافه.

وعند وجود اليسار في تكتل واحد مع أكثر قوى اليمين تطرفا، فإنه كان هناك احتمال لتهجين سياسي جديد وسطي بين الليبرالي والمحافظ، يحافظ على توازن الحياة السياسية والاجتماعية معا. وكان الاحتمال الآخر بتأثير الأقوى هو الاحتمال الذي سيطر خلال عمل المشترك، وظهر تأثيره اجتماعيا.

المشترك، خلال سنواته الست، قوّض من التوازن المفترض؛ لأن توجهه كان نحو اليمين دائما، وكانت مواقفه محافظة من كل المبادرات السياسية التغييرية. غير أن بقاء الاشتراكي، دون اللقاء المشترك، كحزب يعمل منفردا، لم يكن أيضا ليضمن توازن الحياة في البلد؛ لأنه ليس لديه القوة التي تمكنه من الدفاع عن الاتجاه الليبرالي، أو عن تواجد قوي منفرد لليسار. ليصير الميزان السياسي، الذي كان متأرجحا لصالح قوى أكثر ثقلا، يميل بقوة لكفة واحدة، بينما بقيت الكفة الأخرى فارغة تماما. هذا الفراغ برر وجود التيار التغييري يواجه لوحده ويعاني من تكتل الجميع ضده.

وهذا هو السبب في التراجع الاجتماعي، والرجعية الثقافية التي حدثت. فقد انتشر اللباس النسائي المحافظ، ذو البعد السياسي الإسلامي، خاصة في المحافظات الجنوبية، وانتشر التوجه الديني المتطرف بين أوساط الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة. وقد زادت مع ذلك الأمراض الاجتماعية، وتراجعت القوانين والتشريعات الوطنية التي تدعم الحرية والمساواة والمشاركة المجتمعية والمرأة، وأصبحت تسن قوانين تمييزية وفئوية، وزاد التضييق على حرية الرأي والتعبير، وملاحقة الصحفيين، وقوي نفوذ التيار اليميني المحافظ في المؤسسات التشريعية وباقي مؤسسات المجتمع؛ في مقابل بقاء قلة ليبرالية تعاني التضييق.

ومع الترويج للثقافة الحقوقية، وجد الناشطون أنهم لا يستطيعون منع الانتهاكات التي تحدث، دون سند سياسي، وحاولوا إشراك المشترك، خاصة الاشتراكي، في ما يقومون به، لكنهم عانوا من ضعف تأثيره، في مقابل أن الإصلاح لم يكن بذلك التفاعل المرجو؛ للقضايا التي تختلف أو التي لا تهتم بها أيديولوجيته؛ برغم أن الإصلاح بعد العام 2001 حاول إبعاد صفة التطرف عنه وتهمة "القاعدة"، فاتجه للمجتمع المدني، وأكثر من صلاته بالمنظمات والسفارات الأجنبية، وأدخل مصطلحات جديدة على خطابه السياسي، مثل "الحرية"، وقد ساعده في ذلك وجوده في تكتل واحد مع الاشتراكي، الذي أسهم بدوره في الدفاع عنه، وكونه ليس حزبا متطرفا. ولكن الإصلاح حتى الآن لم يحسم موقفه في كثير من القضايا، مثل المشاركة السياسية للنساء والتي لم يزل يعارضها، وهو موقف أثر في تكتل المشترك، وبالذات في الاشتراكي، الذي تخلى عن مرشحاته الاشتراكيات وعن دعم المرأة. وتخلي الاشتراكي عن دعم مثل هذه القضايا جعل التوجه نحو التنمية الديمقراطية فعلاً لا يقوم به السياسيون.

فالتنمية الديمقراطية هي عمل ينادي به اليوم من ينادون بحرية الرأي والتعبير، ومشاركة ودعم المرأة، ووقف الانتهاكات، خاصة ضد الأقليات، ونزاهة واستقلال القضاء.

إنهم تيار غير سياسي يمثل قوى الليبراليين واليساريين والحداثيين، في المجتمع المحافظ، يحاولون التمتع بالحرية الشخصية لجعل هذا المجتمع أكثر توازنا.

ولم يعد يعوِّل هؤلاء على عودة قوية لليسار السياسي، أو احتمال وجود أحزاب تدعم ما ينادون به؛ فمن المحتمل أن يزيد خفوت الاشتراكيين وتنقص مواقعهم، في مقابل اكتساح أكثر للإصلاح، هذا إن لم يختفوا تماما في البرلمان القادم؛ وعدم تواجد تمثيل لهم في البرلمان، يعني موت اليسار.

كما أن التواجد الخافت ليس هو المطلوب من حزب عليه أن يكون الكفة الأخرى والقوة التي عليها أن تكون ثقيلة بما يكفي لضمان بقاء التأرجح على الأقل.

وغياب التمثيل السياسي لليسار، سيعني أن اليمين، بتقلص كتلة اليسار في حياته السياسية والثقافية، سيزيد من التضييق على الهامش الديمقراطي، ومحاربة حرية الرأي والتعبير والصحف المستقلة، وزيادة ملاحقة الصحفيين، وزيادة تراجع القوانين، وبالذات قوانين الأسرة، وزيادة الانتهاكات الحقوقية...

ذلك سيبطل ترسيخ ثقافة الحقوق والدفاع عنها، وسيزيد من الانتهاكات، وسيضعف إرساء دولة قانون، وسيكون السبب الرئيس في تراجع مستوى مشاركة المرأة، ليس فقط السياسية، بل على كل المستويات.

إن الثقافة التقليدية والفكر السلفي والممارسات الرجعية ستسيطر على المسار السياسي والاجتماعي أكثر من الآن.

"كوتا" لليسار

إن تراجع مؤشرات الحرية والمشاركة السياسية، والتضييق على الثقافة الحقوقية، هو نتاج غياب اليسار في الطرف الآخر. وإذا كان اللقاء المشترك، الذي هندس له الاشتراكيون، لم يعد هو من يعوّل عليه سياسيا، فلا بد من وجود قوة بديلة تدعم توجه اليسار، وتوازن كفتي الميزان.

ولأنه لا توجد أي قوى يسارية في الساحة، التي لم يعد يحركها الآن ويضمن تفاعلها إلا المجتمع المدني بما يضم من ناشطين حقوقيين، منهم صحفيون مستقلون؛ فإن هذا المجتمع هو البديل السياسي لغياب كفة اليسار. وكونه يريد البقاء مستقلا، فإنه سيبقى بعيدا عن دائرة التأثير السياسية، التي تسيطر عليها الأحزاب.

فلا توجد له حصة نسبية في المشاركة السياسية، فهذه المشاركة محصورة على كل القوى التقليدية، من الأحزاب إلى القبائل إلى المؤسسات العسكرية، في غياب للمثقفين والنساء والأكاديميين.

وهذا التيار لا يوجد له حزب يدعمه، وهو لم يطالب حتى الآن بالتمثيل السياسي له في المؤسسات التشريعية، في بلد ديمقراطي على جميع الفئات والتيارات والتوجهات أن تشارك فيه.

أي نقابة نريد!؟

محمد علي سعد

تحدد يوم الرابع عشر من مارس القادم موعداً لعقد المؤتمر العام لنقابة الصحفيين اليمنيين بعد أن تأجل عدة مرات. وسيقف المؤتمر أمام حزمة من الوثائق الهامة الواجب عليه مناقشتها واقرارها وكذا انتخاب النقيب والمجلس المركزي للنقابة.

ومن الوثائق الهامة التي سيقف أمامها المؤتمر العام للنقابة سنجد مشروع النظام الداخلي وميثاق الشرف ومشروع قانون الصحافة، وغيرها من الوثائق الهامة الاخرى، كالتقرير العام لنشاط مجلس النقابة السابق بين المؤتمر بين، والتقرير المالي، وغيرها من التقارير الهامة.

وفي هذا الحيز ما يهمنا التأكيد عليه هو محاولة الرد على السؤال الحيوي والهام وهو: أي نقابة نريد كصحفيين؟ هذا السؤال السهل الصعب نطرحه لأننا نقصد منه هوية القيادة الجديدة للنقابة وهواها. فالواقع يقول إن نقابة الصحفيين هي نقابة مهنية في الاساس تعنى بشؤون المهنة وبشؤون العاملين فيها وتقع عليها مسؤولية الدفاع عنهم وعن حقوقهم بكافة أشكالها. إلا أن الاشكالية التي واجهها ويواجهها الصحفيون، وهي إشكالية تحول النقابة من نقابة تمارس المهنية وتدافع عنها إلى نقابة تمارس السياسة والحزبية على حساب المهنية وعلى حساب النقابة وعلى حساب دورها وواجباتها، هذا الامر جرى ويجري عند كل مؤتمر عام للنقابة. فتنافس الاحزاب لتقديم مرشحيها، وبذلها الغالي والنفيس كي يفوز اعضاؤها بقيادة النقابة وبضمان السيطرة عليها وعلى قراراتها في المرحلة تلي الانتخابات كان ولايزال هماً حزبياً وسياسياً، اكثر من كونه عملاً نقابياً مهنياً خالصاً. واذا كانت الاحزاب تتنافس للفوز بنقابة الصحفيين، نجد أن عدداً غير قليل من الزملاء الصحفيين هم من يقومون بتنفيذ سياسات احزابهم والتي في بعض الاحيان ما لم تكن في معظمها تصطدم والعمل النقابي والمهني للنقابة وحرية الصحافة وحرية الرأي وحرية الصحفيين وضمان حرياتهم وأرواحهم وحقوقهم. من هنا نجد أن على الزملاء الصحفيين أن يتخلوا بعض الشيء عن حزبيتهم لصالح مهنيتهم النقابية، وأن يتخذوا موقفاً عن بطاقاتهم الحزبية لصالح بطاقة النقابة، وأن يقدموا أهداف وواجبات ومسؤوليات العمل المهني والنقابي في نقابة الصحفيين على ما عداه من التزامات.

نحن محتاجون إلى أن نعيد لنقابة الصحفيين روحها المهني والنقابي، بعد أن خربها الانتماء والتزام الحزبي على حساب العمل النقابي.

نحن محتاجون إلى أن نلتقي كصحفيين لا تفرقنا السياسة والاحزاب، ولكن تجمعنا النقابة والمهنة بكل ما فيها من تحديات وصعوبات واشكاليات.

نحن محتاجون كصحفيين إلى أن نتعصب لصالح نقابة صحفية مهنية نقابة فاعلة، لا من أجل نقابة صحفيين هيئة أو نقابة ضعيفة عبارة عن ملحق لأحد الاحزاب، فنضيع كصحفيين وتضيع حقوقنا وحرياتنا بين دهاليز إسئلة معبأة بالبلاهة، كالسؤال: أنت مع أي حزب؟ بدلاً من أن يسألك عن تاريخ عضويتك في النقابة وما الذي تحتاجه منها وما الذي يمكن أن تقدمه قيادتها كنقابة باعتبارك صحفي.

نحن محتاجون كصحفيين حين نناقش الوثائق المقدمة للمؤتمر العام للنقابة، إلى أن نناقش الوثائق على أساس مهني ونقابي يعطي المزيد من الحقوق للصحفي لكي يمارس مهنته بحرية أوسع؛ حرية مسؤولية تبحث عن الحقيقة محتاجون إلى أن ننحاز لوثائق تعزز من النظام والقانون، ومحتاجون، أن ننحاز بالكامل للوائح وتشريعات تعلم ضوابط للمهنية وتقيها كل محاولات التلاعب بالنقابة من خلال التلاعب بقوانينها ولوائحها.

نحن محتاجون، ونحن نناقش وثائق المؤتمر العام للنقابة، إلى أن نناقشها بنفس وعقل وتوجه صحفي مهني نقابي، وأن يكون هاجسنا الحزبي، والانتماء للأحزاب آخر ما نسمح له بأن يشغل تفكيرنا ويشغلنا عن تأسيس نقابة صحفية مهنية قوية بقوانينها ولوائحها وانظمتها نقابة غير مخترقة من الاحزاب ولا تابعة لها.

فالخلاصة تفيد أنه بالقدر الذي كان قرار النقابة سياسياً وحزبياً أكثر من كونه نقابياً ومهنياً، قد خسرت النقابة الكثير من مصداقيتها ودورها ومكانتها، وخسر الصحفيون الكثير من حقهم وحقوقهم. لذا وقبل المؤتمر العام لنقابة الصحفيين فإننا نريد أن نعيد للنقابة دورها المهني والنقابي وأن نضمن انحيازها الكامل للمهنة وأن نبعدها قدر المستطاع عن اتباع الحزبية أو هوى الاحزاب، وفي هذا سيكون الخير كل الخير للصحافة والصحفيين.

وهذا كله يبدأ من نقطة هامة ومركزية، وهي نقطة تنقية عضوية النقابة، لأن هذه المسألة ضرورية، باعتبارها تمثل حجر الزاوية لعودة العافية للنقابة ولدورها، من خلال استبعاد كل الذين لا علاقة لهم بالمهنة.

إن مسألة تنقية عضوية النقابة هو مطلب عام ظل يتردد بصورة متواصلة، كما وصار مادة ضرورية عند عقد كل مؤتمر للنقابة. الآن.. الآن يجب تنقية العضوية، ولتكن البداية صحيحة حتى تأتي الخطوات اللاحقة أكثر صحة وأمانا. والله يوفق الجميع.

انتخب لجنة تحضيرية دون أن يحدد موعدا

"تنفيذي" الأدباء يدين انتهاكات حرية التعبير، ويحمل المالية مسؤولية تأخر انعقاد مؤتمره العاشر

■ "النداء":

أبد المجلس التنفيذي لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين مشروع قانون حرية تدفق المعلومات الذي تقدم به النائب علي حسين عشال إلى مجلس النواب، ودعا النواب إلى تحمل مسؤولياتهم في تبني المشروع وإقراره، باعتباره إحدى الضمانات الأساس لحرية الصحافة ومكافحة الفساد وحرية الإبداع.

وأكد المجلس، في ختام اجتماعه الدوري، ضرورة حماية هامش الحريات المدنية الآخذ في التراجع، وتعزيز الجهود وتضافرها في اتجاه حماية الحريات المدنية.

ودان تراجع السلطات عن قرارها إسقاط الحكم عن الزميل عبدالكريم الخيواني، وقيام القضاء بتجديد عقوبة السجن لمدة ست سنوات، مطالباً السلطات بمراجعة موقفها الجائر، داعيا الأمانة العامة للاتحاد لمتابعة قضية الخيواني لإلغاء الحكم، وتعيين محام للترافع عنه.

وثمن المجلس التنفيذي جهود الأمانة العامة في الدفاع عن الحريات، وفي المقدمة منها الدفاع عن عضو المجلس التنفيذي الشاعر كريم الحنكي، الذي تعرض للاعتقال على ذمة المشاركة في المهرجان السلمي للتصالح والتسامح في عدن في 3 يناير 2009.

وشدد المجلس على حق الأدباء والكتاب وأصحاب الرأي والمواطنين عموما في التعبير عن آرائهم بشكل سلمي وديمقراطي، وعلى عدم مصادرة حرية الرأي والحقوق المدنية كافة، وعدم التعرض للفعاليات السلمية.

كما دان المجلس الملاحقات التعسفية التي تستهدف حرية التعبير، وإحالة الصحافيين والصحف إلى المحاكمات بسبب قضايا النشر، مثل إحالة الصحافيين علي السقاف وسامي غالب وصحيفة "المصدر" إلى القضاء، وكذا الاعتداء الذي تعرض له الزميل حسين اللسواس، والزميل صبري بن مخاشن، بالإضافة إلى إدانة الاعتداء الهمجي الذي أودى بحياة الدكتور درهم القدسي في مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا، وإهمال الأجهزة المختصة في القبض على الجناة وإحالتهم إلى القضاء لينالوا جزاءهم العادل.

ودعا المجلس الحكومة إلى ممارسة واجبها في الدفاع عن المواطن وحمايته من كل أشكال الاعتداء والانتهاكات، والانتصار لقيم المجتمع المدني. كما دعا مؤسسات المجتمع المدني إلى تكثيف الجهود من أجل التضامن مع نقابة الأطباء في سعيها لإحقاق الحق.

وعبر المجلس التنفيذي عن إدانته عمليات التشهير عبر وسائل الإعلام بالناشطين والناشطات في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات العامة وأصحاب الرأي.

وحث المجلس الأمانة العامة للاتحاد على المشاركة في أنشطة وفعاليات مؤسسات المجتمع المدني والنقابات المهنية والمؤسسات والمنظمات الحقوقية، والمشاركة في إعداد التقارير المتعلقة بالحقوق والحريات العامة.

وفيما يتعلق بما يتعرض له رموز الفكر والحرية العرب، أدان المجلس التنفيذي مصادرة مجلة "إبداع"، وتكفير الشاعرين الكبيرين أحمد عبدالمعطي حجازي وحلمي سالم، ومحاكمتهما. ومحاكمة الأديب والناقد الكبير جابر عصفور؛ مؤكداً أن هذه المصادرة والمحاكمة شكل من أشكال قمع الحرية والإبداع.

من جهة ثانية حملت أمين عام اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، هدى أبلان، وزارة المالية مسؤولية تأخر انعقاد المؤتمر العام العاشر للاتحاد، نتيجة عدم صرف ميزانية المؤتمر الذي كان مقررا في مايو الماضي.

وقالت: "الاتحاد ملزم -وفقا للقانون- بعقد مؤتمره العام بعد استكمال عقد مؤتمرات فرعية لانتخاب مندوبين للمؤتمر، فضلا عما سيرافق انعقاد المؤتمر من نشاط ثقافي كبير، الأمر الذي يستدعي صرف المخصصات المالية للمؤتمر".

وكان المجلس التنفيذي للاتحاد انتخب لجنة تحضيرية للمؤتمر من ثلاثة عشر عضواً، شملت كلاً من: هدى أبلان، عبدالباري طاهر، أحمد قاسم دماج، عبدالله البار، سلطان الصريمي، عيدروس نصر النقيب، هدى العطاس، أحمد ناجي أحمد، مبارك سالمين، محمد الشيباني، محمد القعود، ميفع عبدالرحمن، ومحمد الغربي عمران.

هذا، ولم يحدد موعدا لانعقاد المؤتمر.

عرضت فيلماً من إعداد قناة "يمانية"

"واحة الوجدان" فيلم يحكي قصة أحمد جابر عفيف

في عصرية بديعة وعلى هامش برنامجها الثقافي أقامت مؤسسة العفيف الثقافية الثلاثاء الماضي عرضاً لفيلم "واحة الوجدان" والذي يحكي قصة حياة الأستاذ أحمد جابر عفيف وزير التربية والتعليم الأسبق والشخصية الوطنية المعروفة، وذلك بمناسبة تكريم وزارة الثقافة واتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين للأستاذ أحمد جابر عفيف.

الفيلم الذي أعدهُ طاقم قناة "يمانية" الفضائية واستعرض حياة الأستاذ أحمد جابر عفيف بدءا نشأته ببيت الفقيه بمحافظة الحديدة مروراً بانتقاله إلى العاصمة صنعاء ودراسته، ومن ثم إشرافه على مدارس تهامة، وعمله كسفير لليمن في لبنان وسوريا وعودته إلى اليمن وتوليه لوزارة التربية والتعليم..

كما استعرض الفيلم إنجازات الأستاذ عفيف عند توليه وزارة التربية والتعليم حيثُ أشرف على تأسيس وإنشاء جامعة صنعاء، وتم في عهده إنشاء أول مدينة سكنية في "حدة"، وتأسيس مركز البحوث والدراسات اليمني والعديد من الأدوار الوطنية المشرفة.. إضافة إلى إنشاءه مؤسسة العفيف الثقافية التي أوقفها في خدمة الثقافة والعلم.

واحتوى الفيلم على مجموعة من الشهادات لأدباء وكتاب يمنيين أشادوا فيها جميعاً بتاريخ العفيف النضالي والاجتماعي والثقافي واعتبرته رجلا وطنيا بامتياز.

وتأتي هذه الفعالية بديلا عن فعالية تكريم الأستاذ يحيى العرشي وزير الثقافة الأسبق وعضو مجلس الأمناء والتي أجلتها المؤسسة بسبب انشغاله وسفره خارج البلاد.

أسنان وردية

سكينة حسن زيد

عندما كنت أكبر سناً... راودني حلم أو كابوس عندما كنت أمشي.
تعلم أن الأحلام عندما تمشي تصبح أكثر وأكثر.
حلمت أن أسناني الوردية صارت بيضاء!
وأني أقايض أناسا كل شيء بشيء... بمنتهى الغباء.
أولئك الناس يرتدون ثياباً غريبة! سوداء... سوداء.
مقسمون إلى رجال ونساء!
أسنانهم إما بيضاء وإما صفراء.
لا توجد أسنان وردية جميلة.
مدنهم مزدحمة بكائنات حديدية تزحف... تزحف في كل مكان.
هواؤهم مليء بالـ... بالـ... غبار.
وهواؤهم ليس كالهواء...
أرواحهم لا بهاء فيها... لا بهاء...
لا يبتسمون... ربما لأن أسنانهم ليست وردية!
يخافون من بعضهم... يكرهون بعضهم، يحملون أشياء قاتلة!
تخلصهم من حياتهم الشنيعة هذه في لحظة.
لم ينته كابوسي هنا... انتظر!
لا يعرفون القبلة...
الأب لا يقبل أطفاله في صباحهم أو المساء.
الأم أيضاً لا تبتسم!
لا يقول لها حبيبها... أو عدوها، لا أدري!
لا يخبرها كم هي جميلة.
وهي تخفي عن صغارها كم هم رائعون...
أولئك الأطفال البؤساء... حياتهم مليئة بالبكاء!
حاولت أن أنام... أريد أن يتوقف هذا الكابوس!
لكني ما زلت أمشي...
أمشي...
إلى أن نمت في لحظة...
وأخيراً تخلصت من هذا الكابوس...
وعدت إلى عالمي الجميل
ورأيت أسناني في المرآة...
الحمد لله! الحمد لله!!
ما زالت وردية...
ليست بيضاء.

غلاف

الهوية: الإسلام، العروبة، التونسة

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «الهوية: الإسلام، العروبة، التونسة» للدكتور سالم البيض.

يهدف هذا الكتاب إلى دراسة موضوع الهوية ومفارقاتها بين المجتمع والدولة في تونس. وينطلق المؤلف من فرضية أن لكليهما (المجتمع والدولة) هوية خاصة به، وينشأ اختلاف يصل حد التناقض والصراع أحياناً، مردّه أن الدولة صاحبة القوة والنفوذ حاولت أن تطبع المجتمع بهوية من يتولونها، ولكن المجتمع أبى إلاّ أن يثبت هويته.

وقد اختار المؤلف تتبع دراسة هذه القضية وتجاذباتها من خلال أربعة أنماط رئيسية من خطاب الشرائح الاجتماعية الأكثر فاعلية؛ وهي الهوية في الخطاب السياسي، والهوية في الخطاب النقابي، والهوية في الخطاب التربوي، والهوية في الخطاب الطلابي، وما انتهت إليه تلك الأنماط من تصورات لمسألة الهوية وقضاياها في الفعل والممارسة، ثم ختم دراسته بنوع من المقارنة بين هوية بعض النخب وهوية المجتمع، راصداً أيّهما أقدر على البقاء.

إن هذه الدراسة، في نهاية الأمر، ليست دفاعاً عن هوية مغايرة مختلفة عن الهويات المرسومة للمجتمع سلفاً من قبل القوى التي تمتلك أدوات صنع الهوية فحسب، وإنما هي، إضافة إلى ذلك، وعي متقدم بأن النهضة الحقيقية لمجتمع ما لا تتحقق خارج هويته الحقيقية، أي خارج منظومته اللغوية والدينية.

يقع الكتاب في 288 صفحة.

وثمنه 10 دولارات أو ما يعادلها.

«المضمَر»

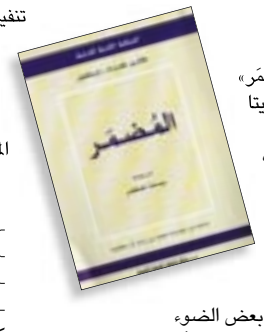

وصدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة كتاب: «المُضمَر» تأليف: كاترين كيربرات- أوريكيوني، ترجمة: الآنسة ريتا خاطر، ومراجعة: د. جوزيف شريم.

لمَ لا نقول دائماً ما نقصده بشكل مباشر، كان ذلك ليكون أسهل على الجميع؟ ويتلازم، لمَ نسعى، تحت طائلة تكبد فائض من «العمل التأويلي»، إلى كشف النقاب عن المعاني المستترة وراء السطور في أقوال الآخرين فضلاً عن المُضمَّنات والأفكار المُبيتة والتي تشكل، إن جاز التعبير، الأجزاء المغمورة من هذه الأقوال؟

يحاول هذا الكتاب الإجابة على هذه الأسئلة وإلقاء بعض الضوء على هذا المستنقع المصطلحي المؤلف من «افتراضات» و«مضمَّنات» و«علاقات تضمينية» و«استدلالات» و«إلماحات» و«تلمحيات»، وغيرها من المحسنات البيانية.

كما يعالج أيضاً موضوع «المُضمَر» ونشأته وما ينتج عنه، أي كيف يبصر النور، وأي منحى ينتهجه، فضلاً عن دراسة تكونه ومفاعيله التداولية التواصلية، وكيف يعمد المتكلمون إلى استخراج المحتويات المضمرة من القول وكيفية ارتداد هذه الأخيرة على المتكلمين أنفسهم.

وبهذه الصفة، لا يتوجه الكتاب إلى الاختصاصيين في مجال الألسنية وحسب، بل إلى كل من يهتم بواقع أن للخطابات فعلها المؤثر (سواء أكانت هذه الخطابات أدبية أم «عادية»، سياسية أم إعلانية)، وأنها تعمل بجزئها الأكبر، خفية ولكن بشكل فعال، بفضل «المحتويات عابرة السبيل المستترة»، ونعني بها المحتويات المضمرة، في الخطاب الكلامي.

● كاترين كيربرات- أوريكيوني: أستاذة في فرع علوم الكلام في جامعة لوميير- ليون الثانية (Lumiere-LyonII)، تترأس فريق الـCNRS، و هو «مجموعة عمل تعنى بالأبحاث حول التفاعلات التواصلية». لها مجموعة من الكتب حول علم الدلالة والتداولية التواصلية، منها: La connotation 1985 Les interations verbales1998 L.enonciati(2002).

● ريتا خاطر: كاتبة ومترجمة لبنانية.

يقع الكتاب في 699 صفحة، وثمنه 24 دولاراً أو ما يعادلها.

ويتولى تسويقه وتوزيعه مركز دراسات الوحدة العربية.

«المستقبل العربي»

وصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية العدد 360 الخاص بشهر شباط/ فبراير 2009 من مجلة «المستقبل العربي»، ويمكن الاطلاع عليه في موقع المركز على الإنترنت: www.caus.org.lb

يتضمن العدد افتتاحية بعنوان «حول العدوان الإسرائيلي على غزة: مكاسب تكتيكية وفشل استراتيجي» لرئيس التحرير الدكتور خير الدين حسيب، وستة بحوث، هي:

-1 الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها لـ إلياس سابا.

-2 الفدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي لـ قحطان أحمد سليمان الحمداني.

-3 صراع على الشرعية: الإخوان المسلمون ومبارك -1982 2007 (خلاصة تنفيذية) لـ هشام العوضي.

-4 ناجي العلي: الوطن والفن في الممارسة السياسية لـ قادري أحمد حيدر.

-5 التطهير المكاني: محاولة جديدة لفهم استراتيجيات المشروع الكولونيالي الاسرائيلي لـ ساري حنفي.

-6 الوطن العربي: انتشار أمراض السرطان والمشكلات البيئية القائمة لـ كاظم المقدادي.

بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد قسطنطين زريق كتب كل من:

- جورج قرم: هل تخطى الزمن فكر قسطنطين زريق؟
- زياد حافظ: قسطنطين زريق والفكر القومي: حداثة فكره.
- عزيز العظمة: استجلاء العلاقة بين الفكر القومي والسياسة.
- جميل مطر: قسطنطين زريق يضع شروط القضاء على التخلف.
- ميشال جحا: قسطنطين زريق (-1909 2000): سيرته وكتاباته.

كما تضمن العدد تقريراً عن نشاط مركز دراسات الوحدة العربية خلال العام 2008 والمتوقع خلال العام 2009.

أما في باب «آراء ومناقشات» فقد كتب إبراهيم العيسوي عن «مأساة غزة: العار ورد الاعتبار»، وكتب وحيد عبد المجيد عن «مأزق القاهرة والاعتدال العربي».

وفي هذا العدد أيضاً ثلاث ترجمات مهمة، هي:

- الحرب على غزة: انتصارات تكتيكية وهزيمة استراتيجية لـ أنتوني كوردسمان.
- محرومون ومهددون بالخطر: الأزمة الإنسانية في قطاع غزة لـ منظمة «مراقبة حقوق الإنسان».
- فضائح إعادة إعمار العراق لـ جيمس غلانزوت، كريستيان ميلر.

وفي باب «كتب وقراءات»، مراجعة للكتب الآتية:

- «الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة» (عبدالمنعم السيد علي)، أعد المراجعة: منير الحمش.
- «تطور صورة الشرق في الأدب الإنجليزي» (ناجي عويجان)، أعد المراجعة: ماجد صالح السامرائي.
- «مذكراتي: ماضٍ لحراسة المستقبل» (سمير أمين)، أعد المراجعة: عبدالمالك أشهبون.
- إضافة إلى كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية مختارة، إعداد كابي الخوري.

وموجز يوميات الوحدة العربية، وببليوغرافيا الوحدة العربية.

«شؤون عربية معاصرة» باللغة الإنكليزية

وصدر عدد جديد من مجلة «شؤون عربية معاصرة» باللغة الإنكليزية CONTEMPOrary Arab Affairs (كانون الثاني- آذار 2009)، التي ينشرها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع دار نشر «روتلدج» في بريطانيا.

يتضمن العدد عشرة أبحاث ومقابلة، وهي على التوالي:

-1 احتلال العراق ورؤية للخروج من هذا المأزق لـ خير الدين حسيب.

-2 حوار مع سماحة السيد محمد حسين فضل الله حول عدد من الموضوعات الحساسية والخلافية، كمسألة الحجاب والأصولية الإسلامية، وصولاً إلى العولمة والعدالة في العالم. أجرى الحوار: هاشم قاسم.

-3 التراث المعماري العراقي في القرن الماضي تحت رحمة عشوائية التطور لـ علي الحيدري.

-4 تقييم لمتغيرات القضية الكردية في العراق على مر الزمن لـ كمال ماجد.

-5 سياسات الإصلاح الاقتصادي ووقعها على الطبقات الفقيرة في المجتمع المصري (دراسة سوسيولوجية- اقتصادية) لـ علي الدين عبدالبديع القصبي.

-6 حقيقة طبيعة النظام والصراع داخل الأسرة الحاكمة في السعودية لـ مي يماني.

-7 إعادة رسم خارطة الأراضي الفلسطينية تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي لـ ساري حنفي.

-8 التحول الصامت: كيف يتم «تهويد» القدس يوماً بعد يوم؟ لـ فاليري زنك.

-9 واقع القوات العراقية الجديدة لـ العقيد السابق رعد الحمداني.

-10 خارطة الحركات والتيارات السنية في لبنان وتفاعلها في الساحة السياسية اللبنانية والإقليمية لـ عبدالغني عماد.

-11 اليهودي الأخير في بيروت لـ سعيد أبو ريش.

وفي العدد مراجعة لكتاب بول كنغستون Making IsIAm democratic social movements and the post -Isiam turn، أعد المراجعة: آصف بيات.

إضافة إلى:

ببليوغرافيا، ويوميات من آب- تشرين الأول 2008.

وملف إحصائي يتناول الطاقة في الوطن العربي لـ كابي الخوري.

الاربعاء 23 صفر 1430هـ الموافق 18 فبراير 2009 العدد (184)
Wed. 23/2/1430 - 18 February 2009

قصائـــد

سوسن العريقي

اكتمال

الزهرة تموت في الثمرة
الثمرة تسقط بالاكتمال
القمر يكتمل ليرحل
القطرة تكتمل لتتدحرج
الضوء يكتمل ليتشتت
لا شيء يكتمل ليبقى.
الطفل يولد ليكبر
الشمس تشرق لتغيب
العمر يكتمل ليفنى
لا شيء يكتمل ليحيا.

الشوق يتوهج لينطفئ
الموجة تكتمل لتتلاشى
الحلم يتحقق ليموت،
وهاهي مشاعري تكتمل
فهل أنت جاهز للفراق؟!

غطاء

ارتديتك ضوءاً
بواري
غزارة
برقي
تملكني الرعب
حينما اكتشفت
أنك لم تكن
سوى كوكب
لقمرٍ مغتم!!

مغامرة

أغامر كي أثبت
مسمار قلقي
حتى لا تغزوني الرتابة
ويمنحني الاستقرار
طعم الملح!!

تماهٍ

نخلط بين الأشياء
نتماهى في ظلال
ليست لنا
وعندما يلبسنا الضوء
نكتشف خطايانا السبع!!

غادرت إليه كي لا يخجل من دمعها

حورية درويش تعد أصابع محمود في العالم الآخر

توفيت صباح الجمعة 13 شباط الجاري، في قرية "الجديدة"، حورية درويش، والدة الشاعر الفلسطيني الراحل محمود درويش، عن عمر بلغ 96 عاما.

وتوفيت "حورية" بعد أن تمكنت من وداع ابنها المغترب قسرا، الشاعر الفلسطيني محمود درويش، وأبدت حينها حزنها وتأثرها البالغ من حياة ابنها الشاعر بعيدا عن بيته وعائلته ووطنه.

حضرت "حورية"، امرأة وأم، بشكل وارف في قصائد ابنها، منذ "أحن إلى خبز أمي"، وحتى "تعاليم حورية"، التي أفرغ فيها الكثير من الحب، والحب المعاكس. وقال فيها:

أمّي تعدّ أصابعي العشرين عن بعد،
تمشّطني بخصلة شعرها الذهبيّ،
تبحث في ثيابي الداخليّة عن نساءٍ أجنبيّات،
وترفو جوربي المقطوع.

وحاول درويش في القصيدة، التي ضمتها مجموعته "لماذا تركت الحصان وحيدا؟!"، استحضار ذكريات اللجوء الباقية في ملامحها، حين تساءل:

هل تتذكرين طريق هجرتنا إلى لبنان،
حيث نسيتني ونسيت كيس الخبز (كان الخبز قمحيًا)،
ولم أصرخ لئلا أوقظ الحرّاس؟!
حطّتني على كتفيك رائحة الندى.
يا ظبيةً فقدت هنّاك كناسها وغزالها!
لا وقت حولك للكلام العاطفيّ.
عجنت بالحبق الظهيرة كلّها،
وخبزت للسّمّاق عرف الديك.
أعرف ما يخرّب قلبك المثقوب بالطاووس،
منذ طردت ثانيةً من الفردوس.

أما أشهر القصائد فهي التي غنى مارسيل خليفة مقاطع منها، وحفظها الآلاف:

أحنّ إلى خبز أمي، وقهوة أمي، ولمسة أمي،
وتكبرُ فيَّ الطفولة يوما على صدر أمي
وأعشق عمري لأني
إذا مُتُّ
أخجل من دمع أمي.

تجليات العولمة في شعر محمود درويش

من جهة اخرى صدر عن دار "الانتشار العربي"، لفؤاد نصر الله، كتابه الجديد "تجليات العولمة الثقافية والسياسية في شعر محمود درويش".

يبحث الكتاب في العولمة وتأثيراتها في قصائد درويش. وبيّن فيه التبديات العولمية المبكرة لحالة الاستلاب مع غياب الإنسان والقناع الاستعماري وانقسامات العاشق في سرير الغريبة والأساطير المضادة في مواجهة العولمة.

روايتان جديدتان لمصطفى لغتيري

عن دار "النايا" بسورية صدر للكاتب المغربي مصطفى لغتيري كتاب جديد يضم روايتين هما: "عائشة القديسة"، و"أحلام النوارس".

وتستثمر الرواية الأولى أسطورة "عايشة قنديشة"، من خلال سردها لأحداث يتداخل فيها الواقعي بالغرائبي والفنطاستيكي. بطلها رجل تعليم يشتغل ويقيم بإحدى القرى المحاذية للمحيط الأطلسي، حيث تنتشر أسطورة "عائشة قنديشة" أو "عائشة القديسة"، كما اختارت الرواية أن تطلق عليها.

أما الرواية الثانية فتحكي عن شخص تعرض للاعتقال السياسي، فيجد نفسه بعد الإفراج عنه ضحية الإهمال والنسيان، يعكف -من خلال مخاطبته لصورة حبيبته السابقة- على اجترار ذكرياته المريرة في غرفته القصية المنعزلة عن العالم، ليعيش بعد ذلك نهاية مأساوية.

لتسليط الضوء على تجربة الشعر الجديد في مصر

القاهرة تستضيف الملتقى الأول لقصيدة النثر

تقرر إقامة الملتقى الأول لقصيدة النثر بالقاهرة في الفترة من 15- 17 مارس، بمشاركة ما يزيد عن خمسين شاعرًا مصريًا من جيلي الثمانينيات والتسعينيات من كُتَّاب القصيدة الجديدة. الملتقى تستضيفه نقابة الصحفيين المصريين، ويشارك فيه شعراء ونقاد من مختلف البلدان العربية، ومن المقرر أن يتضمن خمس ندوات شعرية، وأربع جلسات نقدية على مدى الأيام الثلاثة.

وكانت اللجنة المنظمة للملتقى قد رأت ضرورة إقامته نتيجة للتراجع الواضح لحضور الشعر في جميع أجهزة الدولة، وتقلص مركز ترجمة الشعر بالنسبة لكل الأسماء ولكل الاتجاهات وكذلك في رصد جميع الجوائز للرواية والفنون التشكيلية وفنون الصورة عامة، وإقصاء الشعر، وقصور دور الشعر الجديد وتقلص حضوره على المستوى الرسمي، واتهامه بالعداء للغة والدين، وتدمير التراث والتجاسر عليه، فضلا عما تعمد إليه المؤسسة الثقافية الرسمية من إقصاء الشعراء الجدد عن محافلها ومؤتمراتها وجوائزها، وترك الساحة للتيارات المحافظة إلى تناصب التيارات الجديدة عداء لا ينقطع.

ومن شأن ملتقى كهذا أن يساعد على بلورة الكثير من الاتجاهات الشعرية والتكديس النقدي لعدد من التجارب المهمة والمؤثرة في هذا الجيل والأجيال التي تليه.

يشارك في الملتقى من الشعراء والنقاد العرب: لينا الطيبى، صبحي حديدي، محمد فؤاد، محمد مظلوم، هالة محمد، ونديم الوزة (سورية)، محمد خضر، محمد العباس، وأحمد الملا (السعودية)، علي المقري، وأحمد السلامي (اليمن)، نصير غدير، علي حبش، ود. حاتم الصكر (العراق)، عبدالعزيز جاسم، ونجوم الغانم (الإمارات)، زكريا محمد (فلسطين)، يوسف بزي (لبنان)، ياسين عدنان (المغرب)، محمد الصالحي، وعزيز أزغاي (المغرب)، حسين جلعاد (الأردن)، سالم العوكلي، عمر الكدي، وصالح قادربوه (ليبيا)، سعد الجوير، صلاح دبشة، ومحمد جابر النبهان (الكويت).

وبالنسبة للندوات النقدية، اقترحت اللجنة التحضيرية أن تدور محاورها حول: "قصيدة النثر المصرية ومشهدها الراهن: صورة بانورامية عامة"، "المؤسسة الرسمية وموقفها من قصيدة النثر"، و"الإعلام ودوره في تقديم قصيدة النثر".

وردة رصيـــف

لطف الصراري
threeand1@gmail.com

باندفاعة ريح في بداية شباط تهز خصر الشتاء وتجفف سجائري... هنا، هذا المكان الذي لا أجد أفضل منه/ غيره، وبقايا ألم أتقنت حياكته، عالقة على امتدادي. هنا، يا حبيبتي، مازلتَ صامتا كعادتي، أتضخم وأذبل كشرنقة تبدو على وشك أن تفقس، لكنها لم تفعل منذ زمن. أحاول أن أعرف بماذا أفكر، كي أجيب على سؤالك الذي طالما جففني. ليس وحدهم العشاق من يكرهون مقاطعة استحلاب اللذة المتبقية في رؤوسهم. ثمة فارق بسيط وكبير: أصمت بهذا القدر لأني أستحلب حباً مفترضا من لا شيء ترادفينه بجدارة رئيسة صف تستدرج شغف الذكَر الوحيد فيه، ثم تشي به للأستاذة: "قليل أدب.. يعاكس البنات".

أشعر بالريح تتخلل النافذة التي شربت ذات يوم – دون أن تعرفي– نخب خشبها المنخور. كان نخبا رائعا يتمثلني مثلما تمثلت العثّ الذي لا يستطيع الإقلاع عن النخر. مازلتُ مثل خشب النافذة، ومازالت وردة الرصيف في يدي بانتظار عيد حب كي أهديك إياها. لم يكن متاحاً لي شراء وردة، وكنت تطالبين بها بصورة دائمة، كتعبير عن الحب. طالما استعجلت كل شيء، وأحكامك أيضاً. الريح التي عبثت بنتف الورد وأنت تمزقين البوكيه حين أهديتك إياه بدون مناسبة.

يا لمشوار الحب البائس! هذا المساء المتعرج مثل خط على خريطة يحدد السيادة؛ بالكاد أرى الخط الفاصل بين الهوان وما يستحقه وجودي من حب. بالكاد أوارب درفة القلب الوحيدة على عاصفة غضب حزين تراوح مكانها وتزوبع باتجاه السقف. زوبعة وغضب حزين، هكذا أرى دخان سجائري، وغبارا مهذبا ينكسر إلى منفضة ناجية بفضل مسند التبن على الجدار. عاصفة حزينة يستغفلها الشعر ولا يستغفر دمارها. الحزن القابض على وردة والتمزق الذي يألف العَذْر.

أحط الوردة مبللة بعرق كفي على الطاولة الصغيرة؛ هنا وضعتُها، ذات ليلة بعيدة، صينية الكعك، علبة بيبسي، وكأسا واحدة تناوبنا الشرب بها. لم ترجع تلك الليلة، ولم ترسل وصيفتها حتى! نفضتُ يدي منها مثلما أنفضها الآن منك، وأحاول أن أبقي العاصفة بهدوء دخان السجائر، كي يظل الباب مواربا؛ ربما تعودين وربما أعود! لكن الريح أغلقت الباب للتو، ونزعت مقبضيه.

إلى أين ستعودين الآن؟! وكذلك أنا! من الذي أُغلق عليه الباب؟ هذه الغرفة التي طالما اعتبرتُها عالمي، وعالمُك الذي اضطررت آسفاً لنعته يوما ما بالتافه. ها أنا أكرر اعتذاري وأبرر لك عالمك: تتمسكين به لأنك لا تثقين بأن ما أعيشه عالما.

هذا القروي الذي شوهت أول مدينة عشقها صورة المدن في خيالات طفولته، وشوهت أول امرأة أحبها قلوب النساء. أحتاج لذاكرة لا تخون قراءة تلك الصور؛ رائحة البسكويت في المصانع القريبة من مدخل المدينة، الطائرة التي لم ترتفع بعد عالياً، بملامح وخطوط ملونة أستطيع تمييزها. سحرتني نوافذ تلك الطائرة، وتمنيت أن أخرج مرفقي من إحداها كما أفعل في نافذة السيارة. أقول سحرتني وأتذكر صوت الهليوكوبتر التي طالما انتزعت هلعي وغرسته ثانية وهي تمر قريبا من رأسي. كنا نسميها "طائرة أبو مروحة"، ولم أتجرأ على النظر إليها إلا عندما مرّت وأنا برفقة أبي. أجبرني على مشاهدتها ونعتني بالجبان، لكن نظري كان يرتفع متزامنا مع ابتعاد الصوت بالاتجاه الذي عرفت -لاحقا في المدرسة- أنه الجنوب الشرقي. لم تكن الطائرة الملونة مثل "أبو مروحة"، لذلك شيعتها حتى دخلت بين السحاب. يومها قال صاحب السيارة إن ابن مالك المصنع لديه طائرة مثل التي شاهدناها، وحذرني أبي من تصديقه. اقتربنا من المدينة وقلصتُ حلمي إلى غرفة على شكل طائرة مقلعة ذات نوافذ أتحكم بزجاجها بمقبض لولبي، وكنا لحظتها نصل أسفل العقبة. أصوات الشاحنات والنباتات المعلقة على الهاوية أسفل البيوت، مياه المجارير التي تغذي تدلّي النباتات، ودخان العوادم. كان للمدينة رائحة مميزة تختلط بالصورة في خيالي وترتسم بحميمية في أحلامي، ولم أكن بعد قد تجولت في حاراتها القديمة كي أتعلق بنثار الجص ولون الآجُر. ورغم ذلك، عندما تعرفت على مدن أخرى، لم أتقبلها كمدن إذا لم تحمل مداخلها نفس النكهة. ما الذي حدث لينسيني تقصي روائح المدن من مداخلها؟

إلى أين أعود يا عاتكة؟ وإلى أين تعودين؟ أجلس في غرفة ليست لي، بنافذة واحدة وخشب منخور، أعتبرها -بوقاحة- عالمي. لهذا أكرر اعتذاري عن الإساءة لعالمك وألعنه مرة أخرى. قلبك الذي لم يصغ لحكاية أحلامي، وقلبي القابل للابتزاز، كيف يحكى عن عاشقين بقلب واحد!؟

هذا القروي سيعود مجدداً إلى تحت شجر "الصُبَة" التي كان ينصب على مقربة منها كمائنه للحطّابات. ذلك الجبل بأشجاره الشوكية، ومكعبات روث البعير التي كانت تغفل عنها جدتي في علبة الصفيح. بين حليب الجدة الساخن بمكعب روث في قعر العلبة وكأس "سميرا" بمكعب ثلج لا يمتص الألم، أمنيتي المستحيلة بروثة في صفيحة جدتي لأختبر الفرق بينها وبين قطعة كعك احتفالية تحرصين على إعدادها في فرن معقم. ليتني قضمت الروثة -أو تظاهرت بذلك على الأقل- كي تطول ضحكة الجدة، كركرتها التي كان بوسعها أن تخفف التقلصات التي تسببها طبقة الكاكاو والكريما المخفوقة!

قبل ذلك، كنت أظن أن "قرادف" البخور نوع من الحلوى لم أعرفه بعد. وكانت أمي لا تغلق شنطتها بقفل. استغفلتها لأنفرد بالعلبة الخضراء الصغيرة، وفي اليوم التالي، كانت "ملوك" (صديقة أختي) متهمة بالسرقة. تشاجرت الأمّان وأخرجتا مساوئ كلتيهما تعويضاً عن شجارات فائتة كان ينبغي أن تحدث. وحين عادت أمي، أرسلتني لشراء قفل وأغلقت الشنطة. يااااه! كم كانت أمّا قاسية؛ تسمي الحلوى بخوراً لكي تغالطني! ظللت أراقبها متى ستخلع خيط المفاتيح من على رقبتها، وأحوم حول الشنطة كل يوم بلا فائدة، ثم قررت أن أطلب منها قطعة واحدة على الأقل، لكنها أنكرت وحلفت بأيمان غليظة (أحدها برأسي) على أنها لا تخفي عني الحلوى. كنت مصراً -يا عاتكة- أن في شنطتها حلوى تستأثر بها دوننا، وبكيت بحرقة وأنا أشكوها لأبي. حتى أختاي اعتقدتا أني محق وشهدتا معي: لم تعطهما ولو مرة واحدة من الحلوى التي أصفها. غضبت أمي واصطحبتنا جميعاً لمعاينة المخبأ. كانت العلبة الحمراء في يدي، ومازالت مختومة باللاصق، لكنهم ضحكوا وأنا أفتحها. ضحكوا طويلاً، ولم تكن قهقهاتهم مثل كركرة الجدة الرؤوم، التي منذ أن سمعتها، صرت أميز بين نوعين من الضحك وأبتعد عن أحدهما دائماً. لم أخبرك بهذه القصة أيضاً، لم أخبرك لأنك طالما أردت سماع ما تريدين فقط، وكنت تعتقدين أن القروي ينبغي أن يتحضر على يديك.

ها أنا أقرر فجأة أن أكسر الباب كي أعود. ليس إلى حظيرة الورد خاصتك، بل إلى حضن بنت الجدة وقد صارت في مثل سنها آنذاك. سأعود كي أتصور من جديد نكهة أخرى للمدينة، وأحلم، أثناء مروري بمصنع البسكويت، بطائرة مقلعة باستمرار وحقيبة سفر بجيوب مخفية لتهريب أحلامي؛ الأحلام التي طالما تسفهت بين شفتيك، واعتقدت أنها ماتت. ليس أمامي سوى العودة إلى هناك، أتأمل تفاصيل باب بيتنا من الداخل على ضوء مشعل خافت قبل منتصف الليل، كما كنت أفعل عند عودتي من مشاهدة التلفاز في الدكان. لن أفتح الراديو على سهرات "أم كلثوم" أو "محمد سعد عبدالله"، وأتظاهر بالنوم بتنهيدة مسموعة، فقط، كي أثير نقاشاً بين والديّ حول اقتراب أوان زواجي. ولن أقلب وجوه الفتيات وأجسادهن في ذاكرتي القريبة. تنتظرني مصطبة وليال مقمرة، وما تبقى من الشتاء، ينتظرني ما تبقى من حضن الجدة الجديدة، وحب خباته لأجلي في شقوق قلبها. يااااه! كيف لم أتنبه لذلك قبل الآن!؟ وكيف أغوتني قسوتك!؟ مع ذلك، مازلت أخاف من الحب، وأعتقد بيقين أن استهلاكه مميت. أية حقيبة سأودعها في أمانات المطار!؟ وأية واحدة سأعلقها على كتفي!؟ سأجرب مدناً أخرى ينبغي التخفف من الحنين قبل السفر إليها، الكفر بحلم مدينة وامرأة شوهتا ملامحي.

سأعود، لكن ليس الليلة، ليس قبل أن أعيد الوردة للرصيف، أو أهديها لعجوز تكنس الشارع، ربما تسقط الوردة من جيب معطفها الفاقع! وربما وصلت منسية خلف أذنها إلى وسادة أسمنتية لا تبدد دفئها بعد الغروب، وسأدعي أنها المرة الأخيرة لتعاملي بالورد مع امرأة.

ليس قبل أن تنقضي هذه الليلة الثقيلة بلوعتي وإدانة تلاحقني كمذنب جسيم؛ هذه الليلة المتخففة منك، بنظرة تشوّشها دمعة تسفح بين هدبيّ. هل ترقأ المواساة قروح القلب؟ خشب النافذة ووردة خائفة من حتفها بين أصابعك، وأنا. هذا الدرب الذي وهبني حبك لجهاته الأربع، ماذا يعني الـ"فوق" والـ"تحت" غير القبر أو طلوع الروح!؟

عنوان المدى على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

Alnedaa.yemen@gmail.com

المدى
اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 23 صفر 1430هـ الموافق 18 فبراير 2009 العدد (184) Wed. 23/2/1430 - 18 February 2009

فكري قاسم.. قُربان للثور!

د. تيسير محمد

رشيق هذا الفكري قاسم ومشاكس كحمل صغير.. حروفه خبز بلدي حار نلتهمها وبعد لم تبرد، وبات لخبزه شعبية عريضة. أظهر استطلاع لعينة من الاصدقاء المهتمين بالشأن الثقافي أن فكري قاسم أفضل خباز في الجمهورية!

لفكري نكهة خاصة وخلطة توابل مفتاح سرها ملقى في قعر جمجمة تمور بدم ومداد!!

وحده فكري يكتب بحبر منفوث بوقود دم حار غير مرعوش أو مستهيب بندق القبيلة و«نصلة» العشيرة.

ولفكري أجندته ينفذها على مراحل، لقد قاتل الفساد في شوارع وأزقة معشوقته تعز، واقتحم مكاتب تنفيذية الحاكم واجترح مآثر، وفي لج معركته لا ينسى أرومته التعزية وسمات اللكنة ودحرجة وفصل و«مط» الحروف «زنقلة» الباب الكبير وباب موسى والاشرفية والجحملية.. ية..ية..ية... وعذراً لفكري للمسخ الشيطاني لمخلوقاته السوية الرائعة وفداحة السطو على «جعنان» عسل الحدناني.. هي ماركة خاصة لفكري من السماجة محاكاته وتقليده ومن اللياقة الابتعاد عن قاطرته مائة قدم.

«طاهش الحوبان» رواية للمرحوم الاستاذ زيد مطيع دماج روى فيها دراماتيكية مصرع طاهش الحوبان على يد عكفي «من حق طالع». وفكري يستلهم الواقعة بإلحاح واخراج مغاير؛ لكم بحاجة «الناس» لطاهش حوبان من طراز جديد يجفل القبيلة لا يلتهمها ويحمي عربته وثقافته وتنوعه ومرعاه ويغمس رأس القبيلي في حوض من برد وثلج!

ومن على صهوة «حديث المدينة» - (الصحيفة الأمل) يخوض فكري الآن أشرس المعارك في مربع القبيلة ودار اللوزي للنشر!

وبحق الدولة والقبيلة لا تطلقوا الصحيفة فلم نر فكري مثل هكذا ألق ونوراً وحروفاً تتفرقع عناقيد قنابل في وجه القبيلة والعكسر والحاكم.. ففي المدرجات يا فكري فيالق قراء تلتقط شظايا حروفك بنهم مناقير الدجاج!.. وسيشد عضدك الله والعولمة ومدنية أوروبا.. واذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون!

يمضي فكري في مشروع إستئناس القبيلة وإذابتها في كيان مدني لا تعلم كم دهراً يحتاجه وذريته الصالحة لإنجاح مشروعه الخرافي!؟

● فكري قاسم

شخصياً يعنيني في فكري عبقري حروف وعصار أدمنت نبيذه من أول رشفة.. ومزين كلمات يجيد ألوان القصات وإذا استشاط يحلق الرؤوس بالموس! وهو الكاتب الذي يحبسني في غرفتي وأوصد الباب دون الأولاد أقرأ له.. أقهقه.. أجهش بالبكاء.. وأخاف لأجله وأصلي.

ليس من السهولة اقتحام مخدع القبيلة بصلف وجرأة فكري وإشهار القلم في وجه كبيرها وإفراغ مجازين الحروف في رؤوسها ومناهضة مشروعها ونصها المقدس: «ثور القبيلة بمهدعش، وشعرة القبيلي بألف لغلغي»، والتشنيع بالقبيلة كفر يتوغل به فكري دون هوادة.

فكري «لغلغي» متمرد غير مدجن، وقلمه خاتم سليمان يستحضر ملايين تجيد القراءة، وأمية في الرماية فقد تمدنت من غابر سنين وجنت على نفسها براقش! وثور القبيلة حقود كالجمل وكما البنزين وقود للآلة فالدم وقود القبيلي الخفاش وهنا مصدر الرعب لفكري وقبيلته المدنية العريضة وعلى تمددها تظل رقماً هامشياً مستهدفاً وفي الطليعة فكري ورهطه المؤمنون.. وهو لهم بمثابة موسى عليه السلام وفرعون هنا القبيلة!

ولعي بفكري استكتبته بخوف مسكون في حناياي من أن يمسسه سوء.. فذات مساء كنت شاهداً على واقعة اختطاف فكري وذبحه قرباناً لثور القبيلة على إيقاع زامل يتوعد ذات المال للرديكالين المناهضين للقبيلة المشنعين.. وكان حقاً علينا الاحتفاء بسلامة الحبيب فكري فجعني به كابوس تداعياته سطوراً حررت بمداد بارد ودم جبان.

نافذة

المغلس.. سيد الابتسامة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

أغبط بعض الزملاء الذين لا يتخلفون عن واجب زيارة المرضى، والمشاركة في تشييع الموتى، وفي طقوس العزاء والرثاء والتأبين.

ويحز في نفسي أني لا أستطيع مجاراتهم ولم أعد أحتمل قرفي من نفسي وأنا ألهج بعبارات التأسي والأسف على تقصيري.

ويستحقني الاحساس بالبله والخبل والضآلة إزاء بعض أولئك الذين يستهلون صباحاتهم بتصفح برنامجهم اليومي الذي يتضمن مواصلة العمل على إبرام صفقة غير معلنة مع المستحيل، ويثابرون في إنجاز بعضها، ولا ينكبح اندفاعهم إلا في حال سماعهم لرنة الهاتف ومكالمة تخطرهم بمرض احدهم أو وفاة أخر أو...

وهنالك ما لا يصدق من وقائع واشياء.

ومن يصدق –مثلاً– أن أحد الاصدقاء الاجلاء يعلق برنامجه اليومي إذا ما وقع نظره على جماعة يحملون جنازة إلى مثواها، ويندفع إلى المشاركة باستغراق صوفي في تشييع جثمان شخص لم تجمعه به قرابة أو صداقة أو معرفة، وذلك هو حال الصديق الحبيب عبدالعزيز الزارقة، فهو يشارك في الطقس بوقار ومهابة واحتراف، حتى يبدو أنه أقرب إلى المرحوم من أقربائه النائحين المكلومين.

وفي مساء أمس الثلاثاء خطر على البال باستحواذ واستبداد، لأني شاركت في أربعينية تأبينية لم يحضرها، بالصدفة أو بالمستحيل، ووحده الله يعلم كيف تخلف أكثر الناس تحالفاً مع المستحيل عن الحضور.

وبينما كنت في غاية الكآبة والحزن بعد سماعي لوقائع الرحيل المأساوي للصديق المهندس عبدالرحمن المغلس، برق د. (الزارقة) في الذهن، وتساءلت: كيف يحتمل كل تلك الحكايا الموجعة والثقيلة.. سرديات الاشباح والكوابيس وروائح وأنفاس العنابر وغرف الانعاش والمقابر...؟

وبرق في ذهني أنه وأمثاله هم الذين يحفظون لنا فسحة الامل بالعيش الذي تحاصره الكروب والخطوب.

واستعدت صور من حضروا أربعينية الفقيد العزيز المهندس عبدالرحمن المغلس من الاهل والاصدقاء والزملاء، من قدس والاعبوس وصنعاء وحضرموت، ومن زملاء المدرسة، والدراسة العليا في المجر، ومن «تيليمن» و«كنديان نيكسن».

استعدت ما قيل فيه وعنه، ووعيت بعض ما يجذب الزارقة إلى الحقل المغناطيسي للعلاقات الانسانية وما يجذب زكي العبسي والقاضي والشعيبي والمغلس والمحضار والمعلمي وغيرهم من الومضات الانسانية الاثيرية ذات التأثير القوي والقادر على حفز العروق الضامرة النشوة التأمل والامل باستعادة قيمة الحياة من جوف الانقاض ومن حلق أعاصير الغبار.

ولئن كان اصدقاء الراحل المغلس برهنوا على امكانية لملمة الومضات المتواترة ونقاط الضوء المتباعدة وتقطيرها لتحصيل نخب الوطن، فقد برهنوا –ايضاً– على أن البلاد لن تخلو من الطيبين ومن الانسان رغم استذئاب عوامل التصحر والقحط والانقراض الطاردة للانسان.

وعلاوة على ذلك أكدوا أن أشكال التكافل والتضامن والاجتماع الانساني يمكن أن ترقى بالمشاعر والاذهان وتعيد الوهج إلى شموس آمال غربت، وأحلام غدرت، وتنبجس ببوارق تؤشر إلى امكانية رتق ما تهتك من أواصر انتماء للمكان والعيش المشترك، وعناصر توليد الانسان وتكريسه كقيم سيادية رفيعة.

الوداع للمهندس المغلس الذي تجلى حضوره المبهر في غيابه، وتكشف عن طاقة هائلة على توحيد اليمنيين، وجمعهم على وعد بوطن يتسع لجميع الحالمين بيمن متحررة (من سادة الخراب) وزاهية بمحبي الحياة وعشاقها أمثال ذلك الراحل الجميل: المغلس.. سيد الابتسامة.

جلس ممثلون عن الداخلية والصحفيين بالقرب من بعضهم لرسم صورة كل طرف عن الآخر، فكانت النتيجة: صحفي يحاول أداء مهمته، وشرطي متحمس يتجاوز القانون لحماية الوطن

تبادل الاتهامات عن كثب

■ صنعاء - «النداء»

جمع موقع «التغيير نت» أطراف العلاقة المتوترة بين الشرطي والصحفي على طاولة واحدة ربما للمرة الأولى. ومن مسافات قريبة استمر تراشق الطرفين بالاتهامات مع قليل من العتب والأمل أيضاً.

في البدء حاول الزميل عرفات مدابش، رئيس تحرير موقع «التغيير نت» من خلال الترتيب لعقد ندوة «العلاقة بين الصحفي والشرطي»، جلب ممثلين عن الصحفيين ومسؤولين أمنيين في محاولة لتفكيك التوتر الذي يسود علاقة الصحفي برجال الأمن.

الأمر الجيد الذي سيطر على الفعالية التي أقامها «التغيير نت» بالتعاون مع المعهد الامريكي الديمقراطي السبت هو أن طرفي النقاش تمثلا تماماً الصورة الذهنية لكليهما عن الآخر.

من واقع الممارسات اليومية والانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون غالباً على يد رجال الأمن فإن صورة الشرطي ليست جيدة لدى الصحفي.

لكن الشرطي الذي يخضع لحملات تعبئة رسمية منفرة ضد الصحفيين لا يحتفظ بصورة ذهنية حسنة عن الصحفي.

في الندوة لم يرسم أمين عام نقابة الصحافيين ونائب مدير عام العلاقات العامة بوزارة الداخلية شكلا مغايراً للاثنين خارج التصنيف السالف.

بحسب مروان دماج فإن الاجهزة الامنية، وتالياً رجال الأمن، لا ينظرون بود إلى ممارسة الصحفي لوظيفته، ويتعاملون معه كمن يمارس عملاً غير شرعياً، يتجلى ذلك في «تعامل رجال الشرطة مع الصحفي أثناء تغطية الاحداث الميدانية بأنه يعرف جريمة».

أهم مشكلة تبني عليها أجهزة الأمن تصرفاتها حيال الصحفيين والمجتمع عموماً هو الاعتقاد بأنها وحدها الوصية على الوطن. بالاضافة إلى ذلك فإن أحد الاسباب الرئيسية لتفاقم العلاقة بين الصحفي والشرطي يعود إلى مشكله «ناشئة داخل الأجهزة الأمنية» تعادي وتقدم صورة سيئة عن الصحفي والشاعر والمثقف بشكل عام، كما قال دماج.

وغالباً كان تعامل الشرطة بشكل أو بآخر يمثل مشكلة للصحفي أثناء عمله ويصبح أي تصرف يصدر عنها متوقعاً على الدوام. ويقول دماج إن هذا التعامل «لا يشكل مفاجأة بالنسبة للصحفيين، كون تلك الاجهزة تنفذ ما أعدت من أجله».

وراء أي تصرف غير قانوني للشرطة دائماً مبرراً جاهزاً حماية النظام والقانون. في هذا الاتجاه دافع العقيد الدكتور محمد القاعدي، نائب مدير عام العلاقات العامة بوزارة الداخلية، عن ممارسات أفراد الشرطة.

بعد محاولته التخفيف من حدة الاشتباك بين الجانبين بالحديث عن «رسالة اجتماعية واحدة والدور الوطني» كجامع بين الصحفي والشرطي أقر المسؤول الأمني بتجاوز «أفراد الشرطة النطاق المسموح به قانوناً»، لكنه قال إن ذلك ناجم عن «سوء التفاهم، وتحمس الكثير من أفراد الشرطة لأداء واجباتهم بزعم حماية النظام والقانون».

بالاستناد إلى وقائع الاختطافات والانتهاكات المتنوعة التي تعرض لها الصحفيون، اتهم مروان دماج الاجهزة الامنية بالتقصير في تعاطيها مع تلك القضايا خلال الفترة الماضية، وقال إنها لم تقدم أياً من مرتكبي تلك العمليات إلى العدالة.

لكن القاعدي اتهم الصحفيين بتضخيم مخالفات الشرطة وصولا إلى اختلاق الاكاذيب ضدها، حيث تتحول تلك المخالفات لدى الصحفي إلى مادة خصبة لتحريك قلمه واظهار براعته في الكتابة عن الشرطي بأنه قيد الحريات ونال من حقوق المواطنين واختلاق الاكاذيب والتعنت في حقه.

مسؤول آخر في العلاقات العامة بالداخلية، هو محمد الماوري، حاول تبرير منع الشرطة للصحفيين من تغطية الاحداث الميدانية باللجوء إلى ايراد أمثلة عن وقائع جنائية تحاول الشرطة التوصل إلى نتائج فيما يقوم الصحفيون بعرقلة عملها.

وقال إن ذلك «خط أحمر»، واتهم الصحفيين بالتعنت وتضخيم قضاياهم، منتقداً عدم اللجوء إلى الجهات القضائية في متابعة قضاياهم والاكتفاء بتعنتهم للأمن «والاستمرار في الكتابة عليه».

رئيس مركز التأهيل وحماية الحريات الصحفية، محمد صادق العديني، قدم قراءة لانعدام التقارب بين الجانبين من زاوية مختلفة: نشوء المؤسسات الصحفية العسكرية، اتساع دائرة التخوين وتبادل التهم دون الوقوف على المسببات.

أرجع العديني الامر إلى انعدام الرؤية الوطنية الشاملة لأهمية وجود مؤسسات اعلامية تمارس دورها التنويري بدون قيود ضيقة.

وكان أمين عام نقابة الصحافيين قال إن المشكلة الرئيسية هي «رؤية الاجهزة الامنية للمجتمع وأنه يجب أن يتغاضى عن أخطائها»، رافضاً ما طرحه المسؤول في الداخلية بشأن تعنت الصحفيين لها، مشدداً على ضرورة أن يخضع أداء الاجهزة الامنية للتقييم المستمر، وأن مهمة الصحفي تكمن في مراقبة مراكز النفوذ في المجتمع.

ليس لدى الشرطي، بحسب القاعدي، سوى هذه المطالب من الصحفي: أن يكون عادلاً في حقه من الشكر والإشادة عند قيامه بحسن الاداء وانصافه بالاشارة إلى الاخطاء التي ارتكبها بعيداً عن التشهير والاساءة، وتحري الصدق خاصة في تناوله الاخبار التي تقلق المجتمع وتزعزع أمنه واستقراره.

بهذه المطالب يعود الصحفي مجدداً إلى دائرة الاستهداف أو على ذمتها على الأقل.

وبحسب مروان دماج فإن النقابة تسعى لإقامة علاقة طيبة بين الصحفي ورجل الأمن.أما القاعدي فقد دعا إلى التعاون بين الصحفي والشرطي من أجل خدمة المجتمع.

لقد جلس الطرفان للنقاش بشأن علاقتهما عن كثب، وما من مؤشر رغم ذلك إلى أن العلاقة ستكون على ذلك النحو خارج القاعة.

انتهت الندوة بتوصيات تطالب الاجهزة الامنية بضبط منفذي الاعتداءات ضد الصحفيين وتقديمهم للمحاكمة، ودعت مجلس النواب إلى مسألة الجهات الأمنية عنها.

وطالبت التوصيات المجلس برفض قانون المعلومات الذي قدمته الحكومة وتريد تمريره عبر البرلمان.